

المؤتمر العام

٢ 91/18

October 1991

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة السادسة والعشرون

روما، ٩-٢٨/١١/١٩٩١

المواءمة الزراعية الدولية

التقرير السابع عن مدى التقدم

بيان المحتويات

الصفحات

2	أولا - المقدمة
3	ثانيا - نظرة عامة
8	ثالثا - الاداء فيما يتعلق بالخطوط التوجيهية المختلفة

الحكومات، ويكتسب رصداً ما أحرز من تقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية أهمية أكثر فى إطار رصداً ما تحقق من تقدم فى تنفيذ الاعلان الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولى، وخاصة ما يتعلق باحياء النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية الذى أقرته الدورة الخاصة الثامنة عشرة للجمعية العامة فى ١٩٩٠/٥/١، وكذلك فيما يتصل بتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الرابع، التى وافقت عليها الجمعية العامة فى قرارها ١٩٩٠/٤٥، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١. ويطلب من المنظمة أن تعد تقارير فى فترات منتظمة عما أحرز من تقدم فيما يتعلق بتنفيذ كل من الاعلان والاستراتيجية الانمائية الدولية، التى يمكن أن يساهم فى مادتها هذا التقرير عما أحرز من تقدم فى تنفيذ المواءمة الزراعية الدولية وغيره من التقارير المماثلة فى المستقبل.

ثانياً - نظرة عامة

٤ - زاد الانتاج الغذائى والزراعى فى البلدان النامية خلال الثمانينات بمعدل ٣٣ فى المائة سنوياً، بالمقارنة مع نسبة ٤ فى المائة التى استهدفها الخط التوجيهى الأول. وقد تفاوت اداء النمو تفاوتاً واسعاً فيما بين مجموعات البلدان، والبلدان الفردية المختلفة. اذ لم يسجل نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى البلدان النامية خارج الصين والهند (اللتان شهدتا توسعاً سريعاً للغاية طوال فترة الثمانينات) سوى زيادة هامشية فقط. من جهة ثانية، استمر نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومجموعة اقل البلدان نمواً (منها ٢٧ بلداً فى اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) على انخفاضه الحاد فى الثمانينات.

٥ - وفى البلدان النامية ككل واصل نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية (السعرات الحرارية) زيادته خلال الثمانينات، وان كان بمعدلات اقل عما حققته خلال السبعينات. بيد أنه، بوجه عام، لم يتحقق أى تقدم فى اقل البلدان نمواً، فى حين انخفض معدل نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية بعض الشيء فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال فترة الثمانينات. وفى الثمانينات تمكنت البلدان النامية ككل من وضع حد للانخفاض فى الاكتفاء الذاتى فى الاغذية الذى حدث خلال العقد الماضى. غير أن هذا الانجاز لم يكن تطوراً ايجابياً كاملاً فى الكثير من البلدان نظراً لما انطوى عليه من انكماش فى الطلب أو العجز عن الاستيراد لزيادة الاستهلاك، أو كليهما.

أولا - المقدمة

١ - تضم هذه الوثيقة التقرير السابع الكامل الذى أعدته منظمة الأغذية والزراعة عما أحرز من تقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية للمواءمة الزراعية الدولية وأهدافها، التى أقرها المؤتمر فى عام ١٩٧٥، ثم نقحت واستكملت فى عام ١٩٨٣. وقد استمر رصد التقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية والأهداف، حتى عام ١٩٨٧، يجرى كل دورة من سنتين من دورات المؤتمر. بيد أن المؤتمر قرر، فى دورته الرابعة والعشرين فى ١٩٨٧، تغيير دورة تقديم التقارير عما يحرز من تقدم فى تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، من مرة كل سنتين الى مرة كل أربع سنوات. كما قرر المؤتمر أن يستعرض أثناء دورته الخامسة والعشرين فى ١٩٨٩، وعلى أساس استثنائى، ما تحقق من تقدم فى تنفيذ الخط التوجيهى السابع (السياسات التى تؤثر على التجارة الزراعية الدولية والوصول الى الأسواق)، والخط التوجيهى الثامن (استقرار الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وضمان حصول البلدان المستوردة على الامدادات الغذائية بشروط معقولة)، والخط التوجيهى الثانى عشر (المعونات الخارجية للقطاعات الزراعية فى البلدان النامية). وبناء على ذلك، قدم للمؤتمر، فى دورته فى ١٩٨٩، تقرير موجز مؤقت عما أحرز من تقدم فى تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية الثلاثة.

٢ - وكما هو الحال فى التقارير السابقة عما أحرز من تقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية، فإن هذا التقرير يغطى كذلك القضايا التى وردت مناقشتها فى وثائق المؤتمر الأخرى، وبوجه التحديد فى الوثيقتين C 91/2 (حالة الأغذية والزراعة) و C 91/19 (التقرير الثالث عما أحرز من تقدم فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية)، وبقدر اقل فى الوثيقتين C 91/14 (خطة العمل لدمج المرأة فى التنمية الزراعية والريفية: تقرير سير العمل) و C 91/22 (خطة العمل الخاصة بالمشاركة الشعبية). كما يناقش هذا التقرير، علاوة على ذلك، بعض القضايا التى وردت فى تقريرى دورتى لجنة الأمن الغذائى العالمى ولجنة مشكلات السلع، اللتان عقدتا خلال ١٩٩١.

٣ - وتظل عملية الرصد المتواصل للاداء فيما يتصل بالخطوط التوجيهية عملية هامة، نظرا لأن هذه الخطوط التوجيهية تربط معا الكثير من جوانب التنمية الغذائية والزراعية التى كثيرا ما عولجت منفصلة كل على حدة. وتوفر الخطوط التوجيهية اطارا شاملا للنظر فى قضايا السياسات الغذائية والزراعية العالمية، حسبما اتفقت عليها

٩ - وحظيت مشاركة سكان الريف فى اتخاذ القرارات وتنفيذ وتقييم مشروعات وبرامج التنمية الريفية، بدعم متزايد فى الخطط الانمائية القطرية ومن جانب الوكالات الدولية، وخاصة كوسيلة الى اشراك المجموعات التى كانت مستبعدة من قبل. كما ان لامركزية الادارات الحكومية، وتشجيع التعاونيات والمنظمات الاخرى، وزيادة مشاركة المستفيدين فى البرامج الارشادية، اكتسبت جميعها شعبية متزايدة كوسائل لتوسيع نطاق مشاركة الفئات المحرومة او المنافع المستهدفة التى يحصلون عليها، وان كان من الصعب قياس تاثيراتها. وتحقق بعض التقدم صوب تعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية، بيد انه مازال شمة الكثير مما ينبغى عمله من اجل المساواة بين النساء والرجال فى الوضع القانونى والاقتصادى. وتظل نسبة كبيرة من الشباب الريفى بعيدة عن المشاركة الفعالة فى التنمية الريفية، فضلا عن ما يعانون من نقص فرص التعليم والعمالة.

١٠ - وقد انشأت الكثير من البلدان النامية وحدات قطرية للاغذية والتغذية لدعم السياسات والتخطيط فى مجالى الاغذية والتغذية. كما تواصلت الجهود فى العديد من البلدان من اجل دمج الاهتمامات التغذوية فى الخطط الانمائية الزراعية والاقتصادية الاوسع. وشمة اهتمام متزايد بتلبية الاعتبارات التغذوية فى جميع مراحل المشروعات الانمائية، وكذلك الانشطة التدريبية من اجل التخطيط للقطاع الزراعى وتحليل المشروعات.

١١ - وفى اطار برامج التكيف الهيكلى الجارية فى الكثير من البلدان النامية، اسفر تخفيض الدعم للاغذية والمشروعات المرتبطة بها، او الغاؤه تماما، فى السنوات الاخيرة، عن تاثيرات معاكسة على فرص الفقراء فى الحصول على الاغذية ودخولهم. وتبعاً لذلك اتخذت شتى المبادرات على الصعيدين الدولى والقطرى، لتحليل الابعاد الاجتماعية لبرامج التكيف هذه سعياً الى تخفيض تاثيراتها السلبية على الفقراء.

١٢ - وشهدت السنوات الاخيرة تشجيع الكثير من البلدان النامية للقطاع الخاص لكى يفضّل بدور اكبر فى جميع جوانب تسويق الاغذية وتوزيعها. وتظل الحالة المتردية التى آل اليها نظام النقل فى الكثير من البلدان النامية واحدة من اهم الاختناقات التى تعوق توفير الاغذية واستخدامها. وشمة اهتمام متزايد بتحسين استخدام الاغذية المحلية ونوعية الاغذية.

٦ - وقد شهدت السنوات الأخيرة تجدد الجهود في الكثير من البلدان صوب اجراء اصلاحات في السياسات الزراعية. وفي حين طبقت العديد من البلدان النامية تدابير في مجال السياسات الزراعية في اطار برامجها الجارية للتكيف الهيكلي، لا يبدو أن هذه التدابير قد قابلتها، حتى الآن، أى اصلاحات بعيدة الاثر في السياسات الزراعية لمعظم اقتصاديات السوق المتقدمة، بهدف تقليل الدعم والحماية للقطاع الزراعي، والتي مازالت مستوياتها عالية وتظل عاملا في اختلال توزيع الموارد والتجارة الدولية. ولقد ارتبطت تدابير اصلاحات السياسات في غالبية البلدان المتقدمة، ارتباطا وثيقا بالحاجة الى التحكم في بنود الميزانية المتعلقة بالزراعة، وبالسعى الى تخفيض حدة الاختلالات التجارية. وحديثا بدأت بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في تطبيق اصلاحات بعيدة الاثر في سياساتها الزراعية، وذلك كجزء من عملية التحويل الشامل لاقتصادياتها.

٧ - وفيما يتعلق بتدفقات الموارد الى الزراعة، فان البيانات المتوافرة عن الاستثمارات تظهر أن البلدان النامية جميعها واصلت اسناد الاولوية للقطاع الزراعي، طبقا للتركيز على الزراعة في برامج التكيف الهيكلي التي نفذت خلال الثمانينات. كما شهدت الثمانينات استمرار النمو في الأراضي للاستخدامات الزراعية، والتوسع في الري، واستهلاك الأسمدة واستخدام الجرارات، وان كان بمعدلات أقل بكثير عن مقابلتها خلال العقود السابقة. وفي حين انخفضت المساعدات الخارجية في مجالات البحوث والارشاد والتدريب الزراعي، بالأرقام الحقيقية، منذ عام ١٩٨٣، سجلت المساعدات الخارجية من أجل التزويد بالمستلزمات وصناعتها زيادة طفيفة، مع تحول التركيز من الامدادات المباشرة من المستلزمات الى تصنيع المستلزمات.

٨ - وتحقق تقدم متواضع صوب قدر أكبر وأكثر مساواة من وصول سكان الريف الى الموارد الطبيعية، والمستلزمات الأخرى والتكنولوجيا والاسواق والخدمات. وقد بادرت الكثير من البلدان، تماشيا مع روح توصيات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الى انشاء مؤسسات وتطبيق سياسات جديدة، وخاصة فيما يتصل بتوفير التسهيلات الائتمانية. ولئن كان من المتعذر قياس الوصول وتحديده كميا، فان الدلائل تؤكد أن المعوزين وصغار المزارعين، بوجه خاص، مازالوا يواجهون صعوبات جمة في سبيل الوصول الى وسائل الانتاج والتسويق الفعال. كذلك عانت الخدمات التعليمية والارشادية والصحية من مشكلات التمويل.

١٥ - وكانت التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية اقل دينامية فى الثمانينات عنها فى السبعينات. ويبدو أن الترتيبات المحددة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية اثرت بقدر محدود على التجارة الزراعية، فى حين كان الدعم الدولى لهذا التعاون الاقتصادى متواضعا. ومع ذلك، فلقد برزت فى نهاية الثمانينات بعض الدلائل المشجعة، ومنها تجدد المساعى النشطة صوب قيام التكامل الاقتصادى الاقليمى وشبه الاقليمى، ودخول النظام العالمى للافضليات التجارية بين البلدان النامية حيز التنفيذ. وهناك الآن عدد من البلدان النامية التى تخصص اعتمادات فى ميزانياتها القطرية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، الذى واصل توسعه بفضل مايناله من دعم من برامج المعونات فى البلدان المتقدمة والنظام الانمائى لاسرة الأمم المتحدة، علاوة على البلدان النامية نفسها.

١٦ - وتحقق تقدم كبير فى بعض المناطق نحو خلق البيئة الملائمة للامن الغذائى العالمى الفعال، بينما كان هذا التقدم محدودا فى مناطق أخرى. ويقدر أن المخزونات العالمية من الحبوب التى انخفضت الى ما لايتجاوز ١٧ فى المائة فقط من الاستخدام فى ١٩٩٠ قد سجلت انتعاشا طفيفا فى ١٩٩١ وبلغت ١٨ فى المائة من الاستخدام. بيد أن قضية الامن الغذائى العالمى لم تعد مجرد مشكلة مستويات الامدادات والمخزونات العالمية من الأغذية، بقدر ما هى مشكلة عدم كفاية فرص الفئات الحساسة فى الوصول الى الامدادات الغذائية. وما زالت الأوضاع فى بعض الاقاليم والبلدان حرجة للغاية نتيجة عدد من العوامل وأساسا الاضطرابات الاهلية، ونقص فرص العمالة وتوليد الدخل، وقصور السياسات القطرية، اضافة الى البيئة الاقتصادية الخارجية المعاكسة. وعادة ما تستجيب الجهات المتبرعة، فى حالات الطوارئ، بتقديم تعهدات بالمعونة الغذائية. بيد أن امدادات المعونة الغذائية المقدمة تقل كثيرا عن الاحتياجات المتزايدة. كما أن تسليم التعهدات من الامدادات الى السكان المتضررين كثيرا ما حالت دونه المعوقات اللوجستية، سواء فى البلدان المتبرعة أو المستفيدة. وفى حين أن معظم البلدان النامية قد تبنت سياسات انشاء المخزونات القطرية، فانها نادرا ما تمكنت من تنفيذها بشكل كامل من أجل تكوين مخزونات كافية. ومن التطورات الهامة فى هذا المجال، نجاح الكثير من البلدان النامية فى انشاء الانظمة القطرية للانداز المبكر ووضع خطط الاستعدادات وتعزيزها.

١٧ - ولقد بلغت كميات المعونة الغذائية من الحبوب فى ١٩٨٩/١٩٩٠ مقدار ٤ر١١ مليون طن، أى أنها وللسنة السادسة على التوالى تجاوزت

١٣ - وشهدت السنوات الاخيرة استمرار الاختلالات الخطيرة والواسعة النطاق في اسواق المنتجات الزراعية بالرغم مما اجرتة الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، من تغييرات عديدة في سياساتها الزراعية. ولم تطرا اى زيادة فى المستوى العام للحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية ومشتقاتها، وذلك اساسا نتيجة التزام البلدان المتقدمة فى جولة اوروغواى بتجميد الاجراءات الحمائية. بيد ان بقاء الحماية الزراعية على مستواها العالى، جنبا الى جنب مع التغييرات التكنولوجية فى هذه البلدان، استمرت عاملا مساعدا فى المحافظة على مستوى من الانتاج ادى الى تقليص الاسواق امام الواردات وترتبت عنه، فى كثير من الاحيان، فواش زائدة عن الحد تم تصديرها بعد حصولها على دعم او شكل آخر من اشكال الاعانات الحكومية. وحتى يونيو/حزيران ١٩٩١ لم تحقق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى اطار جولة اوروغواى، اى اتفاق على تخفيضات محددة فى اعانات التمدير، او فى اشكال الدعم المحلى، او زيادة فى فرص الوصول الى الاسواق. كما تجرى المفاوضات من اجل التوصل الى الاتفاقية المرتبطة بذلك فيما يتعلق بالحواجز الصحية والحجر النباتى التى تعوق التجارة. وقدمت كذلك عروض مؤقتة فى جولة اوروغواى بتوسيع نطاق تغطية نظام الافضليات العام. وقد ساهم تنفيذ بعض هذه العروض وتوسيع نطاق بعض ترتيبات الافضليات الأخرى، فى زيادة فرص الوصول، ولاسيما لبعض المنتجات الاستوائية من البلدان النامية، الى اسواق اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة.

١٤ - وكانت الثمانينات فترة غير مواتية بشكل خاص للصادرات الزراعية من البلدان النامية، تميزت بهبوط اسعار معظم صادرات هذه البلدان من السلع وعدم استقرارها. كذلك شهدت الثمانينات تغييرات فى المناخ الاقتصادى تمثلت فى التحول من الاتفاقيات الدولية لادارة الاسعار والامدادات الى التركيز بقدر اكبر على سياسات السوق المفتوحة. وتضاءل الاعتماد على الاتفاقيات السلعية الدولية كوسيلة لضمان استقرار الاسعار واطمئنان الاسواق. ويبقى المطاط الطبيعى السلعة الوحيدة، فى الوقت الحاضر، التى تغطيها آلية تثبيت متفق عليها دوليا. وعلى الرغم من دخول الصندوق المشترك للسلع حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٩، يبدو من المستبعد ان يطرأ اى تحسن على مناخ المفاوضات بشأن اتفاقيات تثبيت للسلع المختلفة تتضمن نصوصا اقتصادية مشددة، وعلى التسهيلات اللازمة لهذه الاتفاقيات. ومن التطورات الايجابية فى هذا الخصوص تحديد الاجهزة السلعية الدولية المؤهلة لرعاية ومتابعة مشروعات تنمية السلع التى يمكن تمويلها من الحساب الثانى للصندوق المشترك.

ثالثا - الاداء فيما يتعلق بالخطوط التوجيهية المختلفة

الخط التوجيهي رقم 1

ينبغي زيادة الانتاج الغذائى والزراعى فى البلدان النامية، وخصوصا فى اقل البلدان نموا وفى البلدان النامية فى الفئات الخاصة الاخرى حيث تكون احتياجات التنمية والمشاكل اكبر ما تكون، خلال عقد التنمية الثالث للامم المتحدة بمعدل لا يقل فى المتوسط عن نسبة 4 فى المائة سنويا. وهذا المعدل من النمو مطلوب لمواجهة الاحتياجات التغذوية والطلب المتزايد من جانب سكان هذه البلدان واقامة قاعدة للتصنيع السريع وتنويع الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، لتصبح مواطن الاختلال المتزايدة فى الانتاج العالمى لتمكين البلدان النامية من زيادة الاعتماد على نفسها فى انتاج المواد الغذائية الاساسية. ولهذا الهدف يجب على البلدان النامية ان تواصل تعزيز صياغة خطط التنمية الغذائية والزراعية واستراتيجيات القطاع الغذائى وتنفيذها ضمن اطار الاولويات والبرامج الانمائية الوطنية لديها. وعلى البلدان المتقدمة، وهى تهدف بسياساتها الزراعية الى تحقيق ارشد استخدام لمواردها، ان تسعى الى ان تأخذ فى الحسبان الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية والحاجة الى ضمان الامن الغذائى العالمى. وستبذل البلدان المتقدمة قصارى جهودها لمواءمة قطاعات اقتصادياتها الزراعية والصناعية التى تتطلب الحماية ضد صادرات البلدان النامية، وبذلك تسهل على المنتجات الغذائية والزراعية سبل الوصول الى الاسواق. وعلى البلدان المتقدمة ان تبذل قصارى جهودها لتجنب اقتصاديات البلدان النامية الاثار السلبية عند صياغة سياساتها الزراعية المحلية وتنفيذها. وينبغي ان تكون اهداف جميع البلدان هى الوصول الى نمط انتاجى رشيد، فى ضوء احتياجاتها وقدراتها الانتاجية.

الحد الأدنى المستهدف وهو ١٠ ملايين طن سنوياً، ولكنها تظل مع ذلك دون تقديرات الاحتياجات المبينة في الخطوط التوجيهية بكثير. وفي ١٩٩٠/١٩٨٩ سجلت شحنات المعونة الغذائية إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أدنى مستوى لها منذ ١٩٨٢/١٩٨١، وذلك بالرغم مما ظلت تواجهه هذه البلدان، في كثير من الحالات، من قيود على قدراتها في استيراد احتياجاتها التجارية تحت ضغط المديونية الخارجية الباهظة وغيرها من العوامل المعاكسة. وفي ١٩٨٩ انخفضت المعونة الغذائية من السلع من غير الحبوب بقدر ضئيل، وأن بقيت مع ذلك، وللأسفة الخامسة على التوالي، تزيد عن المليون طن، ما يربو على نسبة النصف منها على شكل دهون وزيوت.

١٨ - وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للزراعة، ظلت الالتزامات الرسمية تقل بنسبة ٣٤ في المائة عن الرقم المستهدف في ١٩٨٩، ودون تقديرات الاحتياجات في ١٩٩٠ المذكورة في الخطوط التوجيهية بقدر كبير. وهبط نصيب الزراعة من الالتزامات الرسمية لجميع القطاعات من ٢٠ في المائة في ١٩٨٤/١٩٨٦ إلى ١٧ في المائة في ١٩٨٩. بيد أن الظاهرة المثجعة تمثلت في زيادة نسبة الالتزامات الميسرة من مجموع الالتزامات للزراعة في ١٩٨٧/١٩٨٩ لتصل إلى ٧٥ في المائة، أي مقارنة لنسبة ٧٨ في المائة المستهدفة المشار إليها في الخطوط التوجيهية. ولقد حصلت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين) خلال الثمانينات، على نسبة متزايدة من مجموع المساعدات ومن المساعدات الميسرة معاً، طبقاً لما أوصت به الخطوط التوجيهية.

الجدول ١-١ معدلات نمو اجمالي الانتاج الغذائى والزراعى فى الفترة
١٩٦١-١٩٩٠ (حسب الاقاليم، بالنسبة المئوية السنوية) (تكملة)

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٥ - ١٩٨٠	١٩٧٠ - ١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
١٥٠	٣٥٠	٤٤٠	٥٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٠٣	٢٠١	١٥٠	٤٠٤	٥٠٩	٦٠٦	٢٠٦	٢٠٩
٥٠٢	٥٠٤	٢٠٩	٥٠٨	١٠١	٧٠٧	٥٠٩	٥٠٢
١٤٠	٥٠٠	٣٠٧	٥٠٣	٤٠٤	٤٠٤	٥٠٢	٥٠٣
١٠٠	١٠٢	٢٠٠	٥٠٢	١٠١	٤٠٤	١٠١	١٠٤
٢٠٩	٢٠٣	٣٠٥	١٠٦	٢٠٠	١٠١	٥٠٩	٥٠٠
٢٠٥	٣٠٣	٦٠١	١٠٣	١٠٢	٥٠٩	٥٠٠	٥٠٠
٥٠٨	٢٠٥	٢٠٤	٥٠٧	٥٠٩	٤٠٤	٥٠٠	٥٠٠
١٠١	٥٠٨	١٠٩	٥٠١	٥٠٠	٧٠٧	٥٠٢	٥٠٢
٢٠٦	٧٠٩	١٠٠	١٠٥	٥٠٢	٤٠٤	٥٠٢	٥٠٢
٣٠٦	١٠٨	٢٠٩	٥٠٨	٦٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٠
٢٠٧	٥٠٩	٥٠٥	١٠٥	١٠٢	٦٠٦	٥٠٢	٥٠٢
٥٠٦	١٠٩	٣٠٢	١٠٤	٧٠٧	٥٠٥	١٠٢	١٠٢
١٠٤	١٠٢	١٠٦	٥٠١	٥٠٣	٥٠٥	٥٠٢	٥٠٢
٢٠١	١٠٤	٥٠٤	٥٠٧	٦٠٦	٥٠١	٥٠١	٥٠٠
١٠٤	٥٠٤	٢٠٢	٥٠١	٥٠٠	٤٠٤	٥٠٤	٥٠٣
٥٠٦	٢٠٣	٢٠٣	٥٠٢	٥٠١	٥٠٩	٥٠٣	٥٠٣

(١) تضم البلدان التى بلغ نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى فيها ٥٨٠ دولارا أو اقل فى ١٩٨٩.

(٢) تضم بلدان العجز الغذائى التى بلغ نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى فيها ١١٣٥ دولارا أو اقل فى ١٩٨٩ (مستوى الدخل الذى يحدده البنك الدولى كمييار يؤهل للحصول على المساعدات من الاتحاد الدولى للتنمية).

الجدول ١-١ معدلات نمو اجمالي الانتاج الغذائى والزراعى فى الفترة
١٩٦١-١٩٩٠ (حسب الاقاليم، بالنسبة المئوية السنوية)

١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
الاجمالى						
٣ر٠	٢ر٣	٢ر١	١ر٧	١ر١	٣ر١	١ر٩
٢ر٦	١ر٨	١ر٠	٠ر٤	-٢ر٨	٣ر٧	١ر٤
٢ر١	٢ر٠	٠ر٧	٠ر١	-٣ر٨	٤ر٢	٢ر١
٣ر٦	١ر٥	١ر٧	١ر٠	-٠ر٧	٢ر٦	٠ر٠
٣ر٤	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٠	٠ر٥	٢ر٥	٢ر٣
٢ر٧	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٧	٦ر٢	٢ر٤	٠ر٩
٢ر٩	٢ر٩	٢ر٧	٢ر٣	٤ر٥	١ر٣	١ر٥
٣ر٩	٣ر٢	٣ر٩	٣ر٥	٥ر٥	٤ر٢	٢ر٨
٢ر٤	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٥	٨ر٥	٥ر٥	٠ر٢
٣ر١	٣ر٨	٣ر٣	٣ر٠	٤ر٨	٤ر٩	١ر٤
٣ر٠	٣ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٤ر١	١ر٢	٠ر٩
٢ر٩	٣ر٠	٢ر٩	١ر٢	٣ر٨	-٤ر٤	٥ر٤
٢ر٨	١ر٣	٢ر٥	٢ر٤	٦ر٢	١ر٤	-٥ر٥
٢ر٧	٢ر٠	١ر٤	١ر٣	٣ر٤	٢ر٠	٠ر٢
٣ر٧	٢ر٧	٣ر٨	٣ر٥	٤ر٤	٤ر٠	٢ر٧
٢ر٧	٢ر١	٣ر٠	٢ر٨	٤ر٤	٤ر٠	١ر٤
٢ر٥	٢ر٣	٣ر١	٣ر٣	٨ر٠	٣ر٩	٠ر٤
٣ر٠	٢ر٢	٢ر٨	٢ر٧	٠ر٥	٢ر٤	١ر٤
٣ر١	٣ر٤	٢ر٥	٢ر٠	٤ر٦	-٠ر١	١ر٦
الفرد						
٥ر٠	٥ر٠	٤ر٠	-٠ر١	-٠ر٦	١ر٣	٠ر١
٥ر١	١ر٠	٤ر٠	-٠ر٢	-٣ر٤	٣ر١	٠ر٩
العالم						
جميع البلدان المتقدمة						

معدلات نمو بنسبة ٣٨ في المائة سنويا، اى مقاربة لنسبة ٤ في المائة المستهدفة. وباستثناء هذين البلدين الكبيرين، يعتبر اداء المجموعة متواضعا وان كان مع ذلك يعتبر افضل مما كان عليه في العقود السابقة. وتنطبق اعتبارات مماثلة على مجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (بلدان العجز الغذائى المؤهلة للحصول على مساعدات من الاتحاد الدولى للتنمية - يقل نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٨٩ عن ١١٣٥ دولارا) التى تشمل ايضا الصين والهند.

٥-١ وفى حين شهدت معدلات النمو التجميعية بعض التحسن فى الثمانينات، فان الكثير من البلدان النامية ظلت تعاني من الانخفاض فيها، حيث بلغ عددها فى الثمانينات ١٧ بلدا. وعلى اساس نصيب الفرد، وبحساب صافى الانتاج من الاغذية بدلا عن اجمالى الانتاج الزراعى الكلى، فان عدد البلدان التى عانت من انخفاض معدلات النمو ظل كبيرا بل وفى تزايد مطرد، حيث بلغ ٨٤ بلدا فى الثمانينات، بالمقارنة مع ٧٣ فى السبعينات و ٤٩ فى الستينات (الجدول ٢-١). وفى حين ان توليفة البلدان فى هذه المجموعة لم تتبق كما هى دائما فى كل العقود، فان مما يبعث على القلق بوجه خاص ملاحظة ما يبدو من ان الكثير من البلدان النامية سائرة على نمط طويل الاجل من الانخفاض المستمر فى نصيب الفرد من انتاج الاغذية - ضمت هذه الفئة ٤٩ بلدا فى فترتى السبعينات والثمانينات على السواء.

الجدول ٢-١ توزيع البلدان النامية حسب معدلات نمو (صافى)
نصيب الفرد من انتاج الاغذية

النسبة المئوية السنوية	اقل من ١ -	١ - الى صفر	صفر - ١	٢-١	٢ فاكثر
١٩٧٠-١٩٦١	٢٥	٢٤	٣٦	٢٢	١٩
١٩٨٠-١٩٧٠	٤٩	٢٤	٢٨	١٥	١٠
١٩٩٠-١٩٨٠	٥٤	٣٠	١٦	١٢	١٤

1-1 يدعو الخط التوجيهي الى تحقيق نسبة ٤ في المائة كنسبة مستهدفة للنمو السنوي للإنتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. وسجل الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية خلال الثمانينات زيادة بمعدل ٣ر٣ في المائة سنويا (الجدول ١-١). وفي حين امكن، خلال ثلاث سنوات من فترة الثمانينات (١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٨) تجاوز المعدل المستهدف وهو ٤ في المائة، كان معدل نمو الانتاج الزراعي في واحدة من السنوات (١٩٨٦) دون معدل النمو السكاني. وتعد نسبة ٣ر٣ في المائة سنويا لمعدلات النمو خلال الثمانينات تسارعا لوتيرة النمو، بالمقارنة مع ما تحقق خلال السبعينات. وتعد معدلات النمو السنوي في الثمانينات على اساس نصيب الفرد (١١ في المائة) افضل المعدلات في الثلاثين سنة الماضية. بيد ان التحليل المفصل ادناه يكشف عن اختلافات واسعة في الاداء فيما بين مجموعات البلدان المختلفة وكل بلد على حدة.

٢-١ وحقق الانتاج الزراعي في بلدين، هما الصين والهند، واللتان تضمّان معا قرابة نصف سكان بلدان العالم النامي، معدلات نمو باهرة خلال الثمانينات بلغت ٤ر٤ في المائة سنويا (الصين ٤ر٤ في المائة والهند ٣ر٧ في المائة) وان اظهرت معدلات النمو في الهند تقلبات حادة في السنوات المختلفة. ويتناقض الاداء في هذين البلدين الكبيرين تناقضا حادا مع الاداء في بقية البلدان النامية، حيث كان معدل النمو في الثمانينات، والبالغ ٢ر٧ في المائة سنويا، دون مستوياتها في العقود الماضية، ولايزيد عن ١ر٠ في المائة سنويا بالنسبة لنصيب الفرد من الانتاج.

٣-١ ويخص الخط التوجيهي بالذكر اقل البلدان نموا و "البلدان النامية في الفئات الخاصة الاخرى حيث تكون احتياجات التنمية والمشاكل اكبر ما تكون"، باعتبارها بلدان بحاجة خاصة الى زيادة معدلات النمو بشكل سريع. ويبين الجدول ١-١ معدلات نمو الانتاج لبعض بلدان هذه الفئات الخاصة. فمعدلات نمو الانتاج في ٤٣ بلدا من اقل البلدان نموا (٢٧ بلدا منها في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) قد تباطأت خلال الثمانينات بدلا من الزيادة السريعة. وتبعاً لذلك انخفض نصيب الفرد من الانتاج في هذه البلدان بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة سنويا.

٤-١ وتشمل بلدان الدخل المنخفض (كان نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي يقل عن ٥٨٠ دولارا في ١٩٨٩) كل من الصين والهند، وبناء على ذلك فقد اظهرها الجدول باعتبارها قد حققت خلال الثمانينات

المنخفض وبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض معا، فى حين لم تحرز مجموعة اقل البلدان نموا اى تقدم عموما. وخلال الثمانينات انخفض نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقدر قليل. واجمالا انخفضت معدلات نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية فى البلدان النامية بمقدار الثلث خلال الثمانينات. وكان نصف عدد هذه الاخيرة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وربعا فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وهى جميعها كانت تعاني، فى الاصل، من انخفاض الامدادات الغذائية.

٩-١ فى حين انه، من جهة، هناك عدد متزايد من البلدان التى عانت من انخفاض نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية، فان عدد البلدان التى حققت مستوى طيبا نسبيا يتجاوز ٢٦٠٠ سعر حرارى للفرد يوميا ظل، من جهة اخرى، فى زيادة مطردة: من ٣٩ بلدا فى اوائل الثمانينات الى ٥٦ بلدا فى نهاية العقد (الجدول ٤-١). ولقد انضمت الصين الى فئة البلدان التى تجاوزت مستوى ٢٦٠٠ سعر حرارى فى الثمانينات، ومن ثم فان نصف تعداد سكان البلدان النامية هم، الآن، فى هذه الفئة (٢٢ فى المائة باستثناء الصين). فى ذات الوقت، هناك ١٢ بلدا (١٠ منها فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) يقطنها قرابة ٢٢٠ مليون نسمة، اما بقيت ضمن فئة البلدان التى يقل فيها نصيب الفرد اليومى من المتحصلات عن ٢٠٠٠ سعر حرارى، او انها انضمت حديثا الى هذه الفئة.

١٠-١ وفيما يتعلق بالاكْتفاء الذاتى فى الاغذية، نجحت البلدان النامية ككل، خلال الثمانينات، فى وضع حد للانخفاض الحاد فى نسبة الاكْتفاء الذاتى فى الحبوب والذى حدث خلال العقود السابقة، بينما استطاعت فى ذات الوقت تحقيق بعض الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك (الجدول ٥-١). وينطبق هذا الوضع بالمثل على الاغذية الاساسية (الحبوب والجذور النشوية والبقول) وجميع المنتجات الغذائية ككل (وتشمل الفاكهة، السكر، البذور الزيتية، المنتجات الحيوانية وخلافها). وتنطبق هذه الملاحظة على جميع مجموعات البلدان تقريبا، وبوجه خاص على مجموعتى امريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى اللتين شهدتا انخفاضات حادة للغاية فى درجات اكتفاؤهما الذاتى خلال السبعينات. بيد ان معدل نصيب الفرد من استهلاك الحبوب فى هذين الاقليمين بقى على ركوده خلال الثمانينات، وخاصة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ظل منخفضا للغاية (بما فى ذلك الجذور النشوية والبقول). وكان واحد من الاستثناءات من هذا النمط العام هو مجموعة اقل البلدان نموا، حيث تواصل التدهور فى درجة الاكْتفاء

٦-١ وكشفت معدلات نمو الانتاج الزراعى فى البلدان المتقدمة تراجعاً مستمراً خلال الثلاثين سنة الماضية، بحيث وصلت الى ما لا يزيد عن ١ فى المائة فقط كمعدل نمو سنوى فى الثمانينات (الجدول ١-١). وبقي معدل النمو فى كل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى ثابتاً، وان كان منخفضاً بحساب نسبتي ٥١ و ٧١ فى المائة على التوالى خلال السبعينات والثمانينات. أما انخفاض معدلات النمو فى اقتصاديات السوق المتقدمة خلال الثمانينات فيرجع جزئياً الى ضعف الطلب المحلى وعلى الواردات العالمية، وتراكم المخزونات والزيادة فى بنود الانفاق فى الميزانية من دعم القطاع الزراعى. وأدت هذه العوامل، جنباً الى جنب مع ظروف الجفاف التى سادت امريكا الشمالية خلال ١٩٨٨، الى معدلات نمو بدرجة الصفر فى هذه المجموعة من البلدان فى النصف الثانى من الثمانينات، مما تسبب بدوره فى انخفاض معدل نصيب الفرد من الانتاج الغذائى على الصعيد العالمى خلال هذه الفترة.

٧-١ ويشير الخط التوجيهى الى الحاجة الى "تصحيح مواطن الاختلال المتزايدة فى الانتاج العالمى". ولقد اسفر ارتفاع معدلات نمو الانتاج الزراعى فى البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، عن زيادة نصيب البلدان النامية من الانتاج العالمى التجميى من ٤٢ فى المائة فى ١٩٦٣-١٩٦١ الى ٤٦ فى المائة فى ١٩٧٩-١٩٨١، والى ٥٢ فى المائة فى ١٩٩٠-١٩٨٨. بيد ان ارتفاع معدلات النمو السكانى فى هذه البلدان ترتب عنه بقاء مستوى معدلات نصيب الفرد من الانتاج فى البلدان النامية، بالرغم مما شهدته من زيادة، على نحو نسبة الثلث لمعدلاته فى البلدان المتقدمة. كما ان استمرار انخفاض القوة العاملة الزراعية فى البلدان المتقدمة، وزيادتها المطردة فى البلدان النامية، أدى الى تزايد اتساع الفجوة فى معدل الانتاج للفرد الذى يشتغل بالزراعة فى مجموعتى البلدان. وبالتالي وصل اجمالى الانتاج للفرد من القوة العاملة الزراعية فى البلدان المتقدمة فى ١٩٦٣/١٩٦١، الى قرابة ثمانية اضعاف مثيله فى البلدان النامية. وارتفعت هذه النسبة فى ١٩٩٠/١٩٨٨ الى ١٨ ضعفاً.

٨-١ وشهدت الثمانينات استمرار الزيادة فى نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية فى البلدان النامية اجمالاً، بقياسها حسب السعرات الحرارية لغرض الاستهلاك البشرى المباشر، وان كان ذلك بمعدلات تقل عن مقابلتها فى السبعينات (الجدول ٣-١). ويعتبر ما احرزته هذه البلدان من تقدم فى الثمانينات باستثناء الصين، تقدماً متواضعاً بالمقارنة مع انجازات السبعينات. وينطبق هذا الوضع بالمثل على كل من مجموعة بلدان الدخل

الجدول ٤-١ توزيع البلدان النامية حسب نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية والنسبة المئوية للسكان حسب فئة

السرعات الحرارية اليومية للفرد

مجموع السكان (بالملايين)	أكثر من ٢٦٠٠		٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠		أقل من ٢٠٠٠		
	البلدان السكان (%)	البلدان السكان (عدد)	البلدان السكان (%)	البلدان السكان (عدد)	البلدان السكان (%)	البلدان السكان (عدد)	
٢١٣٠	٢	٩	٢٤	٧٥	٧٤	٤٦	١٩٦٣/١٩٦١
٢٦٠١	٥	١٦	٥٢	٨٩	٤٣	٢٥	١٩٧١/١٩٦٩
٣٢٥٢	١٦	٣٩	٧٧	٧٧	٦	١٣	١٩٨١/١٩٧٩
٣٨٤٥	٥٥	٥٦	٤٤	٦٢	٦	١٢	١٩٨٩/١٩٨٧

الجدول ٣-١ نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية (السرعات الحرارية اليومية للفرد بغرض الاستهلاك البشرى المباشر)

١٩٦١/٦٣ ١٩٦٦/٧١ ١٩٧٩/٨١ ١٩٨٧/٨٩

٢٧٠٠	٢٦٠٠	٢٤٣٠	٢٢٩٠	العالم
٣٤٢٠	٣٣٣٠	٣٢٢٠	٣٠٦٠	جميع البلدان المتقدمة
٣٤١٠	٣٢٩٠	٣١٨٠	٣٠٢٠	اقتصاديات السوق المتقدمة
٣٤٢٠	٣٤٠٠	٣٣٢٠	٣١٥٠	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى
٢٤٧٠	٢٣٣٠	٢١٠٠	١٩٣٠	البلدان النامية
٢٤١٠	٢٣٤٠	٢١٦٠	٢٠٥٠	باستثناء الصين
٢٥٠٠	٢٤٤٠	٢٢٢٠	٢٠٨٠	باستثناء الصين والهند
٢٤٣٠	٢٢٥٠	٢٠٢٠	١٨٢٠	آسيا
٢٢٩٠	٢١٩٠	٢٠٤٠	١٩٤٠	آسيا باستثناء الصين
٢٣٩٠	٢٢٩٠	٢٠٦٠	١٨٨٠	آسيا باستثناء الصين والهند
٢٧٢٠	٢٧٠٠	٢٥١٠	٢٣٧٠	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
٣٠٢٠	٢٨٤٠	٢٣٨٠	٢٢٢٠	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
٢١٢٠	٢١٥٠	٢٠٨٠	٢٠٣٠	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٢٠٥٠	٢٠٥٠	١٩٨٠	١٩٣٠	أقل البلدان نموا
٢٣٨٠	٢٢١٠	٢٠١٠	١٨٤٠	بلدان العجز الغذائى
٢٢٤٠	٢١٧٠	٢٠٤٠	١٩٢٠	بلدان الدخل المنخفض باستثناء الصين والهند
٢٢٦٠	٢١٩٠	٢٠٤٠	١٩٧٠	بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض
٢٣١٠	٢٢٥٠	٢٠٦٠	١٩٥٠	بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض- باستثناء الصين والهند
٢٧٧٠	٢٧٠٠	٢٤٠٠	٢٢٣٠	بلدان الدخل المتوسط

حاشية: قربت جميع البيانات الى اقرب رقم عشرى.

الذاتى لديها خلال الثمانينات. أما الاستثناء الثانى فهو اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا (جميع البلدان تقريبا من البلدان ذات الدخل المتوسط) حيث اصل نصيب الفرد من الاستهلاك تحسنه، وذلك اعتمادا الى حد كبير على زيادة الواردات، فى حين وصل معدل الاستهلاك غير المباشر من الحبوب لأغراض العلف نسبة ٢٦ فى المائة من مجموع استخدام الحبوب، بالمقارنة مع نسبة ١٥ فى المائة، فى المتوسط، فى جميع البلدان النامية.

١١-١ غير أن وضع حد لاتجاه التدهور فى درجة الاكتفاء الذاتى لم يكن تطورا ايجابيا خالصا، اذ انه كان، فى غالبية الحالات، انعكاسا لما حدث من تقلص الطلب وعدم قدرة البلدان على الاستيراد من أجل زيادة معدلات الاستهلاك. وبالتالي فى حين أن تحسين درجة الاكتفاء الذاتى أو وضع حد لانخفاضه يمثل هدفا هاما للسياسات الانمائية فى الكثير من البلدان، فان السعى الى تحقيقه لن يكون تطورا ايجابيا ما لم يتم من طريق نمو الانتاج بأسرع من معدلات الطلب، والذى ينبغى أن يتجه نموه - هو نفسه - صوب المستويات المنشودة لاستهلاك الاغذية والتغذية. ونظرا لأن ذلك لم يتحقق لكثير من البلدان النامية خلال الثمانينات، فان وضع حد لاتجاه انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى هو ابعد ما يكون عن وصفه تطورا ايجابيا لهذا العقد.

١٢-١ وفيما يتصل بالسياسات، تميزت الثمانينات، وبوجه خاص اواخر الثمانينات، بتجدد الجهود الرامية الى اصلاح السياسات الزراعية والتي تعنى، فى حال نجاحها، تقدما صوب الموائمة الزراعية الدولية (١). وفى حين طبقت العديد من البلدان النامية تدابير فى مجال السياسات الزراعية فى اطار برامج التكيف الهيكلى، فان تجديد الاهتمام باصلاح السياسات الزراعية فى غالبية البلدان المتقدمة، ارتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة الى ضبط بنود الانفاق فى الميزانية المتعلقة بالزراعة وبالرغبة فى تخفيض حدة الاختلالات التجارية. ولقد بادرت بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى حديثا، فى اجراء اصلاحات بعيدة الأثر فى سياساتها الزراعية كجزء من عملية التحول الشاملة فى اقتصادياتها.

(١) ترد مناقشة مستوفية بقدر أكبر لتطورات السياسات الزراعية فى الثمانينات، فى الفصل الخاص من "حالة الاغذية والزراعة" لعام

١٦-١ وقد أقر المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام ١٩٨٧، بالاختلالات الخطيرة في الأسواق الزراعية الدولية وفي التجارة الدولية والناشئة عن السياسات التي تحول دون وصول مؤشرات السوق إلى المزارعين. ودعا إلى تنسيق إصلاح السياسات الزراعية استناداً إلى الهدف طويل الأجل المتمثل في إفساح المجال لمؤشرات السوق لأن تؤثر على الإنتاج الزراعي من طريق تنسيق تخفيض الدعم الزراعي. وقد تابعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ ذلك الحين رصد ما يحرز من تقدم في إصلاح السياسات الزراعية في اقتصاديات السوق المتقدمة، على أساس سنوي. بيد أن تقارير الرصد السنوية التي صدرت حتى الآن، والتي صدر أحدثها في مايو/أيار ١٩٩١ (١)، كشفت عن أن ما تحقق من تقدم في تنفيذ الأهداف طويلة الأجل المتفق عليها في مجال إصلاح السياسات لا يعدو أن يكون تقدماً محدوداً وبدرجات متفاوتة.

١٧-١ وهناك عدد من الدراسات التي تحتوي على مؤشرات كمية لقياس مدى الدعم والحماية للزراعة. ومن بين هذه الدراسات تقارير الرصد السنوية التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتضمن تقديرات معادلات اعانات المنتجين في بلدان المنظمة. ويظهر تقرير عام ١٩٩١ أن تقديرات متوسط معادلات اعانات المنتجين القطرية لعام ١٩٨٩ تراوحت بين ٥ في المائة في حدها الأدنى في نيوزيلندا، و ٧٥ في المائة كحد أقصى في النرويج. وبلغ المتوسط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٤١ في المائة، وسجلت جميع البلدان، باستثناء نيوزيلندا وأستراليا، نسبة تتجاوز ٢٥ في المائة لمعادل اعانة المنتجين. والتطورات التي تستجد على معادل اعانة المنتجين لاتعكس مجرد التغييرات في السياسات القطرية وحدها بل وكذلك التغييرات في أسعار السوق العالمية وحركة أسعار الصرف. وتعزى التقلبات السنوية في معادلات اعانات المنتجين، بصورة أساسية، إلى هذه العوامل. والواقع أن ما حدث من انخفاض في هذه المعادلات في الفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ (الجدول ٦-١) مرده أساساً إلى ندرة المنتجات الزراعية من المناطق المعتدلة في الأسواق العالمية، في حين تسبب هبوط الأسعار الدولية في ١٩٩٠، في ارتفاع نسب هذه المعادلات مرة أخرى في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وما زالت نسب معادلات اعانات المنتجين، في معظم الحالات، تزيد بكثير عن المتوسط للفترة ١٩٧٩-١٩٨٦. ويخلص تقرير الرصد عن عام ١٩٩١، الصادر عن

(١) السياسات والأسواق والتجارة الزراعية: رصدها وتوقعاتها في ١٩٩١، باريس ١٩٩١، وهي أيضاً مصدر البيانات في الجدول ٦-١.

١٣-١ وتشكل اجراءات اصلاح السياسات الزراعية فى البلدان النامية عموما، جزءا من برامج التكيف الهيكلى الاوسع. وتركز هذه الاصلاحات على تقليص دور الحكومات فى عمليات انتاج السلع الزراعية وتسييرها وتسويقها، وتشجيع زيادة كفاءة استخدام الموارد من طريق تغيير هيكل الحوافز السعرية وغير السعرية للزراعة. ولقد تحولت بعض البلدان من التمييز المعاكس للزراعة فى سياساتها، الى تقديم الدعم والحماية الايجابيين. ولا توجد اية اختلافات كبيرة فيما بين البلدان فيما يتعلق بالمنهاج المتبع فى اجراءات المواءمة المتكاملة، بالرغم من الاختلافات الشاسعة فى اوضاعها الاقتصادية. وما زالت النتائج، بعد عشر سنوات من التجربة، تبدو متباينة وبات واضحا ان المواءمة الهيكلية فى معظم البلدان النامية هى عملية يحتاج انجازها الى سنوات عديدة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص، فى هذا الشأن، ماهية التأثيرات المعاكسة لهذه المواءمة على دخول الفقراء واوضاعهم الاجتماعية والتغذوية، حسبما وردت مناقشته فى الخط التوجيهى السادس.

١٤-١ كما شهدت السنوات الاخيرة حدوث تحولات جذرية فى السياسات فى عدد من البلدان النامية، ولاسيما فى افريقيا وجنوب شرق آسيا، بعيدا عن نظام التخطيط الاقتصادى المركزى واتباع نظام يرتبط بعوامل السوق. ولقد انطوت هذه التحولات فى السياسات على اجراء اصلاحات عميقة الاثر فى السياسات الزراعية التى ظلت متبعة فى الماضى، شملت جوانب حيادية الاراضى، وتسيير الانتاج الغذائى للمنتجين والمستهلكين ومشاركة الدولة فى الدعم الزراعى والتسويق.

١٥-١ ولا يبدو ان جهود المواءمة فى البلدان النامية قد ماثلتها، فى المقابل، حتى الان اية اصلاحات بعيدة الاثر فى السياسات الزراعية فى معظم اقتصاديات السوق المتقدمة، تهدف الى تخفيض الدعم والحماية للقطاع الزراعى والتى ما زالت فى مستويات عالية وعملا مستمرا فى اختلال توزيع الموارد والتجارة الدولية. ولقد ساهمت زيادة الانتاج المترتبة على ذلك، جنبا الى جنب مع سياسات عزل الاسواق المحلية عن تأثيرات حركة الاسعار الدولية، فى انخفاض الاسعار فى الاسواق العالمية وعدم استقرارها، مما ساهم بدوره فى جعل عملية المواءمة اكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية. ويجرى، فى الوقت الحاضر، مناقشة التدابير اللازمة لتخفيض الحماية الزراعية، وتحسين مناخ الاسواق الدولية، فى جولة اوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (انظر مناقشة هذا الموضوع تحت الخط التوجيهى السابع).

المثال، أن إلغاء إعانات دعم الانتاج والأغذية (1) أو تخفيضها، جنبا إلى جنب مع التدابير الأخرى للقطاع الأقتصادي ككل، ستترتب عليها تأثيرات هامة سواء بالنسبة لقرارات المنتجين والمستهلكين أو أوضاعهم الاجتماعية. وعلى الرغم من احتمال حدوث اختلالات قصيرة الأجل في الانتاج والإمدادات (وهي تحدث الآن بالفعل)، من الممكن، في الأجلين المتوسط والبعيد، تحقيق نمط إنتاجي فعال ورشيد بقدر أكبر.

(1) تقدر وزارة الزراعة الأمريكية، على سبيل المثال، أن متوسط معادلات إعانات المنتجين والمستهلكين في الاتحاد السوفياتي في عام 1987 بنحو 25 و 34 في المائة على التوالي. المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية، تقديرات معادلات إعانات المنتجين والمستهلكين، التدخلات الحكومية في الزراعة، 1982-1987، جمعية بحوث الأقتصاد الزراعي، النشرة الإحصائية رقم 803، واشنطن، 1990.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الى ان مساهمة التغييرات فى السياسات فى احداث تغييرات فى مستوى المساعدات للزراعة لاتعدو ان تكون ضئيلة للغاية، ولايمكن تفسيرها كدليل على تقدم هام صوب دور اكبر لمؤشرات السوق فى توجيه الانتاج الزراعى فى معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

الجدول ٦-١ صافى نسب معادلات اعانات المنتجين فى بعض البلدان المختارة فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩ (١)	١٩٩٠ (ب)	
١٢	١١	٩	١٠	١١	استراليا
٣٢	٤٩	٤٢	٣٧	٤١	كندا
					المجموعة الاقتصادية
٣٧	٤٩	٤٦	٤١	٤٨	الاوروبية
٦٦	٧٦	٧٤	٧١	٦٨	اليابان
٢٥	١٤	٧	٥	٥	نيوزيلندا
٢٨	٤١	٣٤	٢٩	٣٠	الولايات المتحدة
					المتوسط فى منظمة
					التعاون الاقتصادي
٣٧	٥٠	٤٦	٤١	٤٤	والتنمية (ج)

(١) تقديرات

(ب) ارقام مؤقتة

(ج) جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء ايسلندا وتركيا

١٨-١ ومن التطورات الهامة التى حدثت خلال السنوات القليلة الماضية التغييرات الباهرة التى شهدتها بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى. وبغض النظر عن الاختلافات الكبيرة بين البلدان فيما يتعلق بمضمون الاصلاحات المقررة وشكلها ووتيرة تنفيذها، الا انها جميعا تهدف الى الانتقال الى اقتصاديات السوق بما يرافقها من تاثيرات عميقة على قطاع الاغذية والزراعة. ومن ذلك، على سبيل

الاستثمار فى الزراعة، بينما يعتبر استخدام الأسمدة أقرب بطبيعته الى مستلزمات الانتاج الجارية منه الى تدفق الموارد. والى جانب ذلك، ففى مجال المصطلحات الاقتصادية الصرفة، يستخدم اصطلاح تدفقات الموارد للإشارة الى مدى تأثير سياسات الحكومة فى توفير فائض يمكن تحويله من الزراعة للاستخدام فى قطاعات أخرى وبالعكس. وهكذا ففى نظم الحماية القوية للزراعة التى تتميز بها بعض البلدان الرأسمالية، يقال ان الموارد تحول الى الزراعة من المستهلك أو دافع الضرائب أو منهما معا بمعنى ان الدخول الحقيقية للعوامل المستخدمة فى هذا القطاع اعلى (واقبل فى القطاعات الأخرى) مما كان يمكن أن تكون عليه لو لم توجد هذه الحماية. والعكس صحيح فى حالات الحماية السلبية للزراعة، كما كان عليه الحال بصورة تقليدية فى بعض البلدان النامية. وتعرض الفقرات التالية للتطورات فى السنوات القليلة الماضية مع اخذ هذه المحاذير فى الاعتبار.

٢-٣ تتضمن تدفقات الموارد المالية للزراعة فى البلدان النامية والمشار إليها فى هذا الخط التوجيهى الموارد من القطاعين الخاص والعام، ومن المصادر المحلية والخارجية. ومن الصعب قياس التغيرات فى التدفق الإجمالى لهذه الموارد الى الزراعة بسبب نقص البيانات وخصوصا بشأن تدفقات الموارد الخاصة المحلية. وتشير التقديرات الى ان هذه تمثل نسبة كبيرة من التدفقات الإجمالية الى الزراعة فى كثير من البلدان النامية. وتدل بعض التقديرات على أن نصيبها يتجاوز ٥٠ فى المائة من مجمل الاستثمار فى الزراعة. ورغم هذا النقص فى البيانات، فيمكن التوصل الى نتائج عامة، خصوصا بشأن الاتجاهات، من تحليل البيانات المتاحة.

٢-٤ الاستثمار فى الزراعة: توجد بيانات عن ٢٧ بلدا من البلدان النامية. وهى تبين (الجدول ٢-١) ان اجمالى الاستثمار (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) فى الزراعة (١) ظل نصيبا ثابتا من الناتج المحلى الإجمالى، (ب) وزادت نسبته الى اجمالى الاستثمار، (ج) وتناقصت نسبته الى الناتج المحلى الإجمالى للزراعة. وتدل هذه البيانات على أن البلدان النامية استمرت، بصفة عامة، فى اسناد الأولوية للقطاع الزراعى، وفقا للتأكيد على الزراعة فى برامج المواءمة الهيكلية التى نفذت فى الثمانينات. ويلاحظ أن الصعود والهبوط فى الأرقام الدليلية المختلفة فى الجدول ٢-١ (مثل نقص معدل الاستثمار الزراعى من ١٣ الى ١١ فى المائة، مع زيادة نصيب اجمالى الاستثمار فى الزراعة من ٨ الى ٩ فى المائة) يمثل سنوات الازمة فى الفترة التى يشملها

"يلزم زيادة التدفق الكلي للموارد المالية وغيرها من الموارد بدرجة كبيرة الى قطاعي الاغذية والزراعة في البلدان النامية، ولاسيما من اجل التوسع في الانتاج وتنويعه (١). ويجب ان يقترن التوسع الكبير في مجال البحوث الزراعية، على الصعيد القطري والاقليمي والدولي على السواء ببذل جهود خاصة لزيادة كفاءة استخدام الموارد وتحسين التكنولوجيات المتاحة. وعلى المجتمع الدولي ان يدعم التدابير التي تستهدف توفير المدخلات الزراعية، وخصوصا الاسمدة، والبذور المحسنة وامدادات المبيدات، والجهود الرامية الى تلافى خاسر ما بعد الحصاد. وينبغي الاهتمام بصورة خاصة بتطوير الارشاد الزراعي على مستوى السكان المعنيين. وتتوقف الاعمال المطلوبة على البلدان المتقدمة والنامية".

(١) توضح تقديرات دراسة الزراعة عام ٢٠٠٠ التي اعدتها المنظمة مدى الحاجة الى زيادة تدفق الموارد في ضوء ما يلزم تحقيقه من معدل نمو سنوي في مدخلات الانتاج في ٩٠ بلدا من البلدان النامية باستثناء الصين خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ يبلغ ٤.٤ في المائة من اجمالي الاستثمارات، و ٨.٥ في المائة من المدخلات الجارية (بما في ذلك الاسمدة)، و ٨.٥ في المائة من الاسمدة، و ٢ مليون هكتار من اراضي الري.

١-٢ تسمح البيانات المتاحة بالاشارة الى تدفقات الموارد الى الزراعة في المجالات التالية: (١) الموارد المالية: الاستثمار في الزراعة (٢٧ بلدا ناميا)، ومصروفات الحكومة المركزية (٣٧ بلدا ناميا) و (ب) الموارد الحقيقية المادية (البيانات بالنسبة لجميع البلدان النامية): الارض، الري، الاسمدة، والجرارات. ويستخدم مزيج من المؤشرات المادية ومؤشرات القيمة، الى جانب التقديرات النوعية، في تقرير مدى التقدم في مجال المبيدات، والبذور المحسنة، والبحوث الزراعية، والمساعدة الاجنبية للبحوث والارشاد وامدادات مستلزمات الانتاج والصناعة.

٢-٢ وينبغي الاشارة الى ان مختلف فئات تدفقات الموارد قد تتداخل الى حد كبير، ولايضاف بعضها الى بعض بالضرورة، فمثلا يتضمن الاستثمار في الزراعة، نظريا، ذلك الجانب من المصروفات الحكومية الذي يدخل في تكوين رأس المال. وكذلك فان الزيادة في الري او الجرارات جزء من

الجدول ٢-٢: انفاق الحكومات المركزية على الزراعة

القيمة المطلقة ٨٨/١٩٨٦ (١٠٠ = ٨٥/١٩٨٣)	كنسبة مئوية من		
	٨٨/١٩٨٦	٨٥/١٩٨٣	
١٤٧	٦	٥	١٨ بلدا
٨٦	٧	٩	١٩ بلدا
١٣١	٩ر٣	٩ر٥	افريقيا (٨ بلدان)
١٤٥	٢ر٦	٢ر١	الشرق الأدنى (٥ بلدان)
١٠٢	٩ر٨	١٢ر٣	آسيا (١١ بلدا)
١٠٨	٣ر٤	٣ر٧	أمريكا اللاتينية (١٣ بلدا)

المصدر: صندوق النقد الدولي، Government Finance Statistics،
Yearbook, Volume XIV, 1990

٦-٢ كان يمكن للبيانات الخاصة بتكوين الانفاق الزراعي ان تساعد على ايضاح اتجاهات الانفاق الراسمالي والانفاق الجارى، كل على حدة، ولكن هذه البيانات غير متوافرة. وقد نفذت معظم البلدان التى يشملها الاستعراض برامج للمواءمة الهيكلية تسعى، فيما تسعى اليه، الى تخفيض العجز فى الميزانية. وفى حالات كثيرة يكون من الصعب سياسيا تخفيض المصروفات الجارية (وخصوصا رواتب موظفى الحكومة) ومن ثم فقد يكون اتجاه الانفاق الراسمالي اقل ايجابية من اتجاه اجمالى الانفاق على الزراعة (١). والى جانب ذلك لا تتوفر المعلومات بشأن كفاءة استخدام الموارد، حيث ان زيادة هذه الكفاءة من الأهداف الكبرى لبرامج المواءمة الهيكلية. ومن المعقول ان نفترض ان تحسين مناخ السياسات الاقتصادية التى ترمى اليها برامج المواءمة الهيكلية سوف تؤدى الى زيادة كفاءة استخدام الموارد.

(١) طبقا لمصادر البنك الدولي، تناقص الانفاق الراسمالي (من جانب الحكومات المركزية) فى خمسة عشر بلدا (اساسا من التى تحمل اعباء ديون كبيرة) بنسبة ٣ر٥ فى المائة فى اوائل الثمانينات، بينما لم تنخفض المصروفات الجارية الا بنسبة ٧ر٨ فى المائة.

البحث، اذ كان النمو الكلى للاقتصاد اقل من النمو الزراعى، وتناقص مجموع معدلات الاستثمار.

الجدول ١-٢ اجمالى الاستثمار فى الزراعة: ٣٧ بلدا ناميا

اجمالى تكوين رأس المال الثابت ٨٤/١٩٨٢ ٨٧/١٩٨٥ ١٩٨٨
كنسبة مئوية من:

- الناتج المحلى الاجمالى فى الزراعة ١٣ ١١ ١٢
- اجمالى تكوين رأس المال الثابت ٨ ٩ ٩
- الناتج المحلى الاجمالى ٢ فى المائة طوال الفترة ...

المصدر: (United Nations, National Accounts Statistics: Main Aggregates and Detailed Tables, 1988, New York, 1990)

٢-٥ انفاق الحكومات المركزية على الزراعة: توجد بيانات ٣٧ بلدا ناميا (١) وقد زاد نصيب الزراعة فى اجمالى انفاق الحكومات المركزية فى ١٨ منها، وتناقص فى البلدان التسعة عشر الباقية ما بين ١٩٨٥/١٩٨٣، و ١٩٨٨/١٩٨٦. وفيما يلى (الجدول ٢-٢) ايضاح للتطورات من حيث متوسط الانصبة (المتوسطات البسيطة للانصبة القطرية) والمبالغ المطلقة (بأسعار عام ١٩٨٥) لهاتين المجموعتين من البلدان، مقسمة حسب الاقاليم.

(١) لا تتوافر البيانات بشأن الانفاق على الزراعة من جانب المؤسسات شبه الحكومية وحكومات الولايات.

فى المائة فى الثمانينات، بالمقارنة بنسبة ١٣٠ فى المائة فى السبعينات. أما بالنسبة للمبيدات فالبيانات الشاملة غير متاحة إلا فيما يتعلق بالواردات بالأسعار الجارية، وهى تدل على أن قيمة واردات البلدان النامية من المبيدات بلغت ٢٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٩، بعد أن كانت ١ مليار دولار فى عام ١٩٨٠. وهذه زيادة بالغة الضالة إذا قورنت بالزيادة فى السبعينات عندما ازدادت قيمة الواردات أربع مرات.

١٠-٢ واستمرت زيادة الميكنة الزراعية فى البلدان النامية (والدليل التقرىبى على ذلك استخدام الجرارات) فى أواخر الثمانينات، ولكن معدل الزيادة كان أقل منه فى أوائل الثمانينات، وكان ذلك بدوره أقل من معدل الستينات أو السبعينات. وانخفض عدد الجرارات التى تستوردها البلدان النامية سنويا بنسبة ١٨ فى المائة فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، بسبب زيادة الانتاج المحلى للجرارات وأيضا بسبب القيود المفروضة على النقد الأجنبى، كما سبقت مناقشة ذلك.

١١-٢ ولا تتوافر البيانات الشاملة بشأن استخدام البذور المحسنة فى البلدان النامية، وان كان آخر استعراض للبذور أصدرته المنظمة عن الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (ونشر فى عام ١٩٨٧)، وهو الذى يرصد الأنشطة القطرية فى مجالات تحسين الأنواع، ورقابة الجودة على البذور، وانتاج البذور وتوزيعها، يخلص إلى نتيجة مفادها احراز تقدم كبير فى البلدان النامية، خصوصا فى محاصيل الاغذية الرئيسية والى درجة أقل فى المحاصيل الصناعية. ومع ذلك فقد كان التقدم بصفة عامة ابطأ بالنسبة للخضر ومحاصيل المراعى، خصوصا فى المناطق الاستوائية أو شبه الاستوائية. كما أن عدد المحاصيل التى تستخدم البذور المحسنة فى ازدياد، بينما نجد أن أسعار البذور أخذت فى الانخفاض، إلى جانب زيادة امكانية حصول المزارعين على المواد الجديدة، وان كان الكثير من البلدان لم يستطع تحقيق التوازن المناسب بين الأنشطة العامة والخاصة فى انتاج البذور وتوزيعها. وقد تستفيد كثير من البلدان النامية من انتشار الأساليب الوراثية فى مجال المحاصيل التى تتكاثر دون تلقيح (مثل البطاطس والجذور والدرنات الاستوائية، والموز وما إليها) بينما يزداد عدد المحاصيل والبيئات المحددة التى تتناولها مراكز البحوث الدولية.

١٢-٢ وفيما يتعلق بالبحوث الزراعية تشير البيانات إلى أن البلدان النامية قد زادت كثيرا من جهودها واستثماراتها فيها. إذ ارتفعت حصة

٧-٢ الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة بالمحاصيل المعمرة: استمرت الزيادة في تدفق الموارد المادية للانتاج الزراعى فى البلدان النامية فى النصف الثانى من الثمانينات (الجدول ٢-٣). ومع ذلك فان مساحة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة بالمحاصيل المعمرة، والتي تقترب فى كثير من البلدان من الحد الأقصى المادى لها، قد ازدادت فى المتوسط بما لايزيد على نصف معدل النمو فى الستينات والسبعينات، ولم تكذ تتزايد اطلاقا فى عام ١٩٨٩. وفى بعض البلدان، كالصين بصفة خاصة، بدأت أو حتى استمرت فى التناقص. وعلى أساس استمرار معدل النمو الذى يزيد على ١% فى المائة سنويا فى القوى العاملة الزراعية، فقد استمر التناقص فى نسب الأراضي الى الأشخاص فى معظم البلدان النامية، حتى وصل الى نسبة تبلغ فى المتوسط ٧٧ر٠ هكتارا للشخص فى القوة العاملة الزراعية، أى أن نسبة التناقص فى السنوات الثلاثين الاخيرة بلغت ٢٣ فى المائة.

٨-٢ السرى: استمر التوسع فى الأراضي المروية على مدى الثمانينات ولكن بمعدلات ابطأ من معدلات الستينات والسبعينات. وبحلول عام ١٩٨٩ كانت الأرض المروية تمثل ٢١ فى المائة من المساحة الكلية للأرض المستخدمة فى الزراعة (مع استبعاد المروج والمراعى) فى البلدان النامية، مع التفاوت الكبير فيما بين الاقاليم والبلدان. وإذا كانت رقعة الأراضي المروية فى اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد اتسعت بما يزيد على ١٧ فى المائة ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٩، فما زالت لا تمثل الا ٣٦ فى المائة فقط من اجمالى مساحة الأراضي المستخدمة فى الزراعة فى ذلك الاقليم، بالمقارنة بنسبة ٣٠٨ فى المائة فى اقليم آسيا والمحيط الهادى.

٩-٢ واستمرت زيادة استهلاك الاسمدة فى البلدان النامية فى الثمانينات، وان كان ذلك بمعدلات اقل كثيرا من معدلات العقود الماضية. ويرجع التباطؤ فى نمو استهلاك الاسمدة، بعض الشيء، الى ارتفاع معدل استخدامها لكل هكتار (اذا أصبح الآن ٧٨ كيلوغراما رغم أنه لم يزد على ٥ كيلوغرامات فى اوائل الستينات). ومع ذلك فان بطء المعدل يعكس أيضا احوال النقد الأجنبى الصعبة أثناء الثمانينات فى كثير من البلدان التى تعتمد بصفة أساسية فى امداداتها على الاستيراد. وهكذا تناقصت الواردات الصافية فى أمريكا اللاتينية بنسبة ١٦ فى المائة فى الثمانينات، بالمقارنة بزيادة بلغت ١٤٠ فى المائة فى السبعينات. وكذلك لم تزد نسبة الاستيراد الصافى من الاسمدة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على ٩

الجدول ٢-٢ استخدام المدخلات في البلدان النامية

المدخل	الوحدة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
اجمالي الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى المزروعة بمحاصيل مستديمة	مليون هكتار	٦٩٥	٧٣٦	٧٨١	٨٠٣
الاراضى المروية	مليون هكتار	١٠٢	١٢٤	١٥٢	١٦٩
استهلاك الاسمدة (١) (منها واردات صافية)	مليون طن (N, P ₂ O ₅ , K ₂ O)	٣٧	١٣٨	٢٨٨	٦٢٦
الجرارات المستخدمة (٢)	كغم/هكتار	٥٣	١٨٧	٤٩٧	٧٨٠
العمال الزراعيون	مليون	٠٧	١٤	٣٤	٥١
نسبة الاراضى الى الاشخاص	مليون شخص	٦٩٧	٧٨٨	٩٢٢	١٠٣٩
		١٠٠	٠٩٣	٠٨٥	٠٧٧

..... متوسط النمو السنوى (%)

١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٨٠ - ١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
٧٠ -	٨٠ -	٨٥ -		

المدخل	الوحدة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اجمالي الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى المزروعة بمحاصيل مستديمة	مليون هكتار	٠٦	٠٦	٠٣	٠٣	٠٤	٠٣
الاراضى المروية	مليون هكتار	٢٢	٢١	١٤	٠٦	١٢	٠٩
استهلاك الاسمدة (١) (N, P ₂ O ₅ , K ₂ O)	مليون طن	١٥٨	١٠٧	٥٠	٠٦	١٣١	١٠٤
الجرارات المستخدمة (٢)	كغم/هكتار	١٥	١٠٢	٣٤	٥٣	١٢٧	١٠٧
العمال الزراعيون	مليون	٨٤	٩٦	٥٠	٣٤	٣١	٢٤
	مليون شخص	٤١	٦١	٥١	٣١	١٢	١١

(١) تبدأ سنة الاسمدة فى اول يوليو/تموز من السنة الموضحة.

(٢) بعد استبعاد الجرارات الصغيرة.

البلدان النامية فى الانفاق العالمى على البحوث الزراعية ما بين ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٨٥/١٩٨٥ من ٢٤ الى ٣٥ فى المائة، وفى العدد الكلى للباحثين (ما يوازي المتفرغين) من ٢١ الى ٤٥ فى المائة (١). ومن حيث الجهود العالمية فى البحوث الزراعية، تستكمل الانظمة القطرية بتجمعات عبر وطنية واقليمية ذوات قواعد قطرية، وبالبحوث الدولية على المستويين الاقليمى والعالمى، وبالمعاهد المتقدمة للبلدان النامية الكبرى والبلدان المتقدمة، وتتمتع كثير من البلدان بطاقة كبيرة على اجراء البحوث فى مجال تحسين المحاصيل وحمايتها، ولكن طاقتها على اجراء بحوث العلوم الاجتماعية فى مجال ادارة الموارد الطبيعية وصيانتها محدودة فى معظم الاحوال. وكثيرا ما تتجاهل البلدان النامية بحوث الثروة الحيوانية، خصوصا بالنسبة للحيوانات الصغيرة.

٢-١٣ وفيما يتعلق بالمساعدة الخارجية للبحوث والتدريب والارشاد فى الزراعة، يشير مصرف بيانات المنظمة الى ان اجمالى الالتزامات الخارجية (بما فى ذلك الارصدة المقدمة الى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) قد زادت بنسبة ٦ فى المائة بأسعار الدولار الجارية ما بين ١٩٨٣-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٨٨ (الجدول ٢-٤). وزادت الارصدة المقدمة الى هذه الجماعة بسرعة اكبر (٢٠ فى المائة) من الالتزامات المقدمة مباشرة الى البلدان والتي لم تزد الا بنسبة ٢ فى المائة. ولكن الالتزامات الاجمالية للبحوث الزراعية والارشاد والتدريب تناقصت فى نفس الفترة بالاسعار الحقيقية بنسبة ١٨ فى المائة، وتناقصت الارصدة المتاحة الى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بنسبة ٩ فى المائة، بينما نقصت الالتزامات المقدمة مباشرة الى البلدان بأكثر من الخمس (٢١ فى المائة) فى نفس الفترة. وتشير البيانات الاولى الى ازدياد النقص فى عام ١٩٨٩. والسبب فى ذلك، فان نصيب الالتزامات المقدمة للبحوث والتدريب والارشاد فى اجمالى الالتزامات الرسمية للزراعة قد انخفض، ما بين ١٩٨٣-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٨٨ مما يوحى بانخفاض التأكيد على عناصر التنمية الزراعية المذكورة فى اجمالى المساعدة الخارجية المقدمة الى هذا القطاع فى النصف الثانى من الثمانينات.

Pardey, Philip G., and Johannes Rosebloom, "A Global (1)
Evaluation of National Agricultural Research Investment:
1960-1985", pp. 163-177 in Javier, Emil, and Ulf Renborg, The
Changing Dynamics of Global Agriculture, DSE/ZEL Feldafing,
1988.

١٤-٢ وكانت التزامات المساعدة الخارجية المخصصة لتوفير مستلزمات الانتاج وتصنيعها تسير فى الاتجاه الذى حدده الخط التوجيهى اذ انتعشت فى ١٩٨٦-١٩٨٨ بعد الهبوط الذى تعرضت له فى فترة ١٩٨٣-١٩٨٥ (الجدول ٢-٥). وكان الانتعاش يرجع بصورة كاملة الى زيادة الالتزامات المخصصة لصناعة الاسمدة والمبيدات، وهو الذى تضاعف تقريبا، بالاسعار الجارية، ما بين ١٩٨٣-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٨٨. وزادت الالتزامات الكلية المخصصة لتوفير مستلزمات الانتاج وتصنيعها بنسبة ٦ فى المائة ما بين ١٩٨٣-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٨٨ بالاسعار الحقيقية، على حين زادت الالتزامات المخصصة لصناعة الاسمدة والمبيدات بنسبة ٤٧ فى المائة. وتشير البيانات الاولى لعام ١٩٨٦ الى زيادة اخرى فى المساعدة الخارجية المخصصة لتصنيع مستلزمات الانتاج (سواء بالاسعار الجارية او بالاسعار الحقيقية). وقد ظلت نسبة هذه الالتزامات الى المساعدة الانمائية الاجمالية للزراعة ثابتة طول الثمانينات بعد ان تعرضت للانخفاض الشديد عن النسبة التى كانت قد حققتها فى اواسط السبعينات.

الجدول ٢-٥ التزامات المساعدة الخارجية المخصصة لتوفير مستلزمات الانتاج وتصنيعها

المتوسط السنوى				
١٩٨٩ (١)	١٩٨٦/٨٨	١٩٨٣/٨٥	١٩٧٩/٨١	١٩٧٤/٧٦
... بملايين الدولارات بالاسعار الجارية ...				
٢٠٧	٢٩٦	٣٣٢	٣٦٠	١٠٣
٦	٨٥	٥٥	٣٦	٢٩
٧٠٨	٥٦٤	٢٩٠	٥٨٦	٥٣٧
٩٢١	٩٤٥	٦٧٧	٩٨٢	٦٦٩
٧	٦	٦	٩	١٣

توفير مستلزمات الانتاج

الاسمدة

المبيدات والبذور

تصنيع مستلزمات الانتاج

الاسمدة والمبيدات

المجموع

النسبة المئوية من مجموع

التزامات المساعدة

الانمائية للزراعة (٢)

(١) البيانات الخاصة لعام ١٩٨٩ تقديرات اولية.

(٢) حسب التعريف الموسع للزراعة (انظر الاطار ١٢-٢).

الجدول ٤-٢ الالتزامات الخارجية للبحوث والتدريب والارشاد

المتوسط السنوي

٨٥/١٩٨٣ ٨٨/١٩٨٦ (١) ١٩٨٩ (٢)

بملايين الدولارات بالاسعار الجارية			
٢٨٣	٢٨٣	٢٨٨	البحوث والتدريب والارشاد (مع
١٨١	٣١٩	٣٠١	استبعاد الجماعة الاستشارية
			للبحوث الزراعية الدولية)
٤٦٤	٦٠٢	٥٨٩	مجموع فرعى
			الجماعة الاستشارية للبحوث
٢١٠	٢٠٢	١٦٩	الزراعية الدولية (٣)
====	====	====	
٦٧٤	٨٠٤	٧٥٨	المجموع
			النسبة المئوية في الالتزامات
			الكلية للمساعدة الانمائية
٣	٤	٥	للزراعة (٤)

(١) بيانات ناقصة .

(٢) ارقام اولية .

(٣) مصاريف التشغيل الجوهرية فقط .

(٤) حسب التعريف "موسع" للزراعة (انظر الاطار ١٢-٢) .

المصدر: مصرف بيانات المنظمة بشأن المساعدة الخارجية للزراعة .

برامج تلافى خسائر الاغذية الانشطة المتعلقة بتقدير الخسائر ذات الالهية القصوى، وانماط الانتاج، واختيارات الانواع، وتكنولوجيا الحصاد، والتخزين، والمناولة، والتوزيع، والتمويل، والتسويق، ومحاولة الموازنة بين مشاركة القطاعين العام والخاص. وحتى ابريل/نيسان ١٩٩١، كان برنامج تلافى خسائر الاغذية يتضمن ٥٧ مشروعا (تبلغ قيمتها ٥٧٧ مليون دولار) قيد الاعداد النشط، الى جانب ما يقرب من ٣٦ مشروعا ميدانيا قيد التشغيل فى اى فترة من الفترات.

١٨-٢ وتتضح من المناقشة السابقة حقيقة مفادها ان تكثيف الزراعة فى البلدان النامية يسير بنفس معدل تناؤل الارض الزراعية المتاحة للفرد فى قوة العمل الزراعية. وبالتوازي مع ذلك نجد ان العمل يسير ببطء فى تخفيف حدة الفقر فى الريف بل ان التقدم فى هذا المجال معدوم او سلبى فى بعض الحالات (انظر الوثيقة C 91/19). وترتبط جميع هذه العوامل بزيادة اخطار تدهور البيئة او تدهور الموارد، مما قد يضر بامكانية استمرار التنمية الزراعية والريفية فى الاجل الطويل. وليس هذا مكان الافاضة فى الحديث عن القضايا المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية القابلة للاستمرار، اذ انها موضوع وثيقة مستقلة من وثائق المؤتمر (C 91/30) ولكنه من المناسب ان نشير هنا الى ضرورة الوعى بان زيادة التكثيف الزراعى قد تؤدى الى الضرر بالبيئة وتدهور الموارد، عندما نتعرض لتقييم التقدم الذى احرز فى مجال تدفق الموارد واستخدام مستلزمات الانتاج فى الزراعة فى البلدان النامية.

١٥-٢ ونتيجة لارتفاع مستوى المديونية وصعوبات ميزان المدفوعات لكثير من البلدان النامية أصبحت مسألة زيادة المعونة المقدمة اليها فى مجال الأسمدة زيادة كبيرة أكثر الحاحا عن ذى قبل وذلك لمساعدة هذه البلدان فى زيادة انتاج الأغذية. ومع ذلك فإن المساعدة الدولية المخصصة لتوفير الأسمدة مازالت مقصورة على تلبية نسبة ضئيلة من احتياجاتها من الأسمدة. وفى ١٩٨٨/١٩٨٩ استهلكت البلدان النامية ٦٢ مليون طن من الأسمدة تقريبا، استوردت منها ٢٢ مليون طن، ولم تزد المعونة التى تلقتها عن ٧٠٠ ٠٠٠ طن من الأسمدة، وهو نصف المقدار الذى كانت تتلقاه منذ عهد قريب أى فى ١٩٨٤-١٩٨٥. وكانت معظم هذه المساعدة تاتى عن طريق البرامج الثنائية للمعونة فى الأسمدة. كما أدى تضاؤل الموارد المتاحة للمشروع الدولى لتوريد الأسمدة بالمنظمة الى تحديد امداداته بما لا يزيد عن ٦٦٢٥ طنا من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٠.

١٦-٢ نظر المؤتمر الرابع والعشرون للمنظمة عام ١٩٨٧ فى دراسة جدوى بشأن امكانية زيادة المعونة العينية من مستلزمات الانتاج الزراعى (وخصوصا الأسمدة الكيماوية والمبيدات والادوية البيطرية والادوات) وايد نتائجها الرئيسية. ويؤدى نقص النقد الاجنبى الى الحد من قدرة بعض البلدان على توفير مستلزمات الانتاج للمزارعين. ويمكن التغلب على هذه الصعوبة بالتوسع فى المعونة العينية، ولكن ينبغى أيضا تحسين أسلوب تقديم هذه المعونة واستقبالها. ومن ثم فإن دراسة الجدوى المشار اليها آنفا تقترح خطوطا توجيهية لتنفيذ التحسينات المطلوبة. وقد رأى مؤتمر المنظمة الاقليمي السادس عشر لافريقيا الذى عقد فى يونيو/حزيران عام ١٩٩٠ ان المعونة العينية لمستلزمات الانتاج الزراعى تلعب دورا هاما فى الحالات التى تضطر فيها كثير من الحكومات الافريقية، بسبب برامج المواءمة الهيكلية، الى الغاء دعم الأسمدة وغيرها من مستلزمات الانتاج الحديثة التى تعتبر مكملة لمستلزمات الانتاج التقليدية اللازمة لتحديث انتاجها الزراعى.

١٧-٢ وتعتبر خسائر ما بعد الحصاد من اعراض القصور فى سلسلة تسليم الأغذية. وفى الاعوام القليلة الماضية، قام برنامج تلافى خسائر الأغذية، وهو برنامج عمل خاص للمنظمة، بتحويل التركيز فى تصميم المشروعات من دراسات تقدير الخسائر، التى اتضح أنها باهظة التكاليف بالنسبة لموارد القطاع العام المحدودة فى البلدان النامية، الى دراسات التقييم الريفية السريعة التى تقدم المزيد من المعلومات العملية عن أماكن وقوع الخسائر واسلوب وقوعها وأسبابه. وتتضمن

ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٨٢ بسبب التحول الى الملكية الخاصة بمقتضى شتى مشروعات الرعاية الاجتماعية. وكانت المساحة الكلية والمساحات الفردية التي وزعت في جميع المقاطعات على الاسر الفقيرة اصغر من تلك التي وزعت على الاسر الغنية، رغم أن مشروعات الرعاية كان المقصود منها فائدة الفقراء.

٢-٣ وما زال عدم المساواة، الى حد كبير، سائدا في توزيع حقوق الاراضي، وتوجد علاقة وثيقة بين الفقر وعدم توافر الاراضي في جنوب آسيا، وأجزاء من أفريقيا الجنوبية، ومناطق شاسعة من أمريكا اللاتينية (١). وفي عام ١٩٨١ كانت ٣٧ في المائة من جميع المزارع في باراغواي لا تسيطر الا على واحد في المائة من اراضي البلد، بينما كانت ٧٨ في المائة من الاراضي تحت سيطرة اقل من واحد في المائة من جميع المزارع التي كانت مساحة كل منها تزيد على الف هكتار. واذا كانت انتاجية الاراضي في المزارع الصغيرة اعلى من انتاجية المزارع الكبيرة بالنسبة للاراضي المتساوية في الجودة، فان اعادة توزيع الاراضي لن يقتصر على تحسين احوال الفقراء، بل ربما أدى أيضا الى زيادة الانتاج. ويمكن زيادة الانتاج أيضا عن طريق حل الحيازات الجماعية وتطبيق اصلاحات هيكلية أخرى، منها السياسات السعرية المناسبة، وادراك المزارعين الأفراد لوجود حوافز جديدة، كما يدل على ذلك ما حدث في بيرو ونيكاراغوا والصين. وتدل بيانات أفريقيا على أن تشجيع الانتاج على مستوى المزارع الصغير أو المتوسط يؤدي الى النمو الاقتصادي بصورة أكبر وأشمل من مساندة انتاج المزارع الكبيرة.

٣-٣ وقد أدت حالات الجفاف والمجاعة المتكررة الى انهيار نظم الملكيات الجماعية بين المجتمعات الرعوية على مر الزمن، اذ تركزت الثروة وانتقلت ملكية الحيوانات الى جماعات من غير الرعويين، مما أدى الى انتشار الفقر بين بعض الفئات من السكان الرعويين (٢). وما زال نظام المشاركة في المحصول شائعا، الى جانب صور أخرى من صور استئجار الأرض تتضمن شروطا بالغة الاجحاف بالمستأجرين، ولكن بعض التقدم قد أحرز في مجال زيادة تأمين الزارع المستأجر، كما حدث في

The World Bank, World Development Report 1990. (١)

International Labour Office, 1988, "Rural Employment (٢)

Promotion", Report VII: Geneva.

الخط التوجيهى رقم ٣

"يجب على البلدان النامية أن تسند الأولوية، وفقا لخططها الوطنية، الى تطويع الأطر التنظيمية والهيكل الزراعية التى تتيح سبل الوصول للغالبية الكبرى من الجماهير الريفية بما فى ذلك المزارعون المعدمون وصغار المزارعين، وبقدر أكبر من الشمول والعدالة، الى المجالات التالية :

- الأراضى والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية
- مستلزمات الانتاج والأسواق والخدمات
- التكنولوجيا الجديدة والمحسنة
- التعليم والإرشاد والبحوث والتدريب

كما يجب على هذه البلدان أن توفر حوافز السياسات السعريّة وغيرها من الحوافز لتوسيع الانتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل لمستلزمات الانتاج المتوافرة والتكنولوجيا الملائمة".

١-٣ ان الوصول الى الموارد الطبيعية تحدده عوامل تاريخية وتنظيمية واقتصادية وسكانية. فالوصول الى الأراضى المنتجة يمكن أن يكون مسألة حياة أو موت بالنسبة لفقراء الريف. ومع ذلك فإن أعدادا كبيرة من الفقراء معدمون أو هم تقريبا من المعدمين، فى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وما زالت نسبة كبيرة تستطيع الوصول الى الموارد القروية المملوكة على المشاع والى الغابات، وخصوصا فى أفريقيا، ولكن هذه النسبة أخذت فى التناقص. وقد أجريت دراسة للموارد المملوكة على المشاع فى ٢١ مقاطعة هندية (١) وانتهت الى أن نسبة تتراوح بين ٨٤ و ١٠٠ فى المائة من الأسر الفقيرة تعتمد على الأملاك المشاعة فى الحصول على الأغذية والوقود والأعلاف وأن الأنشطة التى تجرى فى هذه الأملاك المشاعة تمثل أكبر مصدر للعماله بين الفقراء. ولكن لوحظ تناقص الملكيات المشاعة بنسبة تتراوح بين ٣٢ و ٦٣ فى المائة

Jodha, N., 1986, "Common Property Resources and Rural Poor (1) in Dry Regions of India, "Economic and Political Weekly, 21 (27).

وتستفيد مثل هذه الأسر من أسواق العمالة ذات الكفاءة، ومن تحسين فرص الوصول الى الاعمال غير الزراعية. وحيثما توجد فرص العمالة غير الزراعية، تضعف الصلة بين الوصول الى الأراضى او غيرها من الموارد وبين الفقر. وتشير التقديرات فى بنغلاديش الى ان الزراعة غير المحصولية والانشطة غير الزراعية تمثل مصدر نصف الدخل فى الريف، بينما توفر العمالة غير الزراعية أكثر من ٥٠ فى المائة من دخل الأسرة بالنسبة لثلثى الأسر الزراعية فى أمريكا اللاتينية.

٦-٣ وقد يكون الوصول الى موارد الأراضى والمياه غير كاف دون الوصول الى مستلزمات الانتاج والخدمات والتكنولوجيات الأخرى. وقد انتهت الدراسة المذكورة آنفاً (١) الى ان نسبة تتراوح بين ٦٣ و ٩١ فى المائة من الأراضى الموزعة على الفقراء قد بيعت فى وقت لاحق بسبب نقص مستلزمات الانتاج التكميلية والحاجة الماسة الى النقد. وحدث ما يشبه هذا فى المكسيك عندما تنازل عدد كبير من المستفيدين من الإصلاح الزراعى عن حيازاتهم بسبب عجزهم عن الوصول الى مستلزمات الانتاج الأخرى (٢). وكثيراً ما يعانى صغار الصيادين المقيمين فى المناطق الساحلية المعزولة او فى المناطق الداخلية النائية من ضيق امكانيات الوصول الى البنية الأساسية للتسويق، ومستلزمات الانتاج، والتعليم، والإرشاد، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وهكذا يظلون أشد فقراً وأقل تعليماً من غيرهم من فقراء الريف.

٧-٣ وتعتبر أسواق الائتمان من أهم متطلبات الكثيرين من صغار المزارعين. اذ ينبغي بصفة عامة دفع ايجار الأراضى المستأجرة مقدماً، وعادة ما تتطلب مؤسسات الائتمان الرسمية ضماناً للقروض (وهو الأراضى عادة) ومن ثم فربما عجز فقراء المزارعين غير القادرين على الوصول الى الائتمان عن الوصول الى الأراضى. وتشير التقديرات الى ان نسبة القادرين على الحصول على الائتمان رسمياً لاتزيد عن ٥ فى المائة من المزارعين فى أفريقيا، و ١٥ فى المائة فى أمريكا اللاتينية وآسيا، ومن السمات المميزة لهذه الحالة حصول عدد ضئيل من كبار المزارعين على معظم الفوائد، اذ ان ٨٠ فى المائة من الائتمان الرسمى يحصل عليه ٥ فى المائة من المقترضين.

Jodha, op. cit. (١)

Plateau, J.P., 1990, Land Reform and Structural Adjustment (٢)
in Sub-Saharan Africa: Controversies and Guidelines, FAO,

عملية بارغا لتسجيل المستأجرين فى غرب البنغال. وقد ادت قوانين العمل الزراعى الجديدة فى شيلى والبرازيل، على سبيل المثال، الى طرد العمال المقيمين من المزارع الكبيرة وزيادة العمال المتعاقدين بعقود مؤقتة، بما فى ذلك العمال الريفيون المقيمون فى المدن والذين كان من السهل العثور عليهم فى فترات الحصاد الحرجة ومن ثم حلوا محل الفلاحين او صغار الملاك بصورة متزايدة فى القيام بالاعمال الزراعية. واذا كان من المحتمل ان تزداد معدلات اجور العمال العرضيين عن اجور العمال الدائمين حين يشتد الطلب الموسمى عليهم فى اوقات الذروة، فالارجح ان تنخفض معدلات اجورهم عندما يضطرون الى العمل بسبب عجزهم عن الوصول الى الاراضى الزراعية.

٤-٣ ويمكن زيادة فرص الوصول الى الاراضى امام من يفتقرون اليها بسن تشريعات للحد الاقصى للحيازة، واصلاح نظم الحيازة، واستصلاح الاراضى او الاستيطان فيها. وكثيرا ما واجهت برامج اعادة توزيع الاراضى مقاومة شديدة، الا اذا كان التوزيع يتعلق بالاراضى المملوكة للدولة، وقد ساعد على زيادة الوصول الى الارض بعض البرامج الخاصة مثل مشروع التوسع القروى فى سرى لانكا، وهو المشروع الذى منح قطعا من الاراضى الى ما يقرب من ربع العدد الكلى للأسر فى سرى لانكا (رغم انها كثيرا ما كانت ذات امكانيات انتاجية منخفضة).

٥-٣ وتشكل الأسر التى لا تملك اى اراض نسبة كبيرة من الفقراء فى المناطق الريفية وهى تعتمد بصورة اساسية على دخلها من العمل (١)

(١) "توجد فى افريقيا اقلية من الفقراء، تتزايد اعدادها، وتعتمد فى دخلها بصفة اساسية على العمل الريفى بأجر لا على زراعة الاراضى. وفى امريكا اللاتينية تعتمد الاكثريه المتزايدة من الفقراء فى دخلها على استئجار العمال بصفة اساسية، ومعظمهم من المدن. وفى آسيا (باستثناء الصين) تعتمد الغالبية المتنامية من الفقراء فى دخلها بصفة اساسية على العمل الريفى المأجور. وفى كل حالة يلعب تعبير "بصفة اساسية" دورا حاسما: اذ ان الاسرة الفقيرة النمطية فى العالم الثالث مازالت تجمع دخلها من عدة مصادر متنوعة (زراعة اراضى المحاصيل، والعمل الريفى المأجور، والاعمال الخاصة غير المعترف بها فى الأنشطة غير الزراعية، والتحويلات النقدية، والهدايا المتبادلة" Lipton M., and R. Longhurst, New Seeds and Poor People, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989).

فقد نجح فى تحقيق معدلات منخفضة فى التخلف عن السداد، ومكاسب كبيرة فى دخول المقترضين، ولم يضطر الى الاعتماد على تقديم الاثمان المدعوم من الحكومة. وكانت نسبة التخلف فى سداد القروض الجماعية التى قدمها مصرف التنمية الزراعية فى باناما ١٢ فى المائة فى المتوسط عام ١٩٨٥، بالمقارنة بنسبة ٢١ فى المائة بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد. أما مصرف الزراعة والتعاونيات الزراعية فى تايلند، الذى يرسل رجال المصرف الى القرى لانشاء ومتابعة تكوين مجموعات من ٨ الى ١٥ مزارعا، فقد نجح فى ضغط المصروفات الادارية الى ما لا يزيد على ٥ فى المائة من القيمة الكلية للقرض، مع نسبة تخلف عن السداد تبلغ ٣ فى المائة، رغم رفضه أن يكون أفقر المزارعين من بين عملائه. ومن ناحية أخرى، نشأت مشكلات فى غانا عند تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة، وفى الفلبين عند محاولة ايجاد ضغط فعال من جانب المتساوين فى المسؤولية، وأما فى برنامج التنمية الريفية المتكاملة فى الهند، فقد استفاد المزارعون الأكبر والأغنى فائدة أكبر من الاثمان المدعوم. وبصفة عامة، ثبت أن الاقراض الجماعى الى جانب الاعتماد على الاسواق (فى الحصول على الارصدة مثلا من خلال السوق) اقدر على مساعدة فقراء الريف من البرامج التى تحاول فيها الادارة المحلية الطول محل آليات السوق - بالحصول على الارصدة عن طريق الدعم مثلا.

١١-٣ وكثيرا ما كانت برامج الموازنة الهيكلية التى خفضت المصروفات الحكومية العامة فى الثمانينات تقتضى تخفيض مبالغ الدعم والخدمات، بينما لم تكن الجهود الرامية الى توجيه مبالغ الدعم المستمرة للاغذية ومستلزمات الانتاج الى فقراء الريف ناجحة فى جميع الأحوال. وكانت البلدان الافريقية تميل الى حماية الانفاق على التعليم وتخفيض الانفاق على الصحة بصورة غير متناسبة بموجب برامج الموازنة. وكان الحال عكس ذلك فى أمريكا اللاتينية.

١٢-٣ ويحد نمط الانفاق الحكومى على التعليم من وصول شرائح عريضة من السكان الى هذه الخدمة الحيوية. فالبلدان النامية، كمجموعة، تنفق على الطالب الواحد فى التعليم العالى (ونسبة هؤلاء الطلبة لزيادة على ٧ فى المائة ممن هم فى سن الدراسة) ما يزيد على ٢٥ ضعفا مما تنفقه على التلميذ فى التعليم الابتدائى (وتبلغ نسبتهم ٧٥ فى المائة). وفى اندونيسيا لا ينتفع أفقر الأفراد الذين يمثلون ٤٠ فى المائة من السكان الا بنسبة ٧ فى المائة من مبالغ دعم التعليم العالى، بينما ينتفع الاثرياء الذين تبلغ نسبتهم ٢٠ فى المائة بنسبة ٨٣ فى المائة من الدعم. وتتميز ماليزيا بالميزد من المساواة فى توزيع دعم التعليم، ومع ذلك فان أفقر الفئات - وتبلغ نسبتها ٤٠

٨-٣ وتميل تكاليف المعاملات الائتمانية الى الزيادة النسبية فى حالة القروض الصغيرة، ومن ثم فهى ليست فى صالح صغار المقترضين، مما يجعل حاجتهم الى القروض تفتقر نسبيا الى المرونة ازاء الدعم المتوافر لمعدلات الفائدة. وفى بنغلاديش، واكوادور، وهندوراس، وباناما، وبيرو تتراوح نسبة تكاليف معاملات الاقتراض بين ٤ و ٢٩ فى المائة من قيمة القرض بالنسبة للقروض الصغيرة وبين ١ و ٧ فى المائة للقروض الكبيرة (١). ومن ثم فان صغار المقترضين هم اكبر المستفيدين من السياسات او المؤسسات التى تخفض من تكاليف معاملات القروض.

٩-٣ وقد ادرك عدد من مؤسسات الائتمان الرسمية جدوى بذل الجهود لتخفيض تكاليف المعاملات. اذ انشأ مصرف كيكاماتان الائتماني فى اندونيسيا مكاتب تابعة له فى ٣٥ فى المائة من جميع القرى، وهو يستخدم استثمارات بسيطة ويتخذ قرارات سريعة. واستحدث مصرف باكستان الوطنى برنامجا يطلق عليه "رجل المصرف على دراجة نارية" وهو ينتقل بالخدمات المصرفية الى القرى. وفى نيكاراغوا، اتجهت المصارف المتنقلة الى القرى. وقدمت فى غضون ثلاث سنوات ما يزيد على ٢٠٠٠٠ قرض بأسعار الفائدة السائدة فى السوق الى ٨٥٠٠ من صغار الملاك، مع معدل تأخر فى السداد يبلغ ١٠ فى المائة، مستخدمة الحاسبات الآلية لتفريغ استثمارات الطلبات الرقمية المبسطة والتى من الممكن ملؤها بسرعة، ولرصد سداد القروض، وللتنسيق بين الاحتياجات الائتمانية ومستلزمات الانتاج. وساعدت الحدود الائتمانية الصغيرة، السارية لمدة خمس سنوات، على تخفيض تكاليف اعادة التقدم بالطلبات سنويا لكل من الطرفين. ويستخدم المصرف الزراعى المالىزى التعاونيات، ومنظمات المزارعين، وتجار القطاع الخاص كوكلاء بالعمولة وللمصرف، اذ يتولون فحص المتقدمين بالطلبات وضمان سداد القروض المستخدمة فى شراء مستلزمات الانتاج.

١٠-٣ ومن الأساليب المستخدمة فى تخفيض تكاليف المعاملات، والتى اكتسبت شعبية كبيرة، تكوين جماعات للمقترضين يتحملون مسؤولية مشتركة عن القرض. وأشهر الأمثلة على ذلك هو مصرف غرامين فى بنغلاديش الذى يقدم القروض للاسر ذات الحيازات الصغيرة من الارض او غير المالكة للارض بمعدلات فائدة اعلى من معدلات السوق، ومع ذلك

١٥-٣ وثمة أدلة على أن هذا الإهمال النسبي للاستثمار فى الإرشاد ليس له ما يبرره. فالمعدل الحدى للعائد من الاستثمار فى الإرشاد فى الهند يقدر بما لا يقل عن ١٧% فى المائة فى الفترة الأخيرة. وقد وجدت المنظمة (١) أن فعالية التكاليف لبرنامج ما من برامج الإرشاد الزراعى تعتمد الى حد كبير على منهج الإرشاد المتبع فى ذلك البرنامج. فمثلا نرى أن المناهج التى تتضمن إرشاد أعداد كبيرة من المزارعين مثل المناهج العامة، ومناهج المشاركة والتدريب والزيارات، أقل فى تكاليفها بالنسبة للمزارع الفرد، ومن ثم فإن نسبة التكاليف الى الفوائد فيها أقل. وكانت النسبة البسيطة للتكاليف والفوائد التى قامت المنظمة بحسابها، استنادا الى دراسات الحالة التى طبقت فيها مناهج مختارة داخل عدد من البلدان، تتراوح بين الانخفاض الى مستوى ١:١، كما هو الحال فى رواندا، والارتفاع الى مستوى ٣٢:١ كما هو الحال فى الفلبين.

١٦-٣ ويمكن لنظام الإرشاد أن يستغل الصلات المنتظمة بين عامل الإرشاد والمجتمعات الريفية فى نشر المعلومات بشأن جوانب عامة أخرى للتنمية الريفية على أساس فعالية التكاليف. ورغم أن هذا المفهوم، أى مفهوم الخدمات الريفية المتكاملة قد أصبح شائعا فى السنوات الأخيرة، إلا أن تنفيذه فى معظم نظم الإرشاد الزراعى القطرية محدود. ورغم أهمية إدراج التغذية وخدمات الاقتصاد المنزلى فى مناهج الإرشاد الزراعى، فإن العاملات بالإرشاد فى مجال الاقتصاد المنزلى تقل نسبتهم عن ٢٤% فى المائة من العاملين بالإرشاد فى أفريقيا، وأقل من واحد فى المائة فى آسيا والمحيط الهادى. وعلى النقيض من ذلك تبلغ نسبة عاملات الإرشاد فى مجال الاقتصاد المنزلى ٢١% فى المائة من جميع العاملين بالإرشاد فى أمريكا الشمالية.

١٧-٣ وتمثل البحوث، التى نوقشت فى إطار الخط التوجيهى الثانى السابق، عنصرا هاما من عناصر برنامج الإرشاد النشط. وفى الهند، كانت فعالية القدرة على إجراء البحوث قويا وإقليميا أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى نشر السلالات ذات الغلة المرتفعة. وفى عام ١٩٧٦، ونتيجة للجهود القطرية فى البحوث، أصبحت الصين أول البلدان النامية التى تنتج الأرز الهجين على نطاق واسع.

FAO, 1989, "Agricultural Extension Approaches: What FAO's (1) Case Studies Reveal, paper presented at the Global Consultation on Agricultural Extension, Rome, 4-8 December

في المائة - لاتنتفع الا بنسبة ١٠ في المائة من الدعم، في مقابل ٥٠ في المائة لاغنى الفئات - وتبلغ نسبتها ٢٠ في المائة .

١٣-٢ وفي معظم سنوات الثمانينات كان التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي يزداد بنسبة أقل من معدل زيادة عدد الأطفال في سن المدرسة، وانخفض ما تنفقه الحكومة على التعليم في كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما أدى الى انخفاض العدد المتوقع للسنوات التي يقضيها التلميذ في المدرسة (١). وتشير الأدلة المتاحة الى ان انفاق القطاع الخاص على التعليم قد انخفض أيضا. وفي عام ١٩٨٥ كانت نسبة الوسيط الاجمالي للتحاق التلاميذ بالمدارس في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ ٧٢ في المائة، بينما كانت ١٠٠ تقريبا في اقليمي الشرق الأدنى وشمال افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأكبر من ١٠٠ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٤-٣ ويبدو أن استخدام التكنولوجيا يرتبط ارتباطا ايجابيا بالارشاد ولكن معدل العائد من الاستثمار في برامج الارشاد في أمريكا اللاتينية وافريقيا ليس مرتفعا بدرجة موحدة، وعادة ما تكون نتائجه بطيئة. ويبدو أن عدد منظمات الارشاد والعاملين به قد ازداد في السنوات الأخيرة بينما انخفض متوسط الانفاق على من يقوم بالارشاد. وقد أجزت المنظمة مسحا لنظم الارشاد الزراعي في ١١٣ بلدا في ١٩٨٨-١٩٨٩ وكانت نتيجته أن أكثر من نصف جميع منظمات الارشاد الزراعي في العالم أنشئت أو أعيد تنظيمها منذ عام ١٩٧٠، الى جانب الزيادة الكبيرة في عدد عمال الارشاد الزراعي أيضا (٥٤٢١٣٣ طبقا للمسح الذي أجرى في ١٩٨٨-١٩٨٩ بالمقارنة بما لايزيد عن ٢٩٠٥٩٢ من العاملين في ١٢٨ منظمة للارشاد الزراعي في المسح الذي أجرى عام ١٩٨٠). وكانت نفقات الارشاد الزراعي على مستوى العالم لاتمثل الا ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الزراعة لعام ١٩٨٨، أي أن الرقم تدهور منذ عام ١٩٨٠، خصوصا في افريقيا حيث انخفض الانفاق على الارشاد من ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الزراعة عام ١٩٨٠ الى ٩٠ في المائة عام ١٩٨٨.

World Bank, Education in Sub-Saharan Africa: Policies for (١)
Adjustment, Revitalization, and Expansion, A World Bank

Policy Study, Washington, D.C., 1988.

نتيجة للضرائب أو لتدخل هيئات التسويق. وفي الدراسة التي أجريت لثمانية عشر بلدا في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٤ (١) ثبت أن الضريبة الاسمية على المنتجين كانت في المتوسط ٣٦ في المائة على الصادرات و ٥ في المائة فقط على الواردات.

٢١-٣ وقد حددت دراسة حديثة عن اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢) ستة عشر بلدا تطبق الاصلاحات السعرية، منها رفع الاسعار أو الغاء الرقابة عليها بالنسبة لبعض محاصيل الاغذية الأساسية اولها جميعا، الى جانب الغاء دعم الأسمدة. بل ان عددا أكبر من البلدان قد خفض قيمة عملاته، فخفض بذلك الضريبة غير المباشرة على الزراعة. كما أجرت بلدان أمريكا اللاتينية اصلاحات سعرية، بتخفيض أسعار الصرف، وخفض الحواجز التجارية أمام الصادرات الزراعية والواردات الصناعية، والتخفيض التدريجي لدعم الأسمدة، كما حدث مثلاً في شيلي واكوادور، وتعتبر الصين نموذجا للإصلاح الجذري، إذ تضمنت مجموعة الاصلاحات المتكاملة زيادة أسعار المنتجين الزراعيين. ولكن الاصلاحات في السياسات لم تعمل بها جميع البلدان، بل كان يشوبها الفتور في كثير من البلدان التي عملت بها.

٢٢-٣ وفي مجال مصايد الأسماك، بذلت محاولات لخدمة مصالح صغار الميادين باللجوء الى مواسم منع الصيد، وترخيص القوارب ومعدات الصيد، وتحديد حجم الشباك لتلافى اصطياد الأسماك الصغيرة، وفرض القيود على مستلزمات الانتاج المستوردة مثل المحركات والوقود وقطع الغيار، ولكن هذه المحاولات لم تحرز نجاحا كبيرا. وكانت الجهود الأخيرة التي تركز على دور الهياكل الاجتماعية التقليدية في ادارة مصايد الأسماك أكثر نجاحا في غرب افريقيا، وجمهورية كوريا، وسرى لانكا، وبابواغينيا الجديدة، وجزر سليمان.

Kruger, A., Schiff, M. and Valdes, A., 1988, "Agricultural (١) Incentives in Developing Countries: measuring the effect of sectoral and economy-wide policies", World Bank Economic Review, 2(3).

Binswagner, H., 1989, "The Policy Response of Agriculture", (٢) Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development (Economics 1989).

١٨-٣ ويعتمد توزيع الفوائد التي يأتى بها نشر التكنولوجيات الجديدة، الى حد ما، على الهياكل التنظيمية القائمة. ففي أمريكا اللاتينية، حيث كانت جهود التحديث الزراعية موجهة الى المزارع الكبرى، كان المستفيدون من تشريعات الاصلاح الزراعى، بصفة عامة، المزارعين من ذوى الحيازات المتوسطة فى اطار القطاع الزراعى الحديث. وعلى النقيض من ذلك كانت مكاسب تكنولوجيات الثورة الخضراء فى الفلبين موجهة الى صغار المزارعين، مما اتاح للفلاحين تعويض الملاكين الذين نزعت املكهم الى جانب جنسى المكاسب الاقتصادية لانفسهم. وقد وجد ان التكنولوجيات الجديدة لا تتأثر بصفة عامة بحجم المزرعة، بينما تتوقف الاختلافات فى تطبيقها على عوامل اخرى.

١٩-٣ وتساهم القيود المفروضة على الائتمان، وتجنب المخاطرة، وعدم الاطمئنان الى الحيازة فى زيادة عزوف صغار المزارعين عن تطبيق التكنولوجيات الجديدة. اذ ان السياسات التي تشجع صغار المزارعين على اتباع الأساليب الحديثة، بما فى ذلك توفير خدمات الارشاد، والائتمان وغيره من مستلزمات الانتاج، وتشجيع التعاونيات، قد ساعدت صغار المزارعين فى كينيا، والهند والمكسيك على اللحاق بكبار المزارعين الذين سبقوهم فى تطبيق التكنولوجيات الحديثة. ولم يستفد صغار الصيادين، بصفة عامة، من التكنولوجيات الحديثة لصيد الأسماك اذ وجدوا أنهم أصبحوا يعتمدون على مستلزمات انتاج باهظة الثمن أو غير متوافرة، وأنهم يتنافسون، فى صيد مقادير من الأسماك تتجاوز طاقة موردتهم الدائم، مع عمليات الصيد الكبيرة التي سبقتهم الى تطبيق التكنولوجيات الحديثة.

٢٠-٣ وكثيرا ما استخدمت السياسات السعرية للتأثير فى التنمية الزراعية ومساهمة الزراعة فى التنمية الصناعية. وكانت الأسمدة من المواد التي تفضل الحكومات اخضاعها للرقابة بصفة خاصة، اذ كانت الحكومة تحتكر استيراد الأسمدة فى الفلبين، وسرى لانكا وتركيا حتى عهد قريب. وكانت السياسات السعرية المفروضة من خلال الهيئات شبه الحكومية التي تتمتع بسلطة الاحتكار، غير فعالة (باستثناءات قليلة مثل هالتي قبرص وزمبابوى) خصوصا فى غياب المنافسة، أو عند حظر المنافسة، كما كانت تلك السياسات فى حالات كثيرة عبثا على المالية العامة، وبخاصة عندما كانت الهيئات شبه الحكومية تضطر الى تنفيذ سياسات باهظة التكاليف. وكان أخطر تمييز فى السياسات ضد الزراعة هو ذلك المفروض على محاصيل التصدير، بسبب انخفاض أسعار المنتجين

- ويجب على الحكومات أن تنظر في اعطاء الأولوية للعمل من أجل تعبئة طاقات الشباب في مجموعة متنوعة من النشاطات الانمائية".

١-٤ حظيت المشاركة الشعبية بتأييد عام مافتىء يتزايد على مدى سنوات العقد المنصرم، باعتبارها من وسائل تشجيع التنمية الريفية. وتعتبر هذه المشاركة عملية نشيطة يقوم فيها الناس باتخاذ المبادرات والعمل الذى يحفزهم تفكيرهم ومشاوراتهم على اتخاذه، ومن ثم يستطيعون التأثير فى مجراه تأثيرا فعالا. ولا تقتصر المشاركة اذن على كونها وسيلة أخرى من وسائل تنفيذ المشروعات الحكومية، فهى منهج انمائى يعترف بضرورة اشراك الشرائح المحرومة من سكان الريف فى وضع وتنفيذ السياسات التى تهدف الى تحقيق رفاهيتهم (١). وفى عام ١٩٩٠ عقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مؤتمرا بشأن المشاركة الشعبية اكد اهمية مشاركة الشعب ودعا الى الشروع فى عمليات سياسية تهدف الى اتاحة حرية الرأى والتسامح لسكان الريف ومنظماتهم. واصبح مفهوم المشاركة الشعبية الآن هو اشراك الجماعات التى كانت مستبعدة فى الماضى (مثل صغار المزارعين، والمعدمين والنساء) فى المشروعات عن طريق توجيه فوائد المشروعات مباشرة اليهم، مع التاكيد على مشاركة الناس مشاركة مباشرة فى مختلف مراحل صياغة المشروعات وتنفيذها. وتشير بعض الأدلة الحديثة الى أن ادراك فقراء الريف أن لهم مصلحة ذاتية يمثل دافعا هاما لهم على المشاركة فى العمل الجماعى التطوعى.

٢-٤ وتوجد رابطة نظرية وعملية وشيقة بين المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية. اذ ان المشاركة النشيطة لاهل الريف لايمكن تحقيقها الا عن طريق منظمات المجتمع المحلى، التى يعتمد اعضاؤها على أنفسهم، والتى تهدف فى المقام الأول الى تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لاعضائها. ومثل هذه المنظمات تعمل من أجل المشاركة فى اتخاذ القرارات، وتحسين البنية الأساسية، والوصول الى الاراضى والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، والائتمان وغيره من مستلزمات الانتاج، والأسواق. ومع ذلك فان الغالبية العظمى لسكان الريف مازالت

(١) FAO, "Plan of Action for People's Participation in Rural Development", 1991 (CL 99/15)

٢٣-٣ وتؤثر أشكال الحوافز الأخرى على سرعة التنمية الزراعية. فتمليك الأراضى وغيره من التدابير التى تزيد من ضمان الحيازة يمثل حافزا للاستثمار فى مستلزمات الانتاج الرأسمالية، وفى تحسينات الأراضى ذات الأجل الطويل، وفى اختيار المحاصيل الملائمة. ومن ناحية أخرى فان اعتبار الحكومة مصدرا للتمويل المدعوم أزال الحوافز التى كانت تدفع المؤسسات المالية الى انشاء مرافق الادخار على نطاق واسع.

٢٤-٣ ولم تكن التشريعات التى وضعت حدا أدنى للأجور الزراعية فعالة بصفة عامة الا فى حالة عمال المزارع الكبيرة. اذ تعرضت معايير الحد الأدنى للأجور للانتهاك، ليس فقط بدفع أجور أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه، ولكن أيضا بسبب فترات التأخير البالغة الطول فى دفع الأجور، حتى من جانب الهيئات الحكومية التى تتولى ادارة برامج الأشغال العمومية فى الريف أو برامج الاغاثة من الكوارث. وما زالت مشكلات تطبيق هذه التشريعات شائعة، الى جانب ضعف تنظيمات فقراء الريف.

الخط التوجيهى رقم ٤

"يجب على السياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية أن تشجع المشاركة الكاملة والفعالة من جانب سكان الريف فى صنع القرارات وفى تنفيذ عملية الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية وتقييمها وذلك عن طريق النهوض بالمنظمات الريفية بما فى ذلك اتحادات العمال الريفيين وجمعياتهم التعاونية، وعن طريق تدعيم الحكم المحلى. كما يجب على الخصوص فى البلدان التى لاتعترف بالمساواة فى الأوضاع بين النساء والرجال تشجيع الادمج الكامل للمرأة فى التنمية الريفية على أساس من المساواة، وذلك:

- بضمن المساواة فى الأوضاع القانونية وزيادة سبل وصولها الى الخدمات الريفية،
- بالنهوض بالمنظمات النسائية كخطوة أولى نحو ادمج المرأة فى المنظمات الريفية الشاملة،
- بتعزيز فرص التعليم والتدريب والعمل المفتوحة أمام المرأة.

فى هذه الحالة ان يكون مضمون البرنامج ذا صلة اكبر باحتياجات السكان المطييين واهتماماتهم. فاحساس المزارعين بروح الفريق والضغط الذى يمارسونه، يزيد من احتمال تطبيق تقنيات واساليب عمل جديدة. وكلما زادت مشاركة المجتمع المحلى كله، بما فى ذلك موردو مستلزمات الانتاج الزراعية والافراد الذين يقومون بتسويق المنتجات الزراعية، فى برنامج الارشاد، قلت اختناقات الامداد والتسويق التى يواجهها المزارعون عند اتباع توصيات المرشدين الزراعيين. ويمكن أن تتضمن مشاركة المزارعين المشاركة فى التكاليف أيضا ومن ثم تؤدي الى خفض التكاليف العامة لبرامج الارشاد.

٦-٤ ونجحت التعاونيات فى نيجيريا، والكاميرون، وغانا، وتوغو فى تنشيط انتاج المحاصيل وتوسيع نطاق استخدام المعدات الزراعية الجديدة. وفى افريقيا زاد عدد التعاونيات بنسبة ٦ فى المائة (وزاد عدد الاعضاء بنسبة ٩ فى المائة) بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧، بينما كانت النسب لاقليم امريكا اللاتينية هى ٥ فى المائة و ١٠ فى المائة. وفى اندونيسيا يجرى تسويق ٩٧ فى المائة من محاصيل الحبوب من خلال التعاونيات، و ٢٧ فى المائة فى الهند، و ١٥ فى المائة فى الفلبين. ومن ناحية اخرى انتهى استعراض قامت به الامم المتحدة عام ١٩٨٩ (١) الى القول بأنه اذا كانت التعاونيات ذات فائدة كبرى باعتبارها من وسائل تعزيز التنمية الريفية، فانها اقل فى تأثيرها من الاتحادات غير الرسمية فى معالجة مشكلات "افقر الفقراء"، وعادة ما تفشل تنظيمات فقراء الريف بسبب ضعف قياداتها، واعتمادها على غيرها فى الحصول على العمل والائتمان، وعدم خبرتها بالعمل الجماعى، وعدم وعيها بحقوقها، والانقسامات الداخلية القائمة على الاعتبارات العرقية او الدينية او سواها. وحتى الآن لم يصادق الا ٢٨ بلدا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١، التى تعترف بحق حرية تكوين الجمعيات لمنظمات العمال الريفيين المستقلة الطوعية وتساند انشطتها الاجتماعية والاقتصادية.

See United Nation, 1989, National Experience in promoting (1)
the Cooperative Movement, New York.

تفتقر الى التنظيم فى مجموعات ومن ثم فهم لا يستفيدون من ديناميات مثل هذه المجموعات. ومن ناحية اخرى، فان بعض سكان الريف الذين كانوا من اعضاء المنظمات التى ترعاها الدولة وتتحكم فيها، اكتشفوا ان تلك المنظمات كثيرا ماتعجز عن توفير الفوائد الاقتصادية المنشودة.

٣-٤ وتحظى المشاركة الشعبية بالاعتراف أيضا كعنصر اساسى فى الاستراتيجيات الخاصة بالزراعة القابلة للاستمرار اذ ان البيئة الريفية يمكن حمايتها حماية فعالة بالتعاون النشط من جانب السكان المحليين. ويوجد فى ليسوتو مشروع رائد هو تدريب الاسر الريفية ومساعدتها على تخطيط برامج الصيانة الخاصة بها وتنفيذها. وفى كوستاريكا تقوم المنظمة بمساعدة وزارة الزراعة على وضع استراتيجية قطرية لصيانة التربة تستند الى المشاركة النشطة من جانب المزارعين.

٤-٤ وتنظر معظم الحكومات فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية الى المشاركة الشعبية من حيث تيسيرها تكوين شتى المنظمات مثل اتحادات الفلاحين، والتعاونيات، والمجالس القروية، ومجموعات الشباب، والمنظمات النسائية، الى جانب وضع الاطر القانونية اللازمة لتعزيز مثل هذه المنظمات. وقد وردت من بوركينا فاسو، وفيجي، وبيرو، ورواندا، وزمبابوى تقارير تنفيذ احراز الحكومات للتقدم فى تطبيق اللامركزية بغية توفير الوسائل اللازمة لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات على المستوى المحلى. واقرت حكومات بلدان عديدة، اهمها بوركينا فاسو، وبوروندى، والمغرب، وبيرو، والفلبين، بالاهمية الجوهرية للمشاركة باعتبارها عنصرا اساسيا من عناصر استراتيجيات التنمية القطرية الشاملة، بينما لجأ عدد من البلدان الاخرى (مثل اثيوبيا، ومالى، وتنزانيا، وزمبابوى) الى ادراج هدف المشاركة الشعبية بصورة مباشرة فى خطط التنمية القطرية.

٥-٤ ومازال امام المشاركة الشعبية فى تصميم خدمات الارشاد وتنفيذها شوط طويل. وقد بين المسح الذى أجرته المنظمة اخيرا لانشطة الارشاد ان مشاركة المزارعين فى تخطيط الارشاد وتطوير البرامج لا يمارس بصورة عادية فى معظم منظمات الارشاد. وحتى على مستوى القرية لم يكن المزارعون يشاركون فى ٤٥ فى المائة من منظمات الارشاد الزراعى فى افريقيا، و ٦٠ فى المائة منها فى آسيا والمحيط الهادى. ومع ذلك فان مشاركة المزارعين فى تطوير برامج الارشاد وانشطته من شأنها ان تساهم مساهمة كبيرة فى نجاح برنامج الارشاد، اذ من الأرجح

٩-٤ وقد وضعت ثلاثة بلدان فى آسيا (هى تايلند والفلبين والهند) خطط متوسطة الاجل او طويلة الاجل لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى جهود التنمية. وتتضمن الجماعات والمنظمات النسائية منظمات على مستوى القاعدة الشعبية، ومنظمات تابعة للأحزاب السياسية، ومنظمات عمالية، ومنظمات تقليدية موجهة للخدمات، والاتحادات المهنية، ومنظمات البحوث.

١٠-٤ وتتفاوت المنظمات النسائية الريفية غير الحكومية فى الهند وبنغلاديش ما بين مراكز البحوث، والجماعات المهنية، والنقابات النسائية ومنظمات نساء القبائل. وتتضمن اهدافها زيادة وعى النساء، وخصوصا الفقيرات منهن، بأسباب فقرهن، وتنظيمهن للقيام بعمل جماعى للتخفيف من حدة هذا الفقر. ويمكن رصد نفس الاتجاهات فى الفلبين، وسرى لانكا، وتايلاند، وكذلك - ولو الى درجة اقل - فى اندونيسيا وباكستان(١). والجماعات النسائية الزراعية فى رواندا معنية بالتدريب على الاساليب الحديثة، بينما تشكل النساء ٧ فى المائة من اعضاء التعاونيات الزراعية فى غواتيمالا. وقد ازداد عدد الجماعات النسائية التى قامت بتنظيمها وزارة تنمية المجتمع المحلى فى تنزانيا من ٤٧٨ عام ١٩٧٩ الى ١٨٠٣ عام ١٩٨٩.

١١-٤ وكثيرا ما تأثرت المكانة النسبية للمرأة من جراء تنفيذ الاصلاحات الزراعية التى لم تكن العناية الكافية باقرار حقوق النساء فى الاراضى. فالاسلوب المتبع عادة فى التوزيع هو تسجيل ملكية الاراضى باسم رب الأسرة مما قد ينتقص من حق المرأة فى استخدامها، والتحكم فى نقل ملكيتها، والحصول على القروض. ولحسن الحظ، فان بعض التدابير التى اتخذت لزيادة فرص الحصول على القروض، والتى نوقشت فى اطار الخط التوجيهى الثالث، قد عادت بالفائدة على المرأة بصفة خاصة. فمثلا بحلول عام ١٩٨٤ كان أكثر من نصف الذين حصلوا على القروض من مصرف غرامين فى بنغلاديش من النساء.

١٢-٤ وفى بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفى شرق وجنوب شرقى آسيا، يلاحظ ارتفاع معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة الزراعية. وتمثل النساء أكثر من نصف قوة العمل الزراعية فى هذه

(١) See United Nations, 1989, National Experiences in Promoting the Cooperative Movement, New York.

٧-٤ أما أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تدعم المشاركة الشعبية فتتضمن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة (١)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي بدأت بالفعل في التعزيز النشط للمشاركة الشعبية، بينما يركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصفة خاصة على تشجيع زيادة مشاركة المرأة. وانتهت الدراسات الأخيرة التي أجرتها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي (٢) إلى أن المشاركة الشعبية الفعالة لا تكاد تذكر في مشروعات التنمية التي تقام على مساحات شاسعة وتساندها تلك الوكالات.

٨-٤ وقد أدرجت المنظمة مناهج المشاركة في كثير من أنشطتها الميدانية. وحتى يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ كانت المنظمة تتولى تنفيذ ١٤٥ مشروعاً للتنمية الريفية يتضمن المشاركة الشعبية، وكانت قيمتها الكلية نحو ٣٤٥ مليون دولار، كما كان أربعون مشروعاً قيد الإعداد يتضمن المشاركة بقيمة كلية تبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وكان مركز الاستثمار بالمنظمة يتولى إعداد أحد عشر مشروعاً من هذه بغية قيام البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنفيذها. وتقدم المنظمة المساندة الفنية أيضاً إلى أعمال التنمية الريفية التي تقوم على المشاركة الشعبية في مشروعات برنامج الأغذية العالمي. وتشارك المنظمة حالياً في سبعة مشروعات جارية وثلاثة مشروعات قيد الإعداد تقوم على المشاركة الشعبية ويمولها برنامج الأغذية العالمي وتبلغ قيمتها الكلية ٩٠٣ مليون دولار. وإذا كانت هذه الأنشطة الميدانية قد نجحت في حالات كثيرة في الوصول إلى سكان الريف على مستوى القاعدة الشعبية، فإن غالبية أهل الريف مازالوا لا يشاركون في تصميم وتنفيذ ورصد الأنشطة الإنمائية التي تعنيهم بصورة مباشرة في كثير من البلدان.

(١) بالنسبة للمنظمة، انظر وثيقتها "خطة العمل من أجل المشاركة الشعبية في التنمية الريفية"، وقد طرحت صورتها المعدلة على هذا المؤتمر (C 91/22) وانظر أيضاً "خطة العمل من أجل ادماج المرأة في التنمية" التي أصدرتها المنظمة (CL 94/13) وتقرير سير العمل المقدم إلى هذا المؤتمر (C 91/14).

(٢) ILO, "Rural Development and Women: Lessons from the Field", 1985, and World Bank "Strengthening the Bank's Work on Popular Participation", Washington D.C. 1990.

ويعلمهن وسائل الوصول الى التمويل والمعونة الفنية . وبحلول عام ١٩٨٨ كان ما لا يقل عن ٤٥٠ مجموعة تمارس بنشاط عددا كبيرا من الاعمال المتصلة بانتاج الاغذية ومحو الامية ، وتحسين احوال الاسكان والتغذية ، والمخازن الجماعية ، وطنح الذرة ، والمرافق الصحية .

٤-١٥ وفي بعض اقاليم افريقيا، تعتمد ٩٠ في المائة تقريبا من امدادات الاغذية المحلية على عمل النساء بينما تتولى المرأة رئاسة ٤٠ في المائة من الاسر في بعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وفي عام ١٩٨٧ اجري مسح (١) لعدد من نساء الريف يبلغ ٥٦٥ امرأة في خمسة بلدان افريقية ، (هي كينيا ، وملاوي ، وسيراليون ، وزامبيا ، وزمبابوي) وتبين منه أن النساء يشعرن بتجاهل رجال الارشاد الزراعي لهن . كما توجد حواجز ثقافية أيضا تحول دون اجراء الحوار النافع بين رجال الارشاد الزراعي والمزارعات . واذا كانت المزارعات اللائي شملهن المسح قد شعرن بأن العاملات بالارشاد الزراعي أقدر على فهم مشكلاتهن والتواصل بصورة أكثر فعالية معهن ، فقد انتهى المسح الذي أجرته المنظمة في ١٩٨٨-١٩٨٩ لتنظيم الارشاد الزراعي الى أن العاملات بالارشاد الزراعي لا يمثلن الا ارا ١١ في المائة من مجموع العاملين في هذا المجال في افريقيا .

٤-١٦ ويمكن تحسين خدمات الارشاد الزراعي المقدمة للمزارعات عن طريق استخدام المجموعات النسائية ، كما هو شائع في نظام الارشاد المتبع في بوركينافاسو ، ولجأ العديد من مشروعات التنمية الزراعية في نيجيريا الى استخدام المجموعات النسائية في الوصول الى نساء الريف . وتقوم الهند حاليا بتجربة مشروعات رائدة تستخدم فيها النساء للقيام بعمل "وكيلات معلومات" لتنظيم النساء في مجموعات لمقابلة رجال الاشد ، بينما انشئ مايزيد على ٨٠٠٠ مجموعة في اندونيسيا باعتبار ذلك جانبا من جوانب ارشاد المزارعين .

٤-١٧ وزادت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعدلات محو امية الكبار من بين الاناث زيادة كبيرة في جميع اقاليم العالم النامي تقريبا ، وكثيرا ما كانت هذه المعدلات أعلى من تلك التي تحققت

FAO, 1988, **Effectiveness of Agricultural Extension Services (1)** in Reaching Rural Women in Africa, Vol. 2, Report of Workshop on Improving the Effectiveness of Agricultural Extension Services in Reaching Rural Women in Africa, organized by FAO, Harare, Zimbabwe, 5-9 October 1987.

وتتمثل النساء أكثر من نصف قوة العمل الزراعية فى هذه المناطق، وبإستثناء قيام الرجال بتنظيف الأرض قبيل الدورة الزراعية أو دورة اراحة الأرض، تقوم النساء بالغرس والزراعة وإزالة الأعشاب والحصاد وإعداد المحاصيل الغذائية، بأقل مساعدة من الرجال أو دون مساعدة منهم. كما تنهض النساء أيضاً بدور مهم فى مجالات الثروة الحيوانية وصيد الأسماك والحراجه. أما فى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأندى وشمال إفريقيا حيث تحد الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة من دور المرأة فى العمل الميدانى، فإن حصة المرأة فى قوة العمل الزراعية أقل من ذلك بكثير.

١٣-٤ والأرجح أن تقوم المرأة بالأعمال العرضية لا الأعمال الدائمة، وهى تتقاضى، بصفة عامة، نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ فى المائة من أجر الرجل، رغم أن الفروق فى الأجور هى نتيجة لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل. والعجز عن الحركة أشد فى حالة المرأة بسبب سوء الحالة الصحية، وتعدد حالات الحمل، والامية، ونقص التغذية. ومن المحتمل أن تؤدى برامج تحسين البرى وغيرها من برامج العمل غير الزراعى الموسمى التعويضى الى تحسين أحوال عمل المرأة ودخلها المكتسب إذ أن العمال العرضيين عادة ما تتفاوت أجورهم تفاوتاً كبيراً كما أنهم من أوائل من يتعرض للتشرد عندما ينخفض الطلب على العمال. وفى غرب البنغال (بالهند) وجد أن النساء يتعرضن أكثر من غيرهن لتدهور متوسط معدل الأجر ومتوسط الفترة التى يقضينها فى العمل أثناء موسم الركود. ومازالت المرأة تواجه صعوبات (أ) فى الوصول الى التعليم والتدريب واكتساب المهارات (انظر الفقرة ٤-١٩ فيما يلى) التى تمكنها من النجاح فى المنافسة لكسب أجور أعلى والقيام بأعمال مستقرة، (ب) وفى استخدام رأس المال البشرى المشار اليه، إذا استطاعت الحصول عليه، فى القيام بالعمل الذى تريده، (ج) وفى الانتقال على الفور الى أعمال مجزية لفترات طويلة.

١٤-٤ وتستطيع البرامج الموجهة الى المرأة الفقيرة أن تخفف من هذه القيود. ففي برنامج العمالة العامة فى شيلى، كان ثلثا المشاركين فى ١٩٨٧-١٩٨٦ من بين أفقر شريحة سكانية، وتبلغ نسبتها ٢٠ فى المائة من مجموع السكان، وكان نصف المستفيدين من النساء. وكان ثلاثة أرباع المستفيدين من برنامج تقديم الدعم لأصحاب الدخول المؤقتة، المطبق فى بيرو، من النساء. وللمنظمة مشروع فى هوندوراس يساعد على تدريب النساء اللائى تختارهن مجموعات النساء المحلية على تشجيع التنمية الريفية وتنظيم مجموعات خاصة بهن. ويساعدهن المشروع على كسب الدخل

النامية. ويعيش نحو ثلثى شباب العالم النامي فى المناطق الريفية، ولكن الهجرة من الريف الى المدن قد أصبحت مشكلة خطيرة بصورة متزايدة، فهى تزيد من الازدحام الشديد والضغط على الموارد والبنية الاساسية فى المناطق الحضرية.

٢٠-٤ وعادة ما تقتصر فرص العمالة المتاحة لشباب الريف على المزارع أو القطعان المملوكة للأسرة فى آسيا وبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتزيد على هذه الأنشطة المزارع التجارية الكبيرة فى أمريكا اللاتينية. ومن ثم فعادة ماتكون معدلات البطالة أو البطالة المقنعة بينهم أعلى منها بالنسبة لباقى السكان من ذوى النشاط الاقتصادى، كما أن جاذبية المدينة قوية. وفى جميع البلدان النامية تقريباً نجد أن معدل النمو السكانى فى المدن يزيد ضعفين أو ثلاثة أضعاف عنه فى الريف نتيجة الهجرة الى المدن (ومعظم المهاجرين من الشباب). بل أن معدل نمو سكان الريف فى أمريكا اللاتينية سلبى فى الحقيقة، وهكذا فإن الضغط السكانى المباشر فى المدن أدى الى تركيز الموارد على شباب المدن على حساب شباب الريف.

٢١-٤ ومع ذلك فقد تحقق بعض التقدم، ويتجه عدد متزايد من البلدان الى انشاء وزارات للشباب، أو مصالح للشباب فى وزارات أخرى، مما يعكس الأهمية التى توليها هذه البلدان لهذا القطاع. وتقدم المنظمة المشورة وتساعد فى صياغة المشروعات الخاصة ببرامج شباب الريف فى العديد من البلدان، وهى تؤكد على التعليم المهنى، والأنشطة المولدة للدخل، وتوفير الائتمان. وقامت المنظمة، فى إطار مشروع يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان، بأعداد مجموعة من الكتب الإرشادية لقادة الشباب، تتناول الجوانب المهمة للتعليم السكانى فى مجالات الزراعة، والعمالة، والصحة، والتغذية، والبيئة. وقد تم اختبار هذه المواد، بصورة مبدئية، فى افريقيا وأمريكا اللاتينية، وسوف تستخدم فى البلدان الآسيوية عام (١٩٩١)، وهى موجهة الى جماعات شباب الريف القائمة حالياً مثل جماعات الكشافة وشباب المزارعين وغيرها من المنظمات المماثلة.

بالنسبة للذكور. ففي بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى زادت النسبة الكلية للالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة ٣٢٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٧، بينما ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية للاناث بما يزيد على ٥٠٠ في المائة. وضاقت الفروق بين معدلات التحاق الذكور والاناث بالمدارس الابتدائية والثانوية في جنوب آسيا ايضا. ومع ذلك ففي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لم يكن يزيد عدد الاناث في المدارس الابتدائية عن ٨١ مقابل مائة من الذكور، و ٧٥ فتاة مقابل مائة ولد في المدارس الثانوية في عام ١٩٨٧. وفي بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان يقابل كل مائة تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية ما لا يزيد على ٧٧ و ٥٩ فتاة على الترتيب، ويرجع عدد الاناث المنخفض بالنسبة للذكور في المدارس الى قلة عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم مع ارتفاع نسبة الانقطاع عن التعليم بين النساء.

١٨-٤ وللغروق في تحصيل العلم بين الذكور والاناث اشارها على كفاءتهم والمساواة بينهم. ورغم أن المعدلات الاجتماعية للعودة للدراسة قد تكون أعلى للمرأة، في جميع المستويات الدراسية، عنها للرجل (١)، فقد تعجز المرأة عن الاستفادة من زيادة التحصيل لاسباب متنوعة، منها المحرمات الثقافية والمسؤوليات المنزلية أو تمييز الأهل بين الاناث والذكور. وهكذا فإن المكاسب الممكنة من التعليم في مجال الانتاجية تظل أكبر بالنسبة للنساء عنها للرجال في كثير من المناطق، ومن بينها بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢).

١٩-٤ ويؤدي نقص فرص التعليم والعمالة الى ايجاد مشكلات كبيرة للاعداد المتزايدة من الشباب. وبطول عام ٢٠٠٠ سيبلغ عدد الشبان (ما بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين) نحو الف مليون في البلدان

See, for example, Behrman, J.R. and A.B. Deolalikar, 1990, (١)
"Do Indonesian Labour Markets Favor Women?", University of
Washington Discussion Paper 90-18, Seattle.

The World Bank, 1988, Education in Sub-Saharan Africa: (٢)
Policies for Adjustment, Revitalization, and Expansion, A
World Bank Policy Study, Washington, D.C.

٣-٥ وعلى المستوى القطري، تقدم المنظمة دعمها لوزارات الزراعة فى صيانة السياسات واعداد الخطط الشاملة لتحسين انتاج الاغذية والامن الغذائى ورفع مستوى التغذية وبخاصة الاسر الأشد تعرضا لمخاطر نقص الاغذية. وبغية انجاز اهداف السياسات المتصلة باستهلاك الاغذية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية وبالاستئصال التدريجى لسوء التغذية، يلزم تنفيذ مجموعة من الأنشطة والتدخلات من بينها تقييم ورصد الأوضاع التغذوية والمساعدة فى صياغة وتنفيذ السياسات الغذائية والزراعية والتدخلات التغذوية التى تضمن جودة وسلامة الامدادات الغذائية.

٤-٥ ومن أجل وضع مثل هذه الأهداف العملية، يلزم توافر المعلومات الضرورية لتقدير حجم المشكلات التغذوية وتحديد العوامل ذات العلاقة بذلك فضلا عن رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية. وينبغى أن تتضمن قاعدة البيانات ذات الصلة معلومات لحساب احتياجات الانسان من الطاقة وتحليل الأوضاع التغذوية، ولوضع أنماط الاستهلاك الحالية والمتوقعة فى المستقبل. ولقد أصبح متاحا لدى الحكومات دليل لحساب احتياجات الانسان من الطاقة وكيفية استخدامها وتطبيقها عمليا ويوفر هذا الدليل أساسا علميا سليما (١) يمكن الاستناد اليه فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمياغات السياسات والبرامج الملائمة فى مجالى الاغذية والتغذية.

٥-٥ وقدمدت المنظمة مساعدتها الفنية، لكل من الكاميرون والصين وبيررو والمملكة العربية السعودية، لتصميم مسوحات استهلاك الاغذية. كذلك تم اقرار اساليب تحليلية حديثة لربط أنماط الاستهلاك الغذائى الأسرية مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية فى عدد من البلدان مثل البرازيل وكوستاريكا وكوت ديفوار وتوغو وتونس. ومن أجل المسح الغذائى العالمى السادس الذى تجريه المنظمة يتم الآن اعداد المعلومات المتصلة بأوضاع الاغذية والتغذية وتقييم هذه الأوضاع على المستويين العالمى والاقليمى. كذلك سيتضمن هذا المسح تقديرا

Human Energy Requirements: A Manual for Planners and Nutritionists, Published by arrangement with the FAO
by Oxford University Press, Oxford 1990.

الخط التوجيهى رقم ٥

"يجب على جميع البلدان وضع سياسات متكاملة فى مجالى انتاج الاغذية والتغذية. كما يجب على البلدان، فى اطار استراتيجيات التنمية القطرية، ان تحدد اهدافا عملية لتحسين انماط استهلاك الاغذية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية ولاستئصال سوء التغذية تدريجيا. وينبغى ادماج الاعتبارات التغذوية فى تصميم المشاريع الانمائية وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها، حيثما كان ذلك ممكنا وملائما."

١-٥ يعتبر تنسيق السياسات الغذائية والزراعية مع الاهداف الصحية والتغذوية امرا يهم، على وجه الخصوص، الحكومات التى لم تتواكب نجاحاتها الانتاجية، دائما، مع تحسينات كافية فى التغذية، كما ان هذا التنسيق يهم الحكومات التى ادت الصعوبات الاقتصادية التى اعترضتها، وتكرار حالات الطوارئ الغذائية التى واجهتها، الى تعرض بعض الفئات السكانية الى نقص فى التغذية. وان ادماج الاعتبارات التغذوية فى استراتيجيات التنمية الزراعية وبرامجها وانشطتها قد اصبح معترفا بجدواه كاسلوب فعال يمكن به للقطاع الزراعى ان يسهم فى الجهود متعددة القطاعات لاستئصال سوء التغذية. وتحظى الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه بقوى دافعة جديدة فى سياق الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية الذى سيعقد فى روما فى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٢ والذى سيعمق الوعى بالمشكلات التغذوية فى جميع البلدان ويحدد الاساليب والطرق لمعالجة هذه المشكلات. وسوف تسفر الاعمال التحضيرية، على الاصعدة، القطرية والاقليمية والعالمية، عن اعلان وخطة عمل تصدران عن المؤتمر توصيان بما يجب اتباعه من سياسات واعمال، على المستويات المحلية والقطرية والدولية وفى المجالات الزراعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، لحل المشكلات الرئيسية فى مجال التغذية.

٢-٥ ولقد انشأت بلدان عديدة وحدات قطرية للاغذية والتغذية تعنى بسياسات الاغذية والتغذية وباعمال التخطيط ذات العلاقة بذلك. واكثر اهداف السياسات شيوعا فى هذا المجال هى: تحقيق الاكتفاء الذاتى المعبر عنه عادة بالانتاج المطلبى للحبوب والاعذية الاخرى الاساسية، وتحسين حالة كل من المنتج والمستهلك، والارتقاء بمستوى التغذية. وتبذل جهود تهدف الى ادماج الاعتبارات التغذوية فى الخطط الأشمل للتنمية الزراعية والاقتصادية. ومن الامثلة الحديثة على ذلك: بينان، الكاميرون، فيجى، اندونيسيا، جامايكا، كينيا، بيرو، الفلبين، توغو، تونس، فانواتو، وساموا الغربية.

٨-٥ واستمر تسهيل ادماج الاعتبارات التغذوية فى تصميم المشاريع الانمائية وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها، من خلال تطبيق منهجية المنظمة (٢) التى وضعت خصيصا لهذا الغرض. ومن الكتيبات الارشادية الفنية التى وضعت فى الاونة الاخيرة حول هذا الموضوع، كتيب عن المسوحات الخاصة بالمشروعات (٣) يهدف الى مساعدة المخططين فى تحديد الاسر المعرضة لخطر نقص التغذية بغية تحسين عملية تحديد اهداف أنشطة المشروعات. وتعتمد الحكومات والامم المتحدة والوكالات الثنائية وغيرها، اعتمادا متزايدا، على هذه المنهجية فى تقدير الآثار التغذوية للمشروعات الانمائية. كذلك يعار اهتمام اكبر للاعتبارات التغذوية فى الأعمال التدريبية التى تقوم بها المنظمة فى مجال تخطيط القطاع الزراعى وتحليل المشروعات.

٩-٥ ولقد تم تشجيع التوسع فى هذا المنهج خارج نطاق قطاع الزراعة، ليشمل مشروعات مصايد الأسماك والغابات. واستمر العمل على ترويج دور المصايد فى تخفيف الفقر وسوء التغذية وذلك فى اطار برنامج العمل رقم ٥ الذى اقره مؤتمر المنظمة العالمى لعام ١٩٨٤ عن ادارة المصايد وتنميتها. وأسفرت تقييمات امكانات التحسين التغذوى لمشروعات المصايد فى خليج البنغال وخليج غينيا وأرخبيل الفلبين وخليج سندرأواسيح وإيريان جايا والمناطق الأخرى، عن ادخال أعمال محددة لتحسين امكانات مجتمعات الصيد الفقيرة فى مجال الحصول على الأغذية. وعقدت مشاورة فنية عن تربية الاحياء المائية وتغذية الانسان شاركت فيها ثمانية من البلدان الاعضاء فى مؤتمر تنسيق التنمية فى افريقيا الجنوبية.

١٠-٥ وفى قطاع الغابات، أعير مزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الغذائى والتغذية، سواء من خلال توجيه المعونة الاغاثية للاسر التى تعاني من الأمن الغذائى ضمن المشروعات الحرجية أو من خلال اختيار أنشطة

FAO, Integrating Nutrition into Agricultural and Rural (2)

Development Projects: A Manual, Nutrition in Agriculture
Series No. 1, Rome, 1982.

FAO, A Field Manual for Conducting Small-Scale Nutrition (٣)

Surveys, Nutrition in Agriculture Series No. 5, Rome, 1990.

لتغذية البالغين باستخدام مقاييس جسم الانسان وبخاصة الرقم الدليلي لكتلة البدن، وبيانات تستخدم لهذا التحليل وصلت من البرازيل والصين وكوبا واثيوبيا والهند والمغرب وتوغو وتونس وزمبابوي. ومن المتوقع ان يتيح هذا العمل الاولى معطيات للوثائق الأساسية للمؤتمر الدولي المعنى بالتغذية .

٦-٥ وكعون للحكومات وللمؤسسات، في مجالات التخطيط القطري والقطاعي وتخطيط المشروعات، وفي تحديد المناطق المحرومة من الناحية التغذوية، توفر الملامح القطرية عن التغذية، التي اعدت حديثا، استعراضا موجزا لاطراف الاغذية، والتغذية في كل بلد من البلدان النامية الأعضاء مع احصاءات أساسية عن العوامل المتصلة بالأغذية . ويشار الى أن عرض هذه المعلومات في صيغة موحدة ومنسقة يسهل استيفائها بانتظام ومن ثم استخدام البيانات المتاحة على نطاق اوسع. ولقد بدأ العمل في المنظمة في هذا المجال في عام ١٩٨٧ ولقد تم حتى الآن استكمال ما يقرب من ١٠٠ من الملامح القطرية عن التغذية مع اشراك البلدان المعنية في اعداد هذه الملامح. ولقد تقدمت جهات عديدة بطلبات للحصول على نسخة من هذه الملامح من بينها وكالات ثنائية ومتعددة الاطراف، ومنظمات غير حكومية وجامعات ومعاهد بحوث، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء .

٧-٥ ويعار اهتمام خاص للتغيرات في انماط استهلاك الأغذية المرتبطة بعملية التمدن، لاسيما التحول عن الأغذية التقليدية الى الحبوب المستوردة والأغذية المصنعة، وانعكاسات ذلك على الطلب على الأغذية المحلية. وقد استعانت المنظمة بالدراسات التي اعدت في الآونة الاخيرة في كولومبيا وكوت ديفوار واندونيسيا والمغرب والفلبين وتونس وفنزويلا، في اعداد الوثيقة (١) التي تعالج القضايا والتحديات التي تواجه الانتاج المحلي في مواجهة الطلب المتزايد في المدن على الأغذية. كما تنفذ في الوقت الراهن الاعمال المتصلة بالرقابة على الأغذية في المناطق الحضرية، لاسيما في البرازيل وتايلاند، وتتخذ الخطوات الضرورية لتحسين سلامة الأغذية التي يبيعها الباعة الجوالون في الكثير من البلدان، وبخاصة في نيجيريا وبيرو واوغندا .

اليها العديد من برامج المواءمة، قد أفادت منها تلك الشرائح السكانية التي هي بائع صاف للسلع التي ترتفع أسعارها، لكنها في الوقت نفسه أضرت فقراء الحضر وصغار المزارعين والعمال المعدمين الذين هم مشتررون صافون للاغذية والذين يمثلون، في العديد من البلدان، أكثر من نصف السكان. كذلك أدت برامج المواءمة، في حالات عديدة، وفي قطاعات معينة بذاتها، الى انخفاض في العمالة والأجور، مما جعل الفقراء يتحملون نصيبا غير متكافئ من هذه الاقتطاعات. اضافة الى ذلك فان الآثار السلبية للمواءمة على الفقراء كثيرا ما كانت تنمعا ف نتيجة الاقتطاعات في مختلف الخدمات الحكومية وخطط تحويل الدخل التي تقتضيها برامج المواءمة. وبالإجمال، فان الأدلة المتوافرة تشير الى أن أغلب عمليات المواءمة قد أدت الى هبوط حاد وعاجل في القوة الشرائية الحقيقية لبعض الفقراء، بينما لم تتحقق المنافع المتوقعة من استئناف النمو الاقتصادي، أو أن الحصول على هذه المنافع يحتاج الى فترة طويلة.

٣-٦ ولقد شهدت السنوات الأخيرة تناقضا في المعونة الغذائية والخطط المتعلقة بها أو أنها ألغيت كلية في العديد من البلدان كجزء من اجراءات الإصلاح الاقتصادي. وهناك بعض الأدلة العملية التي تثبت أن هذا التخفيض في الاعانات الغذائية قد أضر بالفقراء أكثر مما أضر بغيرهم. ومن جهة أخرى، أثبتت تجارب ما قبل الإصلاحات أن اعانات دعم أسعار الاغذية كثيرا ما كانت تتميز بعدم الفاعلية بل وكانت تتسرب فائدها للفئات السكانية الموسرة. ولذا فان جزءا من اجراءات الإصلاح في السنوات الأخيرة تمثل في تحسين توجيه هذه الاعانات أو في إعادة تحديدها بحيث تقتصر الاعانات على تلك السلع التي يستهلكها الفقراء أساسا. وهناك، في واقع الأمر، عدد من الأمثلة على الاقتطاعات في الانفاقات المتعلقة بالاعانات الغذائية والتي نفذت دون الحاق ضرر بالفقراء بل ربما زادت المنافع التي اكتسبوها.

٤-٦ أدى تزايد الوعي والادراك، في السنوات الأخيرة، بتباين الآثار السلبية والمستديمة غالبا لاجراءات الإصلاح المنوه عنها آنفا، الى بذل جهود خاصة لتخفيف تأثيراتها على الفقراء والاتجاه مباشرة الى معالجة الأبعاد الاجتماعية لبرامج المواءمة. فعلى سبيل المثال يحاول مشروع الأبعاد الاجتماعية للمواءمة والمشارك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ايجاد المزيج الملائم

المشروعات المتصلة بالتغذية. وقد اتخذت الاجراءات فى كل من بوركينا فاسو والهند وتنزانيا وتايلند وزامبيا، لتعزيز ورصد الآثار التغذوية لغابات المجتمعات المحلية، وأدمجت هذه الاجراءات فى تصميم عدد من المشروعات الحرجية الكبيرة. وقد تدارست احدى الحلقات العملية للبلدان الآسيوية التى تنفذ مشروعات غابات المجتمعات المحلية (بنغلاديش، اندونيسيا، نيبال، تايلند، فيتنام) العلاقات بين الغابات والأمن الغذائى والتغذية.

الخط التوجيهى رقم ٦

"يجب على البلدان النامية أن تسعى لتنفيذ اجراءات اقتصادية واجتماعية خاصة لتحقيق العدل والانصاف فى توزيع الدخل. ويمكن لهذه الاجراءات حيثما كان ذلك ملائما، أن تتضمن الاعانات الغذائية أو استكمال الدخل بما يسمح بزيادة استهلاك الأغذية بين المستهلكين من ذوى الدخل المنخفض وتحسين المستويات التغذوية لقطاعات السكان التى تعاني من نقص الأغذية، ولا سيما المجموعات المعرضة. كما أن تحسين استخدام الأغذية يتطلب بذل مزيد من الجهود للتقليل من خسائر الأغذية على جميع المستويات ولادخال تحسينات على تخزين الأغذية وتصنيعها ونقلها وتسويقها ونوعيتها. وينبغي أن تشجع البلدان النامية مزيدا من الاعتماد الذاتى القطرى والجماعى فى مجال الأغذية عن طريق زيادة الانتاج والاستهلاك من الأغذية المتوافرة محليا واقليميا".

١-٦ ادخلت عدة بلدان نامية، فى العقد الأخير، اصلاحات فى سياساتها الأساسية سعيا منها لمواكبة المديونية الخارجية ولإعادة هيكلة اقتصاداتها بحيث تستطيع تحقيق نمو اقتصادى مستديم. وتسعى برامج المواءمة الهيكلية هذه الى إعادة توزيع الموارد. وبذلك فقد شرت هذه البرامج، ولا زالت تترك، تأثيرات عميقة، مباشرة وغير مباشرة، على توزيع الدخل وعلى مستويات المتحصلات الغذائية لعدد من الشرائح السكانية، وبخاصة الفئات الأشد فقرا.

٢-٦ وتباينت كثيرا تأثيرات برامج المواءمة على دخل الفقراء ومقدرتهم على الحصول على الأغذية، تبعا لاختلاف الفئات السكانية. فعلى سبيل المثال، فإن الزيادة فى الاسعار الحقيقية للأغذية، كما دعت

٦-٦ ويدعو هذا الخط التوجيهى الى تحسين استخدام الاغذية . وكما اشير فى اطار الخط التوجيهى رقم (٢) ، فقد تواصلت الجهود للحد من خسائر ما بعد الحصاد . ومع ذلك فأن الخسائر فى الاغذية ليست سوى احدى المظاهر العديدة لعدم كفاءة نظام ما بعد الحصاد . ولما كان ممكنا حدوث خسائر الاغذية فى مختلف مراحل سلسلة الاغذية ، فان اهتماما متزايدا يعار الآن للتقييم الدقيق لتنظيم تسليم الاغذية بأكمله ، بما فى ذلك الجوانب الفنية والاقتصادية .

٧-٦ ويشهد العديد من البلدان النامية نجاحا فى زيادة استخدام القطاع الخاص للتكنولوجيات الملائمة فى تصنيع وتخزين القمح والارز والذرة . ومن جهة اخرى ، فان تكنولوجيات تصنيع وتخزين الحبوب الأخرى مثل الحبوب والجزور والدرنات والموز الأفريقى فلا زالت أقل تطورا وبالتالي ، فان مزيدا من البحوث تتركس الآن من أجلها . وفى هذا المجال فقد تحقق تقدم بالنسبة لجميع السلع فى عدد محدود من البلدان فى آسيا وأفريقيا أما فى أمريكا اللاتينية فان الظروف الاقتصادية التى سادت فى السنوات الأخيرة قد أعاقت الاستثمارات الخاصة فى هذه المجالات .

٨-٦ ولا يزال النقل أحد العقبات الرئيسية لاستخدام الاغذية على نحو فعال وان ما يترتب على ذلك من تأخيرات يزيد كثيرا من خسائر الاغذية . وأكثر القضايا أهمية فى هذا المجال هى توافر الطرق وحالتها وبخاصة الطرق الفرعية . وان العديد من البلدان النامية التى تمتلك الامكانيات لانتاج فوائض الاغذية تعجز عن ذلك نظرا لافتقارها الى الامكانيات المادية للوصول الى الاسواق أو لان تكاليف النقل تحول دون ذلك .

٩-٦ فضالة الموارد المالية وزيادة الوعى بالمنافع المحتملة لتحرير الاسواق الزراعية والغذائية فى العديد من البلدان ، قد حدثت بالمسؤولية الى اجراء تمحيص دقيق لنظم التسويق التى تديرها الدولة ، الأمر الذى كشف عن العديد من جوانب القصور . وقد أخذ يتجلى باطراد أن زيادة جلاء السوق واشتداد المنافسة يمكن أن تسهما فى بلوغ الاهداف المتمثلة فى حصول المزارعين على أسعار مجزية وفى تخفيض تكاليف النقل وفى جعل الأسعار التى يدفعها المستهلكون ممكنة الاحتمال . وتعمق الادراك بأهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص ، كما يعار تشجيع للتجارة الخاصة ولمختلف أشكال التسويق التعاونى من خلال روابط المزارعين ، وفيما يتعلق بتوزيع الاغذية فى المدن ، فقد اصبح

وبالتالى صكوك السياسات المناسبة لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل فى النمو الاقتصادى القابل للاستمرار وتخفيف حدة الفقر. كذلك تختبر البلدان ذاتها مختلف اجراءات السياسات المصممة لتحقيق المواءمة مع تخفيف المعاناة الاجتماعية الى حدودها الدنيا. والمثال على ذلك هو برنامج الاعمال لتخفيف التكاليف الاجتماعية للمواءمة الذى بدىء تنفيذه فى غانا فى عام ١٩٨٧. كما شرع، فى عام ١٩٨٩، بمبادرة اخرى قامت بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وتمثلت فى اقتراح "الاطار البديل الافريقى لبرامج المواءمة الهيكلية للانتعاش والتحول الاجتماعى والاقتصادى".

٦-٥ وادت الاثار المترتبة على التغذية نتيجة الركود الاقتصادى والمواءمة الهيكلية الى الشروع فى مارس / اذار ١٩٨٧ بتنفيذ البرنامج المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف للرقابة على الاغذية والتغذية، بهدف تعزيز الرقابة على الاغذية والتغذية فى عدد واسع من البلدان النامية. والهدف الاول لهذا البرنامج هو تجميع وتحليل المعلومات المتاحة عن الاتجاهات فى عدد معين من المؤشرات المحددة للاغذية والتغذية على المستويين القطرى والمحلى. كذلك استهدف هذا البرنامج خلق او توسيع القدرات القطرية فى مجال رصد التغيرات الاجتماعية عن طريق اعمال الرقابة الفعالة على الاغذية والتغذية. وقدمت المنظمة، والوكالات الاخرى الاطراف فى هذا البرنامج، الدعم لملتقيات مشتركة بين البلدان عقدت على المستوى الاقليمى خلال عام ١٩٨٨، بهدف تعميق الوعى والقدرات، على المستوى القطرى، فى اعمال الرقابة هذه. كذلك تعاونت المنظمة مع بقية الوكالات المعنية، فى توجيه الدعم الفنى الضرورى نحو اعداد المشروعات فى الصين ومدغشقر وتنزانيا، وفى استعراض، وقرار، تمويل مقترحات المشاريع فى الاعمال الاخرى المتصلة بالرقابة. وعقدت حلقات دراسية عملية اقليمية فى كل من المكسيك العاصمة واسلام آباد وباماكو وبالى وكنشاسا ومابوتو، شارك فيها مهنيون من قطاعى الصحة والزراعة، يعنون بالتغذية والامن الغذائى. كذلك قدمت المشورة الفنية، وبخاصة لتحليل بيانات تغذية الاطفال والحوامل والمرضعات. وتجمع بلدان عديدة، فى الوقت الحالى، مثل هذه البيانات وتستخدم هذه المعلومات فى صياغة التدخلات فى سياسات التغذية لما فيه مصلحة المجموعات غير المحظية. وتقوم معظم البلدان بتنفيذ أنشطة اضافية لجمع بيانات عن مقاييس اجسام البالغين والاستخدام البيانات المجموعة فعلا عن استهلاك الاغذية على مستوى الاسرة.

المكرر على مستوى الريف لتلبية الاحتياجات الفورية من الزيت للاستهلاك الادمى واستخدام الكسب لعلف الحيوانات، واخيرا لانتاج المواد النشوية لاستخدامها فى المنتجات الغذائية وغير الغذائية، واستخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية فى الصناعات الغذائية والزراعية، وتوجه الجهود نحو تحسين نوعية المنتجات وتماثلها.

١٣-٦ اما الجذور والدرنات والموز الافريقى، ومعظمها سريعة التلف، فانها تحظى باهتمام متجدد وهى تلقى عناية تقارب ما تلقاه الاغذية من الحبوب. وقد حدث تقدم كبير فى مجال حفظ هذه المنتجات باستخدام تقنيات جديدة فى هذه المجالات مثل استخدام الحواجز المشبكة والتخمير، والتصنيع، والتجفيف. كما ان التحسين فى عمليات مناولة تلك المنتجات فى كامل سلسلة التسويق، وما يقود اليه ذلك من تحسين فى النوعية وفى توفير الشروط الصحية للمنتجات، قد زاد فعلا من امكانية تسويق هذه المنتجات. وفى العديد من البلدان الافريقية اسهمت الجذور والدرنات والموز الافريقى والموز العادى، مساهمة كبيرة فى المقدار المتحصل من الطاقة. اما القيمة التغذوية لهذه الاغذية الاساسية فيتم استكمالها وتدعيمها باستهلاك العديد من اصناف البقول التقليدية والبذور الزيتية والخضر والفواكه. ونظرا لاستخدام هذه الاغذية فى التوابل والصابون والملصات، فانها تضيف طعما ومذاقا للاطعمة وتحسن استساغة الاغذية وتساعد فى توازن البروتين والمتحصلات من المعادن والفيتامين ومن ثم تسهم، بشكل ملحوظ، فى اغناء الاغذية بالعناصر المغذية الدقيقة. اضافة الى ذلك، فان هناك ادراكا تاما فى الوقت الحاضر بفعالية القطاع غير الرسمى للاغذية التى يقدمها الباعة المتجولون فى توفير الاطعمة لسكان الحضر والريف بأسعار معقولة، لاسيما فى ضوء الدور الذى تقوم به المرأة فى هذا القطاع ونظرا لفعالية القطاع فى ترويج استهلاك الاغذية التقليدية والمحلية.

يوجه التشجيع للسلاسل التطوعية الخاصة ولمجموعات المستهلكين. وان زيادة اشراك القطاع الخاص فى توفير امدادات المدخلات وتسويق المنتجات يتطلب، بالتوازي، تطويرا مماثلا فى مؤسسات الاقراض والمصارف الزراعية .

١٠-٦ اما بخصوص نوعية الاغذية، فان البلدان النامية تواصل تشجيعها المطرد لتدعيم المؤسسات والخدمات المعنية بنوعية الاغذية وسلامتها. وتعير هذه البلدان اهمية خاصة لتحسين اساليب تخزين الاغذية ومناولتها ومعاينتها والرقابة عليا فى نقاط الاستيراد والتصدير. ومن العناصر المهمة فى هذا المجال، مكافحة التلوث الناجم عن مصادر كيميائية او جرثومية او بيئية .

١١-٦ وقد عولجت فى اطار الخط التوجيهى رقم (١) التطورات العامة فى مجال الاكتفاء الذاتى من الاغذية. اما هنا فينصب الاهتمام على تنشيط زيادة الاعتماد القطرى والجماعى على الذات فى مجال الاغذية من خلال زيادة الانتاج والاستهلاك من الاغذية المتوافرة محليا واقليميا. وهذا هو احد الاهداف لعدد متزايد من الشبكات التعاونية الاقليمية وشبه الاقليمية فى البلدان النامية وتركز بعض هذه الشبكات على الأنشطة التعاونية لزيادة انتاج الاغذية بينما تركز شبكات اخرى على استقرار الامدادات والاستهلاك من خلال انشاء الاحتياطات الغذائية فى حين تركز شبكات ثالثة على التجارة بالاغذية المتوافرة محليا واقليميا. ويتمثل احد التطورات المهمة فى تعزيز الروابط بين الاستهلاك والاغذية المتوافرة محليا واقليميا، فى توسيع المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية لأغراض المعونة الغذائية. وفى السنوات الاخيرة اشترت الجهات المتبرعة من البلدان النامية، سنويا، أكثر من مليون طن من الحبوب و ٨٠-١٠٠ الف طن من السلع من غير الحبوب لتقدمها كمعونة غذائية . وكان نحو ثلثى الحبوب المشتراة من حبوب اخرى غير القمح والأرز. اما من حيث منثا هذه السلع، فقد اشترى نحو ٦٥ فى المائة منها فى افريقيا جنوب الصحراء، وان ٦٠ فى المائة من ذلك كان فى بلدان من الاقليم لم تكن مصدرة منتظمة للحبوب، لكنما تتوفر لديها فواض عرضية للبيع.

١٢-٦ ويعار اهتمام متزايد لتوسيع أو نشر المعارف العلمية عن أنماط استغلال المحاصيل الغذائية والزراعية المحلية وعن تكنولوجيات تمنيع هذه المحاصيل بعد حصادها. وفى هذا الصدد يوجه اهتمام خاص لمنتجات المخابز، باستخدام عناصر اخرى خلاف القمح أو بالاضافة اليه، كما يعار الاهتمام لانتاج بدائل الالبان من فول الصويا، ولانتاج زيت الطعام غير

الذى دفعها هي لفرض القيود على الاستيراد لحماية مزارعيها بل ان هذه الصادرات لاتزال تشير مشاكل مستعمية الحل في وجه البلدان النامية المصدرة. وعلى العكس من ذلك، شهدت بلدان نامية عديدة، في الآونة الأخيرة، تحولا نحو الحد من مشاركة الحكومة في صنع القرارات الزراعية، سواء كانت معنية بالانشطة المحلية المصرفية او بالعلاقات مع بقية العالم.

٢-٧ وهكذا فان تحقيق تخفيض شامل ومطرد في الدعم والحماية الزراعيين، والذي من شأنه ادماج تعهدات معينة وملزمة في "الجات" يمثل واحدا من اهداف جولة أوروغواي. ومن جهة أخرى، كان لزاما على هذه المفاوضات متعددة الاطراف، حتى يونيو/حزيران ١٩٩١، ان تسفر عن اتفاق على اجراء تخفيضات محددة في اعانات دعم الصادرات، وفي الدعم المحلي أو في الزيادة في امكانيات الوصول الى الأسواق. كذلك كانت تدور المفاوضات للوصول الى اتفاقية مرافقة بشأن القيود المتعلقة بصحة الانسان والنبات، على التجارة. ويطلب ابرام اتفاقية في مجال الزراعة للوصول الى اتفاق في المجالات الاخرى قيد التفاوض، ومن ثم توسيع المجال امام التنمية من خلال التجارة وايضا من خلال المساهمة في المواءمة الزراعية الدولية (١).

٣-٧ ولقد نفذت اليابان واستراليا ونيوزيلندا عددا من التخفيضات الاحادية المهمة في اعانات الدعم الزراعي و/أو في الزيادات في امكانيات الوصول الى الأسواق، كما ان السويد في سبيلها لتنفيذ مثل هذه التخفيضات. فضلا عن ذلك فان التغيرات الرئيسية في الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية في السنتين الأخيرتين، كانت في اتجاه اعطاء مزيد من توجيهات السوق لاقتصادياتها.

٤-٧ ومن المخاوف التي صدمت تحقيق التقدم في مجال الخط التوجيهي رقم (٧)، التوقعات بأن اصلاح السياسة الزراعية في جولة أوروغواي سوف يزيد تكاليف الاغذية التي تستوردها بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وانه سيقفل الدخول الزراعية في بعض البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فقد اتخذت بعض المبادرات لتوسيع نطاق الدعم المباشر للدخول الزراعية واتخاذ الاجراءات المماثلة التي لاتعارض مع الخط التوجيهي رقم (٧). كما يلزم التأكد من وجود تنفيذ فعلى موحد لمعايير الصحة والسلامة بالنسبة للمنتجات الزراعية، ومن

الخط التوجيهي رقم ٧

"يجب على جميع البلدان وخصوصا البلدان المتقدمة، أن تظهر الإرادة السياسية الضرورية بالامتناع، الى أقصى حد ممكن، عن فرض أى حواجز جمركية وغير جمركية جديدة على استيراد المنتجات الزراعية والمنتجات ذات القاعدة الزراعية، وخصوصا ما يأتي منها من البلدان النامية، كما ينبغي أن تعمل تدريجيا على تحسين سبل الوصول الى الأسواق الدولية بما يؤدي الى اتجاه تصاعدي مستمر في حجم تجارة هذه المنتجات وكذلك في زيادة تنوعها. كما يجب على البلدان المستوردة أن تتجنب الاخلال التعسفي بفرص التجارة الناشئة وبالتجارة الحالية. وعلى البلدان المصدرة أن تمتنع الى أقصى حد ممكن عن استخدام اعانات التصدير وغيرها من الاجراءات المماثلة التي من شأنها أن تعوق التجارة، وعلى الخصوص تجارة البلدان النامية".

٧-١ مع أن العديد من البلدان المتقدمة والنامية ادخلت تغييرات متعددة في العامين الاخيرين اللذين اعقبا آخر تقرير قدم الى المؤتمر في هذا الخصوص في عام ١٩٨٩، فان المشكلة الاجمالية المتمثلة في خطورة واتساع اختلالات أسواق المنتجات الزراعية، والتي تناولها الخط التوجيهي رقم ٧، لاتزال قائمة. وهكذا فان المستوى العام للحواجز الجمركية وغير الجمركية على استيراد المنتجات الزراعية والمنتجات ذات القاعدة الزراعية لم يرتفع نظرا لأن البلدان المتقدمة تعهدت في جولة أوروغواي، بالتوقف عن تطبيق الاساليب الحمائية (١). ومع ذلك فان الابقاء على مستوى عال من الحماية الزراعية ومن التغير التكنولوجي في هذه البلدان، استمر يحابي مستوى من الانتاج يفيق السوق امام الواردات ويتيح، في حالات عديدة، الامدادات الفائضة التي كانت تصدر مدعمة باعانات التصدير أو بأشكال أخرى من الاعانات العامة. وقد اعتبرت بعض البلدان النامية أن هذه الصادرات المدعمة تمثل السبب

(١) استنادا الى معلومات الوشيقة CCP: 91/8 وعنوانها: "Protectionism in Agricultural Trade: Review of Action taken on Conference Resolution 2/79" (June 1991).

عنها. فالمنازعات التي عالجها مجلس الجات شملت القيود على الواردات الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (التفاح) وكندا (المشلولجات واللبن المصفى) وجمهورية كوريا (لحم البقر) والنرويج (التفاح والكمثرى) والولايات المتحدة (السكر والمنتجات التي تحتوى على السكر والتونة). كما عالج المجلس مسائل اخرى من بينها التعويض عن الرسوم من قبل الولايات المتحدة (لحم الخنزير) واعانات الدعم للبذور والمساحيق الزيتية فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٧-٨ واستمرت الترتيبات التجارية الاقليمية فى الظهور خلال الفترة موضع الاستعراض لتترك انعكاساتها على التجارة مع البلدان الاخرى، بما فى ذلك التجارة بالمنتجات الزراعية. ومن المحتمل ان تظهر انعكاسات مهمة على التجارة الزراعية نتيجة التحول الكبير فى اقتصاديات الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية نحو توجهات السوق، نظرا لأن معظم هذه الاقتصاديات من البلدان المصدرة والمستوردة الكبيرة. وتسعى هذه البلدان الى التمكن الآن بسرعة من ايصال منتجاتها الى الأسواق الاخرى، لاسيما الى أسواق منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لى تحقق النجاح فى عمليات الاصلاح التى بدأت بتنفيذها.

٧-٩ واستمرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى تنفيذ برنامجها الرامى الى توحيد السوق فى جميع البلدان الاثنى عشر وتحقيق السوق الموحدة بدون حواجز مع طول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢(١). وهناك مشكلة محتملة لم تجد لها حلا حتى الآن تتمثل بما تتمتع به، الآن، بعض البلدان المنتجة للموز فى افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى من امتيازات تفضيلية فى الوصول الى أسواق المجموعة.

٧-١٠ وقد تحقق خفض كبير فء القيود على التجارة بين الولايات المتحدة وكندا عندما بدأ تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين هذين البلدين فى عام ١٩٨٩. كما تقوم كندا بتضييق نطاق ومستوى اجراءات دعم السوق الزراعية. كذلك نفذت استراليا ونيوزيلندا اتفاقية التجارة والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بينهما، وهما تواصلان الحد من مستويات دعمهما للزراعة وهى المستويات المنخفضة اصلا.

٧-١١ وتتيح اتفاقية لومى الرابعة، التى أبرمت فى ١٥/١٢/١٩٨٩، امكانيات اكبر امام ٤٠ سلعة من المنتجات الزراعية فى ٦٩ بلدا من بلدان افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى للوصول الى أسواق

اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البيئة، وذلك للحيلولة دون ظهور المشاكل التي تحول دون الوصول الدولى الى الاسواق.

٥-٧ تضمن آخر تقرير أعدته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن السياسات الزراعية والاسواق والتجارة، مقاييس لمستوى حماية الزراعة فى العديد من البلدان المتقدمة (١). وقد نوقشت فى اطار (الخط التوجيهى رقم (١) التطورات التى طرأت فى مجال دعم وحماية الزراعة كما قيست بمكافئ دعم المنتجين، ولن يتكرر هنا بحث هذه التطورات.

٦-٧ ولاتزال البلدان النامية تتضرر من حماية اسواق المنتجات التى لاتخضع، تحديدا، لرقابة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ومن الامور التى تشير قلقا خاصا، الضرائب على استيراد واستهلاك منتجاتها التصديرية وخصوصا البن والكافو والشاي، وفرض القيود امام التجارة بمنتجاتها الاكثر تصنيعا.

٧-٧ وتتجلى خطورة المشكلات التى تواجه الوصول الى الاسواق الزراعية فى هيمنة المنازعات الزراعية التى عالجتها اجراءات التسوية والتشاور بشأن نزاعات الحيات خلال الفترة موضع الاستعراض. فالمسائل الزراعية استحوذت معظم تقارير الهيئات الاستشارية العشرة السابقة والهيئات الخمسة التى نشأت مجددا والمشاورات التسعة التى ابلغ

(١) منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، السياسات الزراعية والاسواق والتجارة: الرصد والتوقعات، ١٩٩١. ويعترف التقرير باهتمام البلدان الاخرى باصلاح السياسات الزراعية من جانب اعضاء وبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذلك "ان تحسين البيئة التجارية وكذا تحسين سبل وصول المنتجات الزراعية الى اسواق هذه المنظمة يمكن ان يمثل العامل الرئيسى فى خلق النمو الاقتصادى فى العديد من مجموعات البلدان. ومن اهم هذه المجموعات، البلدان النامية المصدرة للاغذية والبلدان التى لديها امكانات للتصدير وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ويشار الى ان مسؤوليات بلدان هذه المنظمة تجاه البلدان النامية كبيرة ومن الافضل الاضطلاع بها فى الأمد الطويل، ليس من خلال المعونة بل من خلال فتح اسواق بلدان المنظمة. وهذا يتيح ادماج البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية فى النظام الاقتصادى والتجارى العالمى كما يدعم عملية الاصلاح السياسى والاقتصادى التى بدأت فعلا فى العديد منها".

١٥-٧ وكانت قيود الاستيراد التي فرضتها الولايات المتحدة على أنواع معينة من السكر موضوع المنازعات التي عالجتها هيئة الاستشاريين التي أنشأتها الجات. وفي ضوء قرار هذه الهيئة طبقت الحكومة الأمريكية نظاما جديدا لحصص التعرفة الجمركية عن السنة المالية ١٩٩١ (أكتوبر - سبتمبر) (تشرين الأول - أيلول).

١٦-٧ وفي السنتين الأخيرتين تقلصت الحماية التي يتمتع بها منتجو البذور الزيتية، في بعض الحالات، بينما زادت هذه الحماية، في حالات أخرى. وكان هناك بعض الميل نحو الحد من رسوم استيراد البذور الزيتية أو الزيوت أو الدهون أو المساحيق الزيتية، لاسيما في عام ١٩٨٩. ويرجع ذلك، جزئيا، الى التقدم الذي أحرزته مجموعة التفاوض المعنية بالمنتجات الاستوائية في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف. ومن جهة أخرى، هناك أيضا حالات عديدة زادت فيها رسوم الاستيراد في العاميين الأخيرين. ويمكن أيضا ملاحظة صورة متباينة بشأن أسعار الدعم التي تدفع للمنتجين، حيث كانت هناك حالات عديدة زيدت فيها الحوافز للمنتجين الذين ينتجون في ظل تكاليف مرتفعة نسبيا.

١٧-٧ وكان هناك استمرار في الاتجاه نحو تخفيف القيود على استيراد وتصدير الحبوب، لاسيما من قبل البلدان النامية التي اتجه الكثير منها الى خفض، أو الغاء، رسوم الاستيراد، بينما اتجه بعضها الآخر الى استبدال الاجراءات غير الجمركية، مثل حصص وتراخيص الاستيراد، باجراءات جمركية (١). وانضوى هذا التحرير، في بعض الحالات، على اصدار قوانين لتسهيل اتاحة الفرص للمزيد من مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

١٨-٧ واتخذت بعض الاجراءات المحددة لايجاد تنسيق اوثق بين الأسواق المحلية والدولية للقمح من بينها تقليل، أو الغاء، احتكار الدولة لتجارة القمح، تصديرا أو استيرادا، في الأرجنتين والبرازيل ومصر واسرائيل. وفي بلدان أوروبا الشرقية لم يعد القطاع الخاص ممنوعا من التعامل في تجارة الحبوب.

(١) المنظمة، استعراض السياسات المتعلقة بالحبوب، ١٩٩٠/١٩٩١.

المجموعة الاقتصادية الأوروبية. كذلك يسرت الاتفاقية سبل الوصول الى هذه الاسواق من خلال التخفيف على القيود بشأن المنشأ. وتنص الاتفاقية على استمرار وصول العديد من المنتجات الزراعية الى هذه الاسواق بدون قيود أو جمارك ودونما المطالبة بالحصول على امتيازات مقابلة من البلدان المصدرة. وبالإجمال، فإن حرية الوصول بدون قيود جمركية تنطبق الآن على نحو ٥٠ فى المائة من قيمة مجموع واردات المجموعة الأوروبية من البلدان الأفريقية (١).

٧-١٢ وتم توسيع نظام الأفضليات المعمم ليمنح مزيداً من السلع من الوصول، معفاة من الجمارك، أو بتعاريف مخفضة، الى مزيد من البلدان. وكان من بين هذه التوسيعات تمكين مجموعة من المنتجات الزراعية من الوصول الحر الى أسواق المجموعة الأوروبية، مصدرة من بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو (٢). وهناك الآن ١٦ خطة فى نظام الأفضليات المعمم تطبقها ٢٧ دولة، كما أن مزيداً من التوسيعات فى التغطية قدمتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة فى جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وقد مكن تنفيذ البعض من هذه العروض ومن التوسيعات للترتيبات التفضيلية الأخرى، من زيادة امكانيات الوصول الى أسواق أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة، وبصورة أخص بعض المنتجات الاستوائية من البلدان النامية.

٧-١٣ كذلك تأثرت امكانيات وصول بعض السلع المحددة الى الأسواق، بالتغيرات التى طرأت على السياسات القطرية منذ التقرير المرحلي السابق عن الخط التوجيهى رقم (٧). وفيما يلى موجز بالمعلومات عن بعض هذه التغيرات، خصوصاً منها التى تؤثر فى امكانيات الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة.

٧-١٤ فلاتزال المشروبات الخفيفة الاستوائية تخضع لإجراءات الجمركية وغير الجمركية وإجراءات الضريبة المحلية الخاصة. ومن جهة أخرى، فقد تحقق، كما أشير آنفاً، تخفيض عام فى القيود أمام بعض الواردات من خلال توسيع خطة المجموعة الاقتصادية الأوروبية لنظام الأفضليات المعمم بما يسمح باستيراد المشروبات الخفيفة، معفاة من الجمارك، من بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو، الى أسواق المجموعة.

(١) وثيقة الأونكتاد TD/B/1282 .

(٢) لائحة مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية رقم ٩٠/٣٢١١ بتاريخ

على الزيادات الجديدة فى حماية اسواق منتجات الالبان، زيادة فى الانفاق على اجراءات التدخل فى السوق وزيادة فى المخزونات لدى السلطات العامة. كما حدث تخفيض فى كمية الزبد المسموح دخولها الى المجموعة الأوروبية من نيوزيلندا على اساس رسوم مخفضة على الواردات. وكانت التخفيضات فى اسعار الزبد، فى المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، أكبر من نظيرتها بالنسبة لاسعار اللبن المقشود، نظرا للهبوط النسبى الشديد فى الطلب على الزبد.

٢٣-٧ ولاتزال تخضع الواردات من بعض منتجات الجوت لقيود مهمة، جمركية وغير جمركية، فى العديد من البلدان المتقدمة رغم النتائج الايجابية التى اسفرت عنها جولة طوكيو. ولذا فان أى زيادة جديدة فى امكانية وصول منتجات الجوت الى اسواق البلدان المتقدمة تعتمد، الى حد كبير، على ما يتمخض عن جولة أوروغواى. ومن الاجراءات التى نفذت بصورة مؤقتة: الغاء القيود الكمية على الواردات الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (اعتبارا من ١٩٨٩/٧/١) وتخفيض رسوم الواردات الى الولايات المتحدة (اعتبارا من اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩).

٢٤-٧ اما الزيادات التى طرأت، مؤقتا، فى جولة أوروغواى، بشأن امكانيات وصول منتجات الالياف الصلبة الى الأسواق، فكانت مماثلة لتلك التى طرأت بخصوص منتجات الجوت المشار اليها آنفا. وحدث تغيير معاكس تمثل فى زيادة الرسوم على خيوط السيزال المستخدمة فى جمع الحصاد والتى تستوردها المجموعة الأوروبية باستثناء الواردات من بلدان افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى التى تدخل معفاة من الرسوم. والسبب الرئيسى الذى اعطى لتفسير زيادة الرسوم من ١٢ الى ٢٥ فى المائة على خيوط السيزال، هو ان البرازيل فرضت ضريبة بمعدل ١٣ فى المائة على قيمة صادرات السيزال الخام (التسليم على ظهر السفينة - فوب).

٢٥-٧ واما بخصوص المطاط الطبيعى والجلود الخام الصغيرة والكبيرة، فليس هناك ما يشير الى حدوث تغييرات ملحوظة فى امكانيات وصول هذه المنتجات الى اسواق البلدان المتقدمة خلال العامين الماضيين. ويعزى هذا، جزئيا، الى ما تتمتع به هذه المنتجات، اصلا، من امكانيات كبيرة فى مجال وصولها الى الأسواق. ومع ذلك، فلا تزال هناك بعض القيود، فالمطاط، مثلا، كان أحد المنتجات التى تخضع لرسوم الاستيراد فى الولايات المتحدة لكنه استبعد من قائمة التخفيضات الجمركية التى قدمتها الولايات المتحدة الى جولة أوروغواى. وتركز الانتباه كذلك على

١٩٠٧ وفى السنة التسويقية ١٩٩٠/١٩٩١، طرا تخفيض ضئيل، بوجه عام، على دعم اسعار الحبوب الخشنة. وكان من احد اجراءات زيادة امكانات وصول صادرات الحبوب الخشنة الى اسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التخفيض بنسبة ٦٠ فى المائة من رسوم واردات الذرة الرفيعة من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى الى اسواق المجموعة، مع تخفيض آخر بنسبة ٥٠ فى المائة على الواردات التى تتجاوز ١٠٠ الف طن سنويا. وفى جانب الصادرات خفضت فنلندا مثلا اعاناتها لدعم الصادرات.

٢٠٠٧ والمثل الرئيسى على تحسن امكانات وصول اللحم الى الاسواق، هو الزيادات التى طرات على حصص واردات كل من اليابان وجمهورية كوريا من لحم البقر. كما طرات زيادة على حصص الواردات من قطعان التسمين الفتية من اوروبا الشرقية الى المجموعة الأوروبية. ومن جهة اخرى، حظرت المجموعة الأوروبية استيراد لحم البقر الذى يتم انتاجه بموجب برامج التسمين بالهرمونات، وبخاصة من الولايات المتحدة، حيث تحقن الابقار بمواد هرمونية لتسمينها. وحدث ايضا تكديس لحم البقر بكميات كبيرة فى مخزونات التدخل العامة فى المجموعة الأوروبية، كما زادت المدفوعات المباشرة لمربي الابقار.

٢١٠٧ وطرات بعض التغييرات على نظام لحم الضأن فى المجموعة الأوروبية، وأصبح، على وجه العموم، اكثر تقيدا سواء من حيث دعمه للسوق أو من حيث اتاحة فرص التسويق أمام الواردات. وفى اتفاقيات التقييد الطوعى الجديدة بشأن لحوم الضأن التى تدخل المجموعة، خفضت الكميات بالنسبة لنيوزيلندا والارجنتين، لكنها زيدت بالنسبة لبلدان اوروبا الشرقية. وتمثل التغيير الآخر بالغاء التعرفة وقدرها ١٠ فى المائة، على تلك الواردات وعلى تلك المستوردة من النمسا وايسلندا وشيلي.

٢٢٠٧ وزادت، بصورة فعالة، حماية اسواق منتجات الالبان فى البلدان المتقدمة، مع الانخفاض الشديد فى الاسعار فى التجارة الدولية. فبالاضافة الى اتساع الفجوة بين اسعار منتجات الالبان فى السوق المحلية واسعارها فى السوق الدولية، هبطت ايضا تكاليف الاعلاف، الامر الذى ادى الى زيادة جديدة فى مكافئ دعم المنتجين. وقد اتخذت بعض الاجراءات التصحيحية، من بينها التخفيض بنسبة مئوية محدودة فى مستوى الاسعار التى تدعمها السلطات العامة فى البلدان الرئيسية المنتجة للالبان من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وترتب

الخط التوجيهى ٨

"يجب على جميع البلدان أن تبذل أقصى الجهود الممكنة وأن تتبنى الإجراءات المناسبة لتحقيق مزيد من الاستقرار فى الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات الزراعية بأسعار تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين، وأن يتم ذلك حيثما يكون ممكنا عن طريق اتفاقيات سلعية دولية. وفى هذا الخصوص، يجب على المجتمع الدولى أن يتخذ الإجراءات لضمان حصول البلدان المستوردة، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض، على الامدادات الغذائية بشروط معقولة، وعلى الخصوص فى أوقات نقص الاغذية على مستوى العالم".

١-٨ انخفضت الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية والسكية والحرجية خلال السنوات العشر الاخيرة منذ عام ١٩٨٠ بنسبة ١٨ فى المائة بشكل عام، وبنسبة ٢٨ فى المائة بالنسبة لصادرات البلدان النامية. ورغم هذا الانخفاض، فقد حققت البلدان النامية زيادة فى القوة الشرائية الاجمالية لهذه الصادرات بنسبة ١٦ فى المائة بزيادة حجمها وتنويع مبيعاتها. كما استطاعت البلدان المتقدمة أن تزيد من القوة الشرائية لصادراتها بنسبة ٢٤ فى المائة خلال السنوات العشر التى انتهت فى عام ١٩٨٩.

٢-٨ واتسم عام ١٩٩٠ ببطء معدل النمو فى الاقتصاد العالمى وانخفاض أسعار الكثير من السلع الأولية. وكان فى مقدمة هذه الأسعار التى انخفضت تلك الأسعار المقدرة بالدولار الأمريكى، حيث انخفضت قيمة الدولار نفسه. وبالنسبة للعديد من السلع الأولية لم يكن تباطوء النمو فى الاقتصاد العالمى سوى أحد المؤثرات التى أدت الى انخفاض الأسعار، فبالنسبة لانخفاضات الكبيرة فى أسعار البن والقمح مثلا، كان أحد أسباب ذلك هو الزيادة الكبيرة فى حجم المعروض من هاتين السلعتين.

٣-٨ وبالنسبة لعام ١٩٩١، فمن المرجح أن يكون النمو المتواضع المنتظر فى الاقتصاد العالمى مصحوبا بارتفاع فى أسعار المصنوعات يفوق الزيادة الكلية فى أسعار السلع الزراعية. وبالنسبة لكثير من هذه السلع ينتظر أن يكون هناك تأثير سلبى على أسعارها يتمثل فى

الاسلوب المتبع فى بلدان عديدة والمتمثل فى فرض رسوم بمعدلات عالية على المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، مثل الجلود المصنعة والمنتجات الجلدية، اذ ان مثل هذه الزيادة فى الرسوم الجمركية تمثل قيودا رئيسيا على التوسع فى عمليات التصنيع فى البلدان المصدرة. كما لاحظت اللجنة الفرعية للجلود التابعة للمنظمة، بقلق عميق، تقييد الواردات من هذه المنتجات بنظام الحصص (١).

٢٦-٧ وزادت، بصورة سريعة، حصص واردات اليابان من الحمضيات منذ منتصف الثمانينات، وذلك فى اطار اتفاقية لحم البقر والحمضيات لعام ١٩٨٤ بين الولايات المتحدة واليابان. وفى عام ١٩٨٨، خضعت هذه الاتفاقية للاستعراض بهدف تحرير هذه التجارة كليا عن طريق الغاء حصص الاستيراد، ورسوم الاستيراد، واللوائح التى تقضى بمزج العصير المستورد مع العصير المستخرج من الفواكه المنتجة محليا.

(١) انظر الوثيقة CCP: ME/HS 89/7 "Note on Technical Assistance Rendered by International Organizations for Hides and Skins Improvement".

المفاوضات في شهر فبراير/شباط ١٩٩١ رغم الخلافات الكبيرة المتعلقة بالتجارة الزراعية، كما جاء في الخط التوجيهي ٧. وليس هناك أي ضمان بنتيجة ناجحة لمثل هذه المفاوضات، وهي النتيجة التي لاشك لها أهميتها بالنسبة للهدف الذي يسعى إليه هذا الخط التوجيهي من استقرار الأسواق. فقد أشارت الدراسات الأخيرة إلى أن تحرير التجارة الزراعية بقدر كبير يمكن أن يحد من تفاوت أسعار السلع، وهو هدف طالما سعت إليه الاتفاقيات السلعية. فقد أثبتت إحدى الدراسات (١) في تقديرها لتأثير تحرير التجارة على استقرار الأسعار الزراعية العالمية، أنه عندما يقوم "الشمال" أو "الجنوب" بحماية منتجاته من الأسعار العالمية، فإنه في الواقع "يصدر" عدم الاستقرار في أسعاره المحلية إلى الاقتصاد العالمي. وقد ظلمت هذه الدراسة إلى أنه إذا قام "الشمال" بتحرير تجارته بالكامل، فمن الممكن أن يقل التفاوت في الأسعار العالمية بمقدار الثلث، أما إذا تم تحرير هذه التجارة تماما في الشمال والجنوب، فإن هذا التفاوت يمكن أن يقل بنحو الثلثين.

٦-٨ فاستقرار عائدات صادرات البلدان النامية بواسطة التمويل التعويضي، هو المنهج الذي تتبعه بعض التيسيرات الخاصة في صندوق النقد الدولي والمتعلقة بالسلع بالذات وكذلك الترتيبات التي تنفذها بعض البلدان المتقدمة. ومع ذلك فإن توافر الأموال ومعايير الاستحقاق مازالت تعتبر مشكلة. فقد بدأ العمل في أغسطس/آب ١٩٨٨ بتسهيلات التمويل التعويضي والطارئ، التي حلت محل تيسيرات التمويل التعويضية في صندوق النقد الدولي. وقد احتفظت الأولى بالمعالم الرئيسية لتلك الأخيرة، وإن كانت أوسع في مجال تغطيتها، بفضل عدم اقتصرها على عائدات التصدير فقط، وشمولها للمتغيرات الأخرى التي لاسلطان للبلدان الأعضاء عليها مثل أسعار الواردات، والطلب الخارجي،

K. Anderson and R. Tyers, "Welfare Gains to Developing (١) Countries from Food Trade Liberalization Following the Uruguay Round", Department of Economics and Centre for International Economic Studies, University of Adelaide, Australia, July 1990. Cited in C. Ford Runge, "Developments and Issues in Agricultural Trade during the 1980s and Prospects for the 1990s," Center for International Food and Agricultural Policy, University of Minnesota, St. Paul, Minnesota, February 28, 1991, p. 28-29 and Table 4. Study prepared for FAO.

زيادة جديدة فى كمياتها المطروحة فى الأسواق الدولية. ومن هنا فان التوقعات تشير الى زيادة اضطراب الأسعار، وهو وضع قد يزداد سوءا ما لم تظهر نتائج ايجابية من المفاوضات، أو اذا تراجعت الجهود والاجراءات اللازمة لضمان مزيد من الاستقرار فى الأسواق الدولية كما جاء فى الخط التوجيهى.

٤-٨ وقد استمر التراجع فى الاعتماد على الاتفاقيات السلعية الدولية لاستقرار اسعار الأسواق وظروفها. فمنذ انهيار مفاوضات المنظمة الدولية للبن فى عام ١٩٨٩، لم يعد هناك من سلع تحكمها آليات متفق عليها دوليا سوى المطاط الطبيعى. فقد فشلت الاجهزة السلعية الأخرى فى حل المشكلات القائمة المتعلقة بالشروط الاقتصادية والتنظيمية، أو تلك المتصلة بالمحافظة على مستوى الأسعار فى مواجهة حالات اغراق الأسواق بالسلع. وقد ساعدت هذه الاجراءات فى بعض الحالات على انخفاض الأسعار بصورة خطيرة. والاكثى من ذلك أن انتباه العالم قد تحول خلال الثمانينات من المنهج الذى يركز على اتفاقيات بشأن الأسعار الدولية والتحكم فى كميات العرض نحو سياسات تركز على الأسواق. وقد أعطى انهيار المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الدولية للقصدير فى عام ١٩٨٥ دفعة قوية لهذا التحول. وازاء هذه الظروف، فلا يبدو أن هناك أى احتمال فى امكانية أن تتضمن المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيات استقرار كل سلعة من السلع أى شروط اقتصادية صارمة، وذلك رغم الصندوق المشترك للسلع الذى بدأ نشاطه فى عام ١٩٨٩، والذى خصص الحساب الأول منه لتمويل المخزونات الاحتياطية التى قد تنص عليها الاتفاقيات السلعية. ويشتمل جدول أعمال الأونكتاد الثامن الذى سيعقد فى شهر فبراير/شباط ١٩٩٢ على بند لمناقشة التحديات التى تواجه تجارة السلع. ورغم ذلك، فمن المنتظر أن يكون فى مقدمة الاهتمامات السلعية فى التسعينات هو اصلاح التجارة، من خلال مفاوضات أوروغواى فى المقام الأول، والعمل على استقرار عائدات البلدان النامية من صادراتها السلعية من خلال عمليات التمويل التعويضى، ومحاولات تحسين أوضاع الأسواق السلعية من خلال تطوير السلع وتسويقها.

٥-٨ أخفقت جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التى بدأت أعمالها فى عام ١٩٨٦ فى الوصول الى اتفاق نهائى فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ كما كان مقررا لها، وذلك بسبب اختلاف الشركاء الرئيسيين على اصلاح التجارة الزراعية وغيرها من القضايا التجارية المعقدة مثل تجارة الملابس والمنسوجات، وحقوق الملكية الفكرية والاجراءات الاستثمارية المتصلة بالتجارة. وقد استؤنفت

اتفاقية سلعية واحدة مطبقة تستخدم المخزونات العازلة للمساهمة في استقرار الاسعار. أما الحساب الثانى للصندوق المشترك للسلع الاساسية - الذى تبلغ التعهدات له نحو ٢٣٠ مليون دولار مع احتمال اضافة مخصصات تكميلية لا تقل عن ٧٠ مليون دولار - فالغرض منه هو تمويل السلع نفسها، دون مخزوناتها. ويمكن لعمليات التمويل هذه ان تشمل البحوث والتطوير، وتحسين الانتاجية، وتسويق السلع.

٨-٩ وقد بدأ المجلس التنفيذى للصندوق المشترك فى تحديد الاجهزة السلعية الدولية التى تصلح للاشراف على المشروعات التى يمكن تمويلها من الحساب الثانى فى الصندوق، ومتابعة مثل هذه المشروعات. وقد وقع الاختيار على الجماعات الحكومية الدولية فى المنظمة المعنية بالالياف الصلبة، والموز، والارز، والبذور الزيتية والزيوت والدهون، واللحوم، والشاي، والحمضيات، وكذلك الجماعات الفرعية المختصة بالجلود الصغيرة والكبيرة، واللجنة الفرعية المعنية بتجارة الاسماك كاجهزة سلعية دولية. ومن بين الاجهزة الأخرى التى وقع عليها الاختيار: منظمة الجوت الدولية، ومنظمة الأخشاب الاستوائية الدولية، والمجلس الدولى لزيت الزيتون، ومنظمة البن الدولية، ومنظمة الكاكاو الدولية، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعى، والمجموعة الدولية لدراسات المطاط، واللجنة الاستشارية الدولية للقطن، وجماعة دراسات التصدير والزئبق.

الاعمال التى قامت بها الاجهزة السلعية

٨-١٠ رغم الانخفاض المستمر فى اسعار الكثير من انواع البن حتى وصلت الى مستويات منخفضة لم تصل اليها من قبل، فقد أوقف العمل بحصص التصدير المنصوص عليها فى اتفاقية البن الدولية طوال عام ١٩٩٠، ومن المنتظر أن يظل الحال على ما هو عليه حتى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ على الأقل. وقد فشل أعضاء منظمة البن الدولية فى الاتفاق فى شهر يوليو/تموز ١٩٨٩ على توزيع جديد لحصص الاسواق، وتم تمديد العمل باتفاقية البن الدولية التى وقعت عام ١٩٨٣ حتى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩١ دون أى شروط اقتصادية، وذلك لاتاحة الوقت لاجراء مزيد من المفاوضات فى محاولة لوضع اطار للاتفاقية الجديدة. ومع ذلك فقد أصر منتجو البن ومجموعات المنتجين عندما اجتمع مجلس البن فى شهر اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ ثم فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ على انهم لن يقبلوا أى تخفيض فى حصص التسويق عن تلك المنصوص عليها فى الاتفاقية السابقة، الأمر الذى حال دون التوصل الى اتفاقية جديدة.

وأسعار الفائدة العالمية. ففي سنة ١٩٩٠ المالية لصندوق النقد الدولي، زادت المسحوبات بمقتضى تيسيرات التمويل التعويضي والطارئ الى ما يقرب من ١٣ مليار دولار (مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) بعد ان كانت ٢٦٠ مليون دولار (٢٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) في السنة المالية ١٩٨٩. وكان في مقدمة الدول التي سحبت مبالغ كبيرة المكسيك والجزائر، اللتان سحبتا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف وارداتهما الضخمة من الحبوب فقط، بالإضافة الى الأردن. أما فيما يتعلق بتمهيلات تمويل المخزونات العازلة، فلم يسحب منها أي مبالغ منذ شهر أبريل/نيسان ١٩٨٥.

٧-٨ كذلك توسعت بعض البلدان الصناعية في البرامج التي تنفذها بهدف المساهمة في استقرار عائدات السلع الأولية. فقد أسفرت معاهدة لومى الأولى التي وقعت عام ١٩٧٦ بين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ عن ترتيبات استقرار الأسعار التي تستهدف المساعدة في استقرار عائدات بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ من صادراتها من السلع الأولية الداخلة في المعاهدة بتعويض هذه البلدان عن أي انخفاض في حاصلاتها من هذه الصادرات. كما أن اتفاقية لومى الرابعة - التي بدأ تنفيذها اعتباراً من شهر مارس/آذار ١٩٩٠ - أدخلت تحسينات على هذا المشروع بتوسيعها في المنتجات التي يشملها، وفتحها الباب أمام زيادة الصادرات بتخفيض الحد الأدنى بالاعتماد على هذه الصادرات. وستصل موارد خطة تثبيت حاصلات الصادرات الى ١٤١ مليون وحدة نقد أوروبية سنوياً، وبالإضافة الى ذلك، فقد تم ترحيل ٧٠ مليون وحدة نقد أوروبية تبقت من اتفاقية لومى الثالثة. وقد واصل برنامج التمويل التعويضي الذي تديره حكومة سويسرا، والذي كان رأسماله ١٩ مليون فرنك سويسرى في عام ١٩٩٠، تقديم التعويضات لعدد من البلدان النامية لتعويضها عن نقص حصيلتها نتيجة انخفاض أسعار أو كميات السلع التي تصدرها الى سويسرا.

٨-٨ بدأ العمل في الصندوق المشترك للسلع الأساسية في شهر يونيو/حزيران ١٩٨٩، بعضوية ١٠٤ دول. والهدف العام لهذا الصندوق هو النهوض بحصيلة صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية. وقد خصص الحساب الأول فيه - برأسمال مصرح به مقداره ٤٧٠ مليون دولار - للمساهمة في تمويل عمليات المخزونات السلعية العازلة. ولكنه من غير المحتمل أن يستخدم في المستقبل القريب نظراً لأنه ليست هناك سوى

٨-١٣ بدأ العمل باتفاقية القمح الدولية الحالية التي وقعت عام ١٩٨٦، والتي تتكون من الاتفاقية الدولية لتجارة القمح واتفاقية المعونة الغذائية، في أول شهر يوليو/تموز ١٩٨٦. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠، وافق مجلس القمح الدولي من حيث المبدأ على تمديد العمل بالاتفاقية التجارية للقمح لعام ١٩٨٦ واتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦ اللتين تكونان معا اتفاقية القمح الدولية عام ١٩٨٦، لمدة سنتين أخريين تنتهيان في آخر شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣. ولا تتضمن الاتفاقية التجارية للقمح لعام ١٩٨٦ أي شروط اقتصادية. ومجلس القمح الدولي هو الذي ينفذ الاتفاقيتين معا، وهو بمثابة محفل دولي لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالقمح وغيره من الحبوب.

٨-١٤ وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨ دخلت اتفاقية المطاط الدولية الثانية حيز التنفيذ بصورة مؤقتة. وقد استعرض مجلس المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي في اجتماعه الواحد والعشرين الذي عقده في شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ الأسعار الاشارية للمطاط الطبيعي. وحيث ان الأسعار اليومية التي كان المجلس قد وضعها ظلت طوال الأشهر الستة السابقة على اجتماعه تحت المستوى الذي يجوز الشراء عنده، فقد قرر المجلس - تطبيقا للمادة ٣١ من الاتفاقية الدولية الثانية للمطاط الطبيعي تخفيض الأسعار الاشارية بنسبة ٥ في المائة. كما خفضت أسعار التدخل المختلفة تبعا لذلك. وقد قام مدير المخزونات العازلة في مجلس المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي بشراء ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ طن لبناء المخزونات منذ شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٠. ورغم هذه المشتريات، فقد انخفضت الأسعار في أعقاب تعديل السعر الاشاري في يوليو/تموز ١٩٩٠، وواصلت انخفاضها منذ ذلك الحين. وقد اشكت بعض البلدان المنتجة من أن مشتريات المجلس تعتبر ضئيلة للغاية في ضوء انخفاض أسعار المطاط الطبيعي، في الوقت الذي تصل فيه طاقة التخزين لدى المجلس الى ٥٥٠.٠٠٠ طن.

٨-١٥ بدأ تنفيذ الاتفاقية الدولية للأخشاب الاستوائية في عام ١٩٨٥، ويجري العمل بها الآن بناء على تمديدها حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١. وقد وافق مجلس المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية في عام ١٩٩٠ على ٤٣ مشروعا تبلغ تكاليفها الاجمالية على المجلس ٤٠ مليون دولار. وهي مشروعات موزعة على مجالات عمل اللجان الثلاث التابعة للمجلس، وهي: ادارة الغابات واعادة التشجير، والصناعات الحرجية، والمعلومات الاقتصادية والتسويقية. وقد استأثرت المشروعات التي

ومن بين المشكلات الأخرى التى حالت دون التوصل الى اتفاقية جديدة ، الخلافات التى شارت حول التدابير التى تتخذ لمنع غير الأعضاء من بيع منتجاتهم بأسعار اقل من تلك المنصوص عليها فى الاتفاقية ، وحول الحصص التى تعكس الطلب على اصناف معينة من البن، وخاصة البن العربى الخفيف. وعندما اجتمع المجلس فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، لم تتفق الدول الأعضاء على تمديد اتفاقية عام ١٩٨٣ لأكثر من سنة أخرى تنتهى فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ دون أى شروط تنظيمية .

١١-٨ وبالنسبة لاتفاقية الكاكاو الدولية، فان شروطها الاقتصادية لم تكن سارية المفعول فى ١٩٩٠. فقد جمد العمل بالاتفاقية منذ شهر فبراير/شباط ١٩٨٨، عندما عجزت الأطراف المنتجة والمستهلكة عن الاتفاق على آلية تنظيم الأسعار، بما فى ذلك تحديد المدى السارى الذى ينبغى ان تتدخل المخزونات العازلة عنده، وعلى خطة الانسحاب من الأسواق، كما فشلت هذه الأطراف فى الاتفاق على الرسوم التى ينبغى فرضها على الصادرات والواردات. ولم تسفر اجتماعات المجلس التى عقدت فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ عن أى اتفاقية جديدة. وفى الاجتماع الذى عقده مجلس الكاكاو الدولى فى شهر مارس/آذار ١٩٩٠، صوتت الدول الأعضاء على تمديد العمل بالاتفاقية الدولية دون أى شروط اقتصادية حتى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، لاتاحة الفرصة أمام مزيد من المناقشات. ثم عقد المجلس اجتماعاً آخر فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ حيث وافق الأعضاء على ان يركز مجلس الكاكاو الدولى فى عمله بصورة مؤقتة على ترويج استهلاك الكاكاو، واجراء البحوث، وتحسين الجودة. واعطيت الصلاحية لمدير المخزونات العازلة لبيع الكاكاو الذى به عيوب تزيد عن ١٠ فى المائة دون احلال كمية جديدة محل المبيعات، مع امكانية بيع كميات اضافية من الكاكاو لمواجهة التكاليف. واذا لم يتم تمديد العمل باتفاقية الكاكاو الدولية الى ما بعد شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ او اعيد التفاوض بشأنها، فسيتم التخلص من المخزونات العازلة خلال فترة لا تزيد عن اربع سنوات ونصف. وقد انخفضت أسعار الكاكاو خلال شهرى مايو ويونيو (أيار وحزيران) ١٩٩١ الى مستويات لم تصلها منذ ١٥ عاماً .

١٢-٨ ووافقت منظمة السكر الدولية فى اجتماعها الذى عقده فى شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠ على تمديد العمل باتفاقية السكر الدولية الموقعة عام ١٩٨٧، والتى لاتتضمن أى شروط اقتصادية، لمدة سنة أخرى تنتهى فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، مع احتمال تمديدتها لسنة أخرى. وقد انخفضت أسعار السكر بصورة حادة فى عام ١٩٩١ عن الأسعار التى كانت قد حققتها فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠.

الالبان، وتقييم أوضاع منتجات الالبان في العالم. واستجابة لارتفاع الحاد في منتجات الالبان في التجارة العالمية، رفع الحد الأدنى لأسعار التصدير مرة أخرى في النصف الثاني من عام ١٩٨٩. وكانت هذه الأسعار في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ (بالدولار الأمريكي للطن فوب) كما يلي: مسحوق اللبن كامل الدسم ١٢٥٠ دولاراً، مسحوق اللبن منزوع الدسم ١٢٠٠ دولاراً، أنواع الجبن ١٥٠٠ دولاراً، الزيت ١٣٥٠ دولاراً، السمن ١٦٢٥ دولاراً. ورغم أن الأسعار الفعلية في التجارة الدولية ظلت فوق المستويات الدنيا التي حددتها منظمة الجات طوال الجزء الأكبر من عام ١٩٨٩، فقد انخفضت بصورة حادة في أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠. ونتيجة لذلك فإن قدراً كبيراً من المعاملات التي تمت في عام ١٩٩٠ - ولاسيما بالنسبة للزبد - أجريت بأسعار تقل عن الحد الأدنى الذي ظل دون تغيير طوال عام ١٩٩٠.

٢٠-٨ وقد أوصت الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالجوت والتيل والالياف المماثلة (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠) - بعد أن قامت بتقييم أوضاع السوق وتوقعاتها بالنسبة للجوت والتيل والالياف المماثلة، بما في ذلك منافسة الالياف الاصطناعية - بأن تصبح الأسعار الاشارية لعام ١٩٩٠/١٩٩١ هي ٤٠٠ دولار للطن الواحد من الجوت (خام أبيض بنغلاديش، فوب شيتاكونج - تشالنا) ± 30 دولاراً للطن، و ٣٢٠ دولار للطن من التيل (درجة ألف، فوب بانجكوك) $+ 20$ دولاراً للطن. ونظراً للأهمية البالغة لتنويع منتجات الجوت والتيل بالنسبة لتحسين عائدات البلدان المصدرة، فقد عقدت ندوة خاصة حول هذا الموضوع بالتعاون مع منظمة الجوت الدولية. وخلص الاجتماع إلى أن تنويع المنتجات المختلفة يعطي فرصة هائلة لتنمية الأسواق، وحدد الاجتماع الخطوات اللازمة لتدعيم وضع هذه السلع في التجارة الدولية.

٢١-٨ واستعرضت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠) توقعات الشاي الأسود على المديين القصير والطويل، ومدى التقدم في الترويج لأصنافه المختلفة، وتحديد موضوعات البحوث، وصياغة المشروعات المناسبة للتمويل بمعرفة الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأكدت الجماعة على أنه ينبغي تشجيع الطلب على الشاي حتى يتسنى رفع أسعاره. وأبرزت أن هناك ثلاث طرق لزيادة الطلب ورفع الأسعار، وهي: الترويج لأصناف الشاي، وإزاحة الأصناف الرديئة من الأسواق، وتسويق أصناف الشاي الممتازة وعمل منتجات جديدة منه. ومن بين المشروعات الخاصة بالحساب الثاني في الصندوق المشترك والتي رأت الجماعة أهميتها بصورة خاصة: دراسة الجوانب الصحية المتعلقة

تعكس الاهتمام الحالي بإدارة الغابات - وخاصة قضايا إعادة تشجيرها والمحافظة عليها - بنسبة كبيرة جدا من مجموع التكاليف. ولكن عدم توافر الأموال قد أعاق عملية التنفيذ على وجه السرعة، ورغم توافر الأموال بصورة متزايدة، فما زالت هناك هوة كبيرة بين المشروعات التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يجرى تمويلها.

١٦-٨ ووافق المجلس أيضا على مجموعة من الخطوط التوجيهية " لأفضل أساليب" إدارة الغابات الاستوائية بصورة قابلة للاستمرار، وأقر رقما مستهدفا لصادرات الأخشاب ينبع من إدارة الغابات بصورة قابلة للاستمرار. وقد وضعت هذه الخطوط التوجيهية بمعرفة مجموعة من الخبراء تضم ممثلين عن الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومجموعات البيئة، لمساعدة الدول الأعضاء على وضع أساليبها الخاصة لإدارة غاباتها. وقد اتفق على تحديد عام ٢٠٠٠ كتاريخ يتحتم بعده أن تأتي جميع صادرات الأخشاب الاستوائية من غابات تدار بطريقة قابلة للاستمرار. وقد وافقت كل من البلدان المنتجة والمصدرة على هذا التاريخ.

١٧-٨ وتجدد العمل بالاتفاقية الدولية للجوت ومنتجاته في جنيف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠، وأصبحت سارية المفعول في ١٢/٤/١٩٩١ على أساس التجربة. وكان الهدف الرئيسي لمنظمة الجوت الدولية منذ انشائها هو تحسين الظروف الهيكلية لأسواق الجوت في العالم من خلال مشروعات لزراعة الجوت وصناعاته وترويج أسواقه. وقد اختيرت منظمة الأغذية والزراعة كوكالة منفذة لعدد من المشروعات الزراعية التي وضعتها تلك المنظمة. كما أنها تدعم أعمال منظمة الأغذية والزراعة بتزويدها ببيانات اقتصادية وإحصائية، بما في ذلك تلك المعلومات المتعلقة بمنافسة الألياف الاصطناعية. وقد وقع اختيار الصندوق المشترك للسلع الأساسية على منظمة الجوت الدولية كجهاز سلعى دولي.

١٨-٨ وواصل مجلس اللحوم الدولي التابع لمنظمة الجات استعراضه لتنفيذ الترتيبات الخاصة باللحم البقرى. فقد تناول المجلس وجماعة تحليل الأسواق التابعة له المسائل المتعلقة بالسياسات والتي تهم البلدان الأعضاء بصورة خاصة، كما توسع في تغطيته لأسواق أنواع اللحوم الأخرى. ومع ذلك، فلم يحدث أى تقدم حتى الآن فيما يتعلق بالأهداف الأخرى لهذه الترتيبات، مثل التوسع في التجارة وتحريرها.

١٩-٨ كذلك واصل المجلس الدولي لمنتجات الألبان التابع لمنظمة الجات ولجانته الثلاث استعراض تنفيذ الترتيبات الدولية لمنتجات

والهينيكين والاباكا والكوير، بما فى ذلك منافسة الالياف الصناعية والمواد الأخرى لها. وقررت الجماعة الاحتفاظ بمدى السعر الاشارى لالياف الاباكا والابقاء على آلية تحذير اذا تجاوزت الأسعار المدى المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة. ووافقت الجماعة على قائمة المشروعات التى ستعرض على الصندوق المشترك.

٢٦-٨ واستعرضت الجماعة الفرعية الخاصة بالبلدان المنتجة للسيزال والهينيكين التابعة للجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالالياف الصلبة (اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠) التطورات التى حدثت فى موسم السيزال ١٩٨٩-١٩٩٠ ولاحظت ان تطورات الأسعار فى الاسواق العالمية كانت فى حدود الأسعار الاشارية التى اوصى بها فى الاجتماع السابق. وبناء على ذلك فقد اوصت الجماعة الفرعية الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالالياف الصلبة بالاحتفاظ بالأسعار الاشارية لدبارة البيانات المصنوعة من السيزال والقنب عند ١٧ دولارا للباله العادية تسليم الموائى الرئيسية، وعند ٥٤٥ دولارا للطن للالياف البرازيلية من الدرجة الثالثة، وعند ٦١٥ دولارا للطن لالياف شرق أفريقيا بدون درجة، تسليم موائى أوروبا للمصنعين الاخيرين.

٢٧-٨ وعقدت اللجنة الفرعية الخاصة بتجارة الاسماك المنبثقة عن لجنة مصايد الاسماك فى المنظمة دورتها الثالثة فى شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٠. وبعد ان استعرضت اللجنة الفرعية التطورات الاخيرة للصندوق المشترك للسلع الأساسية، بحثت مقترحات المشروعات الاقليمية والاقليمية الواردة فى برنامج المعونة الفنية والخاصة بالسلع السمكية وتنمية اسواقها.

٢٨-٨ ويدعو الخط التوجيهى رقم ٨ ايضا الى اتخاذ الاجراءات "لضمان حصول البلدان المستوردة، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض، على الامدادات الغذائية بشروط معقولة، وعلى الخصوص فى اوقات نقص الاغذية على مستوى العالم". وقد برزت قضية حصول البلدان المستوردة على الامدادات الغذائية بشروط معقولة فى جولة مفاوضات اوروغواى، حيث اشارتها مجموعة الدول المستوردة الصافية للاغذية والتى تشعر بقلق كبير من أن يؤدي تحرير التجارة الى ارتفاع أسعار الاغذية كما اثبتت دراسات عديدة. وكان من بين ما طالبت به البلدان المستوردة الصافية للاغذية الأطراف الأخرى فى الجات، هو أن " تخفف من عبء الأسعار المرتفعة على واردات البلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية وعلى موازين مدفوعاتها" و " النهوض بطاقات هذه البلدان لى تزيد من

باستهلاك الشاي، والترويج للشاي، وتحسين جودته، وتغليف الشاي وتعبئته.

٢٢-٨ وعندما اجتمعت الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالموز فى مدينة ماديرا فى شهر يونيو/حزيران ١٩٩١، وافقت بالاجماع على المشروعات المقترحة لبحوث وتطوير الموز، كما وافقت على مجالات البحوث المختلفة وطلبت تقديمها الى الصندوق المشترك للسلع الاساسية بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تمويلها من الحساب الثانى.

٢٣-٨ وواصلت الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون (مارس/آذار ١٩٩٠) رصدها للأسواق والتطورات الاساسية، واصدرت توصياتها الهامة للحكومات، فى اطار الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون الدولى فى قطاع البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية، بهدف "ضمان توسع متوازن فى الانتاج والاستهلاك والتجارة فى هذا القطاع"، "وتحقيق اسعار مستقرة الى حد معقول، لمصلحة المستهلك والمنتج، والمحافظة على مثل هذه الاسعار" و "تشجيع التنمية المتناسقة لأسواق العالم بهدف تلافى اى عوامل تثير الاضطراب فى التجارة الدولية". وطلبت الجماعة من الامانة اعداد برامج للبحوث والتطوير فى مجال جوز الهند، والفلو السودانى، ونخيل الزيت ومنتجات هذه السلع حتى يمكن تمويلها من الصندوق المشترك للسلع الاساسية.

٢٤-٨ وازاء الاستقرار المتزايد فى اسواق الارز، فقد طلبت الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالارز (مارس/آذار ١٩٩٠) من البلدان المتقدمة المصدرة ان تتوقف عن اى زيادة فى انتاجها من الارز فى فترات الوفرة لكي تتلافى احتمال اغراق الاسواق فى الموسم التالى. كما اعربت الجماعة عن اسفها للعدد الكبير من البلدان النامية التى لاتملك ارزا يكفى لسد احتياجاتها الغذائية، فى سنة تتوافر فيها الامدادات من الارز وتنخفض فيها المعونة الغذائية منه. وحثت الجماعة البلدان المتقدمة على الاحتفاظ بمستوى المعونة الغذائية لسد العجز الغذائى فى البلدان النامية. وفيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الاساسية، فقد طلبت الجماعة اعداد الوثائق الخاصة بمعايير وألويات المشروعات المتعلقة بالارز حتى يمكن تقديمها للتمويل من الحساب الثانى من الصندوق.

٢٥-٨ استعرضت الجماعة الحكومية الدولية الخاصة بالالياف الصلبة (اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٠) وضع الاسواق والتوقعات قصيرة الاجل للسيزال

الخط التوجيهى رقم (٩)

"يجب على البلدان النامية أن تروج وتوسع التجارة فى السلع الغذائية والزراعية، وكذلك التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها طبقا للقرارات التى اتخذتها هذه البلدان فى هذا الشأن، ضمن برنامج "عروشة" للاعتماد الذاتى بصورة جماعية واطار المفاوضات الذى اقره الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة الـ٧٧ فى فبراير/شباط ١٩٧٩ وغير ذلك من المحافل الدولية. وسوف يقدم المجتمع الدولى الدعم والمساعدة الملائمين لجهود البلدان النامية".

١-٩ لم تكن التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية خلال الثمانينات بنفس القوة التى كانت عليها خلال السبعينات. ولكن من الواضح أن هذا النوع من التجارة فيما بين البلدان النامية كان ينبع خلال الحقبين المذكورتين من قوى السوق فى المقام الاول. اذ يبدو أن ترتيبات التعاون الاقتصادى الخاصة فيما بين البلدان النامية لم يكن لها سوى أثر محدود على التجارة الزراعية، حيث أن التجارة فيما بين هذه المجموعة ظلت ضئيلة نسبيا، وكان معدل نموها أقل من معدل نمو التجارة الزراعية لأعضاء المجموعة بشكل عام. ومن أسباب هذا البطء التكاملى المحدود والقاعدة الضيقة للمنتجات الزراعية للبلدان الأعضاء، وعدم رغبة البلدان فى زيادة اعتمادها على مصادر خارجية لامدادات الاغذية ما لم يكن هناك مكاسب اقتصادية واضحة من وراء ذلك. كما أن الاحجام عن تحويل التجارة من مصادر الامداد المربحة الى اسواق التصدير كان من بين تلك الأسباب، وخاصة عندما تكون هناك ترتيبات للتجارة التفضيلية مع البلدان المتقدمة، مثل معاهدة لومى المعقودة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وحصص السكر الأمريكية. ومع ذلك فقد ظهرت علامات مشجعة فى نهاية العقد، ولاسيما تنشيط التكامل الاقتصادى على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى، وبدء تنفيذ النظام العالمى للتجارة التفضيلية بين البلدان النامية. ولم يقدم المجتمع الدولى سوى دعم متواضع للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية. ولكن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية واصل توسعه. فقد اتخذت بعض البلدان النامية خطوات من جانبها لتحرير

انتاجها الزراعى". كما يشعر عدد كبير من البلدان النامية بالقلق من احتمال انخفاض المعونة الغذائية، الذى قد ينجم عن انخفاض الفوائض فى البلدان الرئيسية المتبرعة بها. وبناء على ذلك فقد اقترحت البلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية ان "تأخذ منظمات التمويل الدولية فى حسابها زيادة اسعار الاغذية المستوردة عندما تتفاوض بشأن برامج المواءمة الهيكلية، مع ضرورة ان تتسم هذه البرامج بقدر اكبر من المرونة". كما طالب الاقتراح بالتعويض على شكل مبيعات اغذية بشروط ميسرة، ومنح مالية، وتحسين فرص دخول الاسواق، وزيادة المعونة الغذائية، وتخفيض خدمات الديون. اما الجوانب المتعلقة بالحصول على المعونة الغذائية وعلى الاحتياطى الدولى من اغذية الطوارئ فسوف تناقش تحت الخطتين التوجيهيين رقم ١٠ ورقم ١١.

البلدان المصدرة والمنتجة داخل الاقليم. وفي حالة بعض المنتجات المعينة، كانت المنافسة على الجودة والأسعار مسألة هامة. والحقيقة أن التجارة بين البلدان النامية قد زادت بسرعة على المستوى الاقليمي، حيث لا يوجد تعاون اقتصادي فيما بين هذه البلدان في مجال التجارة، عنه على المستوى الاقليمي حيث توجد ترتيبات للتعاون التجاري بالفعل. أما في حالة تجمعات التكامل الاقتصادي فان التجارة مع البلدان التي من خارج المجموعة الاقليمية كانت تزيد - كما سبق أن ذكرنا - بصورة أسرع مما تزيد به بين البلدان الاعضاء في هذه المجموعة.

٤-٩ ولكن هذا الأداء النشط الذي شهدته السبعينات بشكل عام، لم يستمر في الثمانينات. فقد انخفض نمو التجارة الزراعية في العالم انخفاضاً حاداً الى أقل من ٣ في المائة سنوياً خلال سنوات ١٩٨٢/١٩٨٠ الى ١٩٨٨/١٩٨٦، كما انخفض مجموع الصادرات الزراعية للبلدان النامية وكذلك التجارة الزراعية فيما بين هذه البلدان. أما أسباب هذا الانخفاض فهي معقدة، بالإضافة الى أنها تختلف من بلد الى آخر. ومع ذلك، فمن بين هذه الأسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية، وهو نتيجة ثانوية في أغلب الأحيان للموامة الهيكلية التي استلزمته مشكلة الديون، وزيادة الاضطرابات في نظام التجارة الزراعية في العالم، ثم تراجع عملية التكامل الاقليمي. وكان للظروف الاقتصادية التي حدثت في مطلع الثمانينات بالذات تأثيرها المدمر على التجارة داخل الاقليم. ففي بعض الحالات كانت الاجراءات المقيدة التي كان يعتقد في الاصل أنها ذات طبيعة قصيرة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي حدثت في بداية الثمانينات، مازالت تطبق حتى الآن. وقد احتفظت التجارة فيما بين البلدان النامية بنصيبها من التجارة الزراعية العالمية عند مستوى يربو قليلاً على ٩ في المائة (الجدول ٢-٩). وبالمثل ظلت منتجاتها الزراعية التي صدرتها الى البلدان النامية الأخرى عند مستوى ثابت هو ٣١ في المائة فيما بين ١٩٨٢/١٩٨٠ و ١٩٨٨/١٩٨٦. أما الصورة بالنسبة للواردات فقد كانت انشط قليلاً. حيث مثلت التجارة فيما بين البلدان النامية ٣٨ في المائة من مجموع الواردات الزراعية في ١٩٨٨/١٩٨٦ بعد أن كانت ٣٥ في المائة فقط في ١٩٨٢/١٩٨٠.

٥-٩ وبالنسبة للاقليم، فان الجدول ٣-٩ يبين أنه لم تحدث أي تغييرات ملموسة في السنوات الأخيرة. فقد ظل اقليم الشرق الأقصى واقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مصدرين صافيين للمنتجات

التجارة، فى الوقت الذى اتخذت فيه عدة خطوات لاصلاح التجارة الزراعية على مستوى العالم، وهو ما قد يودى الى ترسيخ الاساس لزيادة التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية. وعلى نطاق اعم، فان تقرير هيئة الجنوب المعنون "تحديات تواجه الجنوب" الذى نشر عام ١٩٩٠، يضع استراتيجية وبرامج يمكن ان يكون لها اثرها البعيد فى دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب الى الامام فى مجالات السياسات، وتنمية الموارد البشرية، والشؤون المالية، والتجارة، والامن الغذائى، والعلم والتكنولوجيا.

التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

تدفق التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية

٢-٩ زاد مجموع صادرات البضائع من البلدان النامية بنسبة ١٣ فى المائة فى عام ١٩٨٩، فى الوقت الذى زادت فيه الواردات بنسبة ٩ فى المائة فقط. ولكن التجارة فيما بين البلدان النامية نفسها لم تكن بنفس القوة. فقد انخفض مجموع تجارة البضائع فيما بين بلدان الجنوب انخفاضاً حاداً فى النصف الاول من الثمانينات. وفى عام ١٩٨٩ انتعشت هذه التجارة لتصل الى ١٧١٣ مليار دولار، متجاوزة بذلك ما حققته عام ١٩٨٠، ومؤكدة الاتجاه نحو الزيادة الذى بدأ فى عام ١٩٨٧. ومع ذلك فان التجارة فى الاغذية والخامات الزراعية فيما بين البلدان النامية، لم تساير التجارة فى المنتجات الأخرى.

٣-٩ وقد زادت التجارة الزراعية فى العالم فى السنوات العشر الواقعة بين عام ١٩٧٠/١٩٧٢ و ١٩٨٠/١٩٨٢ بنسبة تقرب من ١٥ فى المائة سنوياً بالاسعار الجارية، وكان هذا القطاع من انشط القطاعات التجارية (الجدول ٩-١). بل ان التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية كانت اكثر نشاطاً، اذ انها حققت زيادة بنسبة ١٩ فى المائة سنوياً. فقد ارتفع نصيب التجارة فيما بين البلدان النامية من مجموع الصادرات الزراعية للبلدان النامية من ٢١ فى المائة فى ١٩٧٠/١٩٧٢ الى ٣١ فى المائة فى ١٩٨٠/١٩٨٢، عاكساً بذلك هذا النشاط الواضح. ولكن الجزء الاكبر من التجارة السلعية فيما بين البلدان النامية فى السبعينات كان يقوم على اساس التكامل الطبيعى، أى أن المنتجات المطلوبة لاتنتج - سواء كلها أو أغلبها - الا فى البلدان النامية، كما يقوم على القرب الجغرافى وعلى تشابه انماط الانتاج والاستهلاك فى

الزراعية الى البلدان النامية الاخرى فى الثمانينات، بينما ظل اقليما افريقيا والشرق الأدنى مستوردين صافيين للمنتجات الزراعية من البلدان النامية الاخرى. وكما يتضح من الجدول ٩-٤، فان مشاركة بلدان اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى التجارة الزراعية داخل الاقليم قد انخفضت بصورة مستمرة من ٣٠ فى المائة فى ١٩٧٢/١٩٧٠ الى ٢٠ فى المائة فقط فى ١٩٨٨/١٩٨٦، بينما زاد نصيب اقليم الشرق الاقصى بصورة مستمرة ليصل الى ٦٢ فى المائة فى ١٩٨٨/١٩٨٦. وقد ظل ما يقرب من نصف التجارة الزراعية التى تجرى فيما بين البلدان النامية يحدث داخل الاقليم نفسه.

التكامل الاقتصادى الاقليمى

٩-٦ زاد مجموع تجارة البضائع بين أكثر من ٤٠ من التجمعات أو الترتيبات الاقتصادية التعاونية فيما بين البلدان النامية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى أواخر الثمانينات، وان كانت التجارة داخل المجموعة الواحدة قد ظلت دون نصيبها من هذه التجارة بالنسبة لأغلب التجمعات، وفى بعض الحالات كانت أقل من قيمتها التى سجلتها عام ١٩٨٠. وكما يبين الجدول ٩-٥، فان مجموعات التكامل الاقتصادى فى البلدان النامية لم تحقق سوى نجاح محدود فى توسيع التجارة داخل المجموعات، وخاصة فى الثمانينات. فلم تزد التجارة داخل أى مجموعة عن ١٨ فى المائة من مجموع التجارة عام ١٩٨٨. وبالنسبة لأغلب المجموعات، فقد وصل نصيب التجارة داخل المجموعة الى ذروته فى عام ١٩٨٠، ثم بدأ يميل الى الانخفاض قليلا بعد هذا التاريخ، وان كان مجموع قيم هذا النوع من التجارة تجاوز فى عام ١٩٨٨ المستويات التى كان قد حققها عام ١٩٨٠. ورغم عدم وجود بيانات مقارنة بالنسبة للتجارة الزراعية، فليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بان أنماط هذا النوع من التجارة كانت مختلفة كثيرا عن مجموع تجارة البضائع خلال الفترة المذكورة.

٩-٧ وقد ظهر اهتمام كبير فى الآونة الأخيرة فى البلدان النامية بالتكامل فى مجالى الاقتصاد والتجارة، ربما بدافع تحرك البلدان المتقدمة نحو تكوين كتل تجارية اقليمية، مثل برنامج السوق الواحدة الذى وضعته المجموعة الاقتصادية الأوروبية، واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، والتى يبدو أنها ستشمل المكسيك أيضا كما أن مبادرات التكامل الاقتصادى شبه الاقليمية - مثل البروتوكولات التى وقعت بين البرازيل والأرجنتين عام ١٩٨٦ والتى

الجدول ١-٩ : موجز حركة التجارة الزراعية العالمية ١٩٧٠/١٩٧٢،
و ١٩٨٠/١٩٨٢، و ١٩٨٦/١٩٨٨

من	الى	العالم	البلدان النامية (١)	البلدان المتقدمة (٢)
<u>العالم</u>				
القيمة (بمليارات الدولارات بالأسعار الجارية)				
	١٩٧٢/١٩٧٠	٧١ر٨	١٢ر٧	٥٨ر٧
	١٩٨٢/١٩٨٠	٢٨٤ر٩	٧٥ر٤	٢٠٧ر٨
	١٩٨٨/١٩٨٦	٢٣٥ر٨	٨٠ر١	٢٥٥ر٧
معدلات النمو (بالنسبة المئوية سنويا)				
	١٩٧٢/١٩٧٠ الى ١٩٨٢/١٩٨٠	١٤ر٨	١٩ر٥	١٣ر٥
	١٩٨٢/١٩٨٠ الى ١٩٨٨/١٩٨٦	٢ر٨	١ر٠	٣ر٥
<u>البلدان النامية (١)</u>				
القيمة (بمليارات الدولارات بالأسعار الجارية)				
	١٩٧٢/١٩٧٠	٢٢ر٧	٤ر٧	١٧ر٧
	١٩٨٢/١٩٨٠	٨٤ر٩	٢٦ر٣	٥٨ر٠
	١٩٨٨/١٩٨٦	١٠٠ر٥	٣٠ر٧	٦٩ر٨
معدلات النمو (بالنسبة المئوية سنويا)				
	١٩٧٢/١٩٧٠ الى ١٩٨٢/١٩٨٠	١٤ر١	١٨ر٨	١٢ر٦
	١٩٨٢/١٩٨٠ الى ١٩٨٨/١٩٨٦	٢ر٩	٢ر٦	٣ر١
<u>البلدان المتقدمة (٢)</u>				
القيمة (بمليارات الدولارات بالأسعار الجارية)				
	١٩٧٢/١٩٧٠	٤٩ر١	٨ر٠	٤٠ر٩
	١٩٨٢/١٩٨٠	٢٠٠ر٠	٤٩ر١	١٤٩ر٨
	١٩٨٨/١٩٨٦	٢٣٥ر٣	٤٩ر٤	١٨٥ر٩
معدلات النمو (بالنسبة المئوية سنويا)				
	١٩٧٢/١٩٧٠ الى ١٩٨٢/١٩٨٠	١٥ر١	١٩ر٩	١٣ر٩
	١٩٨٢/١٩٨٠ الى ١٩٨٨/١٩٨٦	٢ر٧	٠ر١	٣ر٧

ملحوظة: يتضمن اجمالي التجارة الزراعية منتجات مصائد الأسماك ومنتجات الغابات حسب التعريف الوارد في التصنيف الدولي الموحد للتجارة (المنقح) (27+28)-(2+4+1+0)، وهذا التعريف يختلف قليلا عن التعريف المستخدم في الكتاب السنوي الذي تصدره المنظمة عن التجارة. جميع القيم محسوبة على أساس تسليم ظهر السفينة.

(١) تشمل البلدان النامية بلدان التخطيط المركزي في آسيا

(٢) تشمل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية

المصدر: معلومات التجارة العالمية، وثيقة داخلية صادرة عن المنظمة، ١٩٩١،
ونشرة الاحصاءات الشهرية التي تصدرها الأمم المتحدة، مايو/أيار ١٩٩٠.

الجدول ٣-٩ : حصة التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية
ضمن اجمالي التجارة الزراعية

١٩٨٨/١٩٨٦	١٩٨٢/١٩٨٠	١٩٧٢/١٩٧٠	
(نسبة مئوية)			
حصة التجارة فيما بين البلدان النامية في:			
٩٦	٩٢	٦٥	- التجارة الزراعية العالمية
٣٠٦	٣١٠	٢٠٧	- صادرات البلدان النامية
٢٨٢	٢٤٩	٢٧٠	- واردات البلدان النامية

المصدر: نفس مصدر الجدول ١-٩

الجدول ٣-٩ : التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية

(بالأسعار الجارية)

١٩٨٨/١٩٨٦	١٩٨٢/١٩٨٠	١٩٧٢/١٩٧٠	
صادرات	الفرق	صادرات	الفرق
واردات	الفرق	واردات	الفرق
..... بحلايين الدولارات			
١ ٦٦٨-	٢ ٦٨٢	٢ ٠١٤	١ ٠٠٥-
٢ ٢٨٧	٢ ٦٧٦	٦ ٩٦٣	٢ ٦١٠
٢ ٤١٨-	٥ ٦٠٤	٢ ١٨٦	٢ ٧١٣-
١ ٠٤٢	١٤ ٥٢٧	١٥ ٥٦٩	١ ٠٢٤
اقتصاديات التخطيط			
٧٥٧	٢ ٩٠٨	٣ ٦٦٥	١ ٠٨٤
			١ ٨٨٢
			٢ ٩٦٧
			٢٥٨
			٢٨١
			٥٣٩
المركزي في آسيا			
			٢٥٨
			٢٨١
			٥٣٩
المجموع			
صفر	٣٠ ٣٩٧	٣٠ ٣٩٧	صفر
			٢٦ ٢٧٩
			٢٦ ٢٧٩
			صفر
			٤ ٦٩٦
			٤ ٦٩٦

المصدر: نفس مصدر الجدول ١-٩

الجدول ٤-٩ : التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية حسب الاقاليم

(بالأسعار الجارية)

١٩٨٨/١٩٨٦	١٩٨٢/١٩٨٠	١٩٧٢/١٩٧٠	
بملايين	%	بملايين	%
الدولارات		الدولارات	
٦٨	١ ٠٥٥	٦٧	٨٨٤
٢٠٤	٢ ١٧٩	٢٤٢	٣ ٢١٤
١٠٥	١ ٦٣١	١٢٢	١ ٦٠٩
٦١٧	٩ ٦٣٢	٥٦٨	٧ ٤٩٧
اقتصاديات التخطيط المركزي			
٠٧	١٠٥	-	-
			٠٥
			١
المجموع			
١٠٠٠	١٥ ٦٠٢	١٠٠٠	١٣ ٢٠٤
			١٠٠٠
			٢ ٨٢٦

المصدر: نفس مصدر الجدول ١-٩

التعريفات الجمركية فيما بين البلدان النامية التي صدقت على هذا النظام. ومن بين الاهداف المنشودة لهذا النظام تخفيض التعريفات الجمركية بنسب تتراوح بين ١٠-٢٠ في المائة، وتبادل التيسيرات، ومواصلة العمل على تخفيض الحواجز غير التعريفية أمام البلدان النامية الأخرى. وقد استمر التقدم فى الاجتماعات التالية للجنة المشاركين فى هذا النظام، والجهاز الرئاسى، بالتركيز أساسا على وضع آليات تنظيمية، مثل الأمانة، والمسائل المالية، بما فيها إقامة حساب أمانة لهذا النظام العالمى يديرها الأونكتاد، والعمل على زيادة عدد الأعضاء الداخليين فى هذا النظام.

٩-١٢ ولاشك أن مناخ التجارة الدولية هو عنصر هام يتحكم فى فرص نجاح أى جهود قد تبذل لزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية. وسوف توفر عملية اصلاح التجارة الزراعية العالمية - التى تدور الآن فى جولة مفاوضات أوروغواى - اطارا آمنا للتجارة، كما ستحد من منافسة الصادرات المدعومة من البلدان المتقدمة، ولو انه لم يتحقق أى شئ حتى الآن. ومن أسباب انعدام النمو فى التجارة الزراعية بين البلدان النامية سياسة الحماية، كما جاء عند استعراض الخط التوجيهى رقم ٧. فقد أدى الدعم الحكومى الكبير للمنتجات الزراعية فى البلدان المتقدمة الى حدوث فوائض فى أغلب الأحيان، وهى الفوائض التى يتم تصريفها باللجوء الى دعم الصادرات مع ما يسببه ذلك من انخفاض الأسعار فى الأسواق العالمية. وقد أدى هذا الوضع الى منافسة حامية فى الأسعار سواء فى أسواق البلدان النامية أو المتقدمة. كما أن انخفاض الأسعار فى الأسواق العالمية بسبب منافسة الصادرات المدعومة قد أدى فى أغلب الأحيان الى احباط عملية تنمية الطاقات الانتاجية فى البلدان النامية. كذلك فان عدم وجود فرصة لدخول الأسواق فى البلدان النامية والمتقدمة على السواء، مازال يعرقل تنمية التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية. وقد نفذت عدة بلدان نامية برامج لتحرير التجارة بصورة منفردة، ولو أنها ليست نابعة من برامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أو لاستهداف بالتحديد تنمية التجارة فيما بين هذه البلدان، وذلك فى اطار تنمية الاقتصاد الوطنى أو برامج المواءمة الهيكلية عادة أو كلاهما معا.

٩-١٣ وربما أعطت برامج الأفضليات التجارية (نظام الأفضليات المعمم) التى تنفذها البلدان النامية شيئا من التشجيع للتجارة فيما بين البلدان النامية بتشجيعها للاستثمارات الموجهة للتصدير، واقتصاديات الحجم الكبير، والتحسينات المؤسسية. ومع ذلك، وكما سبق أن ذكرنا فى

سيكون لها نتائج بعيدة المدى وآثار ملموسة على انماط التجارة والاستثمار، بما في ذلك المجال الزراعي، بل انها توسعت بالفعل مؤخرا لتشمل البلدان المجاورة بفضل مبادرة "Mercosur". وبالنسبة لبلدان الانديز، فان السوق المشتركة لبلدان الانديز حصلت على دفعة قوية في ١٨/٥/١٩٩١ عندما أكد رؤساء الدول الاعضاء نيتهم في اقامة منطقة تجارة حرة في عام ١٩٩٢، مع فتح سوق مشتركة كاملة بحلول عام ١٩٩٥. وفي شهر مايو/ايار ١٩٩٠ بدأت الدول الاعضاء في اتفاقية بانجكوك مفاوضات لزيادة حجم التجارة التفضيلية، والتوسع في المنتجات التي تدخل في الاتفاقية، وتوسيع نطاق التعاون التجاري. ومن الاضافات الجديدة في ترتيبات التجارة التفضيلية بين البلدان النامية، اتحاد المغرب العربي الذي انشئ عام ١٩٨٩ والذي يضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

٨-٩ وقد بذلت بعض التجمعات الافريقية - مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربى افريقيا واتحاد نهر مانو ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا وجنوبها - جهودا لتوسيع نطاق عضويتها وتشجيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين اعضائها. كما بدأ الاتحاد الاقتصادي لدول غربى افريقيا في تنفيذ برنامج في ١٩٩٠ لتحرير التجارة.

٩-٩ وقد وقعت معاهدة لانشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مدينة ابوجا بنيجيريا في شهر يونيو/حزيران ١٩٩١ بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية. وتنص المعاهدة على ازالة جميع الحواجز التجارية، وعلى وسائل أخرى لتيسير التجارة الحرة داخل القارة بنهاية القرن الحالى. وتقدم المنظمة مساعداتها في هذا الصدد لمنظمة الوحدة الافريقية في اعداد بروتوكول عن الزراعة لهذه المعاهدة، بالاضافة الى برنامج موحد للزراعة الافريقية.

١٠-٩ يركز برنامج العمل للتسعينات الذى اصدره مؤتمر الامم المتحدة الثانى المعنى بأقل البلدان نموا في شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٠ على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقنى فيما بين اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية، بما في ذلك زيادة فرص دخول منتجات اقل البلدان نموا الى الاسواق الاقليمية واقامة المشروعات التعاونية، بالاضافة الى تسويق هذه المنتجات ضمن نظم التجارة التفضيلية.

١١-٩ وفي شهر ابريل/نيسان ١٩٨٩، بدأ تنفيذ النظام العالمى للتجارة التفضيلية، معلنا بذلك بدء تنفيذ التيسيرات متعددة الاطراف في

١٦-٩ وبصورة عامة، فإن مشروعات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تتفق أهدافها العامة مع الأهداف القطرية وتكون الالتزامات بالموارد فيها محدودة، قد أثبتت أنها أكثر نجاحا واستمرارية، الأمر الذي يوحى بضرورة اعطاء الأولوية للأعمال التي تعود بفائدة سريعة وتوزع بالتساوي. ومن بين المجالات التي تحصل على اهتمام متزايد يوما بعد يوم مشروعات الإدارة الجماعية للموارد المشتركة ومن أجل مواجهة الأخطار المشتركة. فعندما تشترك الدول في حقوق ملكية مشتركة لموارد شحيحة، كما هو الحال في البحيرات وأحواض الأنهار المشتركة، فإن تحقيق المصلحة القطرية الخاصة دون ضابط قد يسفر عن سوء استخدام هذه الموارد بالافراط في استغلالها (كما هو الحال عند الافراط في الصيد) واستنزاف هذه الموارد قبل الأوان، وهو أمر يرجع جزء منه الى عدم امكانية تقسيم هذه الممتلكات المشتركة.

التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية

١٧-٩ ان التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية يزيد من حجم التعاون العالمى وينهض بنوعيته، وذلك من خلال تجميع القدرات والموارد بصورة اقتصادية، فى الوقت الذى يحتضن فيه اعتماد البلدان النامية على ذاتها بصورة فردية وجماعية. فقد اكتسبت البلدان النامية بمرور السنين خبرات وتقنيات يمكن أن تفيد غيرها من البلدان النامية بصورة مباشرة. وقد اكتسبت الحركة نحو اقتسام مثل هذه الخبرات والتقنيات دفعة جديدة فى الثمانينات. فقد كان للوعى العالمى الذى خلقه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية الذى عقد فى بوينس آيرس بالارجنتين (١٩٧٨) تأثير ايجابى على توجيه سياسات وبرامج البلدان النامية - سواء بصورة فردية أو جماعية - من خلال آليات مثل مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز. ولقد كان للدور الداعم للنظام الانمائى فى الأمم المتحدة اهميته الحيوية فى هذا المضمار.

١٨-٩ وظهرت أهمية بالغة لاقامة آليات مؤسسية مثل شبكات العمل كادوات لنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات. فقد اكتشفت البلدان النامية أنه لى يكون لاعمال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية أثر طويل المدى ولكى تكون قابلة للاستمرار، فلا بد لها من اطار مؤسسى. وقد اتخذت شبكات العمل أشكالاً ومناهج مختلفة، بحسب موضوعها وقدرات المؤسسات الأعضاء وآليات التمويل. وقد غطت شبكات

الخط التوجيهى رقم ٧، فان مشروعات نظام الافضلويات المعمم ظلت محدودة بشكل عام باستبعادها لبعض السلع أو بعض البلدان أو كلاهما معا.

آفاق التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

١٤-٩ تعتبر امكانيات نمو التجارة فيما بين البلدان النامية امكانيات كبيرة، رغم الصعوبات التاريخية فى تحويل امكانيات النمو هذه الى حقيقة واقعة. فالبلدان النامية، بما يتسم به من زيادة سريعة فى عدد سكانها، وتوسعها العمرانى، ومرونة الطلب النسبى على الاغذية تنطوى على اسواق واعدة ومطرده الاتساع للاغذية والمنتجات الزراعية. ولقد شهدت المحافل الدولية مناقشات مكثفة لاعادة النشاط لعملية التكامل الاقتصادى فى البلدان النامية وزيادة الاستثمارات والتجارة فيما بين البلدان النامية. كما سعت اغلب المشروعات التى تتمثل فى اطار التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الى التوسع فى التجارة، وان لم تحظ العلاقة الوثيقة بين التجارة والانتاج بالاهتمام الكافى. وقد بذلت محاولات قليلة حتى الآن لصياغة برامج مشتركة لزيادة الانتاج الزراعى، ووضع سياسات زراعية مشتركة أو لتنسيق السياسات القطرية بهدف توسيع التبادل التجارى، وتنفيذ مثل هذه البرامج. كما تواجه ترتيبات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لتوسيع التبادل التجارى عقبات بسبب نقص المرافق المالية ومرافق البنى الاساسية اللازمين سواء للتجارة أو لتطبيق اجراءات ذات صفة تجارية لتشجيع الانتاج. فحجم الموارد المالية التى يمكن تجميعها - وخاصة فى تجمعات البلدان ذات الدخل المنخفض - ضئيل للغاية. كما تسببت اختناقات النقل ونقص معلومات الاسواق فى عرقلة التوسع فى التجارة فيما بين الاعضاء فى المجموعات.

١٥-٩ ولاشك ان اعادة النشاط للنمو الاقتصادى فى كثير من البلدان النامية هو عامل حاسم فى زيادة الواردات، وبالتالي زيادة فرص التجارة فيما بين البلدان النامية. ومن بين القضايا التى لها اهميتها فى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وعملية التكامل الاقتصادى فى التسعينات، تلك القضايا الناشئة عن عملية المواءمة الهيكلية، والتى تعكس فى اغلب الاحيان سياسات الاقتصاد العام من زاوية اهداف التنمية والتكامل على المدى البعيد، والتى تحد من الواردات من اجل حماية موازين المدفوعات. كما حدث فى بعض الاحيان ان حدث انخفاض فى النمو الاقتصادى كنتيجة اولية لبرامج المواءمة الهيكلية.

الانمائي والتي تحتوي على عناصر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تشتمل على مشروعات لادارة المراعى فى الجزائر والاردن والعراق والمغرب وسورية وتونس، ومشروعات عن بقول الاغذية والحبوب الخسنة للمناطق الاستوائية وشبه الاستوائية من آسيا. كما استخدم برنامج التنمية والتنسيق الزراعى دعما من ارقام التخفيض الاشارى بين الاقاليم لاقامة اربعة مراكز رئيسية للتعليم والتدريب والبحوث (واحد فى آسيا والآخر فى امريكا اللاتينية والثالث فى افريقيا والرابع فى البحر المتوسط) وهى المعاهد التى تطورت لتصبح شبكة مشتركة بين الاقاليم لتربية الاحياء المائية، لها برنامج لتنسيق اعمالها. وقد وقعت نحو ٣٠ بلدا (١٠ فى افريقيا، و ٤ فى الشرق الاذنى وأوروبا، و ٧ فى آسيا والمحيط الهادى، و ٩ فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى) اتفاقيات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتنفيذ مشروعات شاملة لتبسيط استخدام موارد ارقام التخطيط الاشارى لاغراض التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

٢٢-٩ ومن بين المجالات الأخرى المتاحة أمام الأعمال التي تتم في إطار التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية مواجهة الأخطار المشتركة للآفات المهاجرة، مثل الجراد، أو الأمراض التي تصيب البشر والحيوانات مثل التريبانوزوما، والتي يمكن أن تنتشر عبر الحدود القطرية. والأعمال القطرية لمكافحة الآفات والأمراض تعود بالفائدة على البلاد، ولكنها أيضا تعود على البلدان المجاورة بفائدة يصعب أو يستحيل تسديد ثمنها. والنتيجة، هي أن الجهد الذي يبذل في مكافحة من أجل احتياجات داخلية بحتة يكون أقل من الجهد المثالى على مستوى المجموعة أو الاقليم. ومثل هذه الاعتبارات لها أهميتها أيضا في ظل الأطار الأوسع لحماية البيئة، وصيانة الموارد، واستمرارية الانتاج الزراعى.

٢٣-٩ كما أن التعاون في مجال الامدادات واستخدام المدخلات له أهميته في التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تقدم البذور للمزارعين من خلال مشروع اقليمي لتحسين المحاصيل الأساسية في بلدان السهل. وقد عقدت المنظمة مشاوره بين الخبراء فى اقليم آسيا والمحيط الهادى فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ لتاهيل الوضع الراهن للميكنة الزراعية فى الاقليم، ووضع مقترحات لتطويرها والتعاون المتبادل بين بلدان الاقليم. كما ناقشت البلدان التي شاركت فى الحلقة الدراسية العملية شبه الاقليمية التي عقدت عام ١٩٨٩ حول ادارة المبيدات فى منطقة غرب افريقيا، المشكلة الخطيرة للتخلص من

التعاون الفنى التى تحصل على دعم المنظمة والتى تربط مؤسسات البلدان النامية الاعضاء، مجموعة كبيرة من الموضوعات مثل الموارد الطبيعية، وتحسين المحاصيل، والصناعات الزراعية، والثروة الحيوانية، والتسويق الزراعى، والغابات، ومصايد الأسماك. فى اقليم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى مثلا، تقدم المنظمة دعماً لعشرين شبكة من المؤسسات القطرية، كما تقدم تيسيرات لصياغة البرامج المشتركة وتنفيذها، والقيام بالبحوث، وتبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا.

٩-١٩ والبرنامج الاقليمى لتطوير الطاقة المستمدة من الأخشاب فى آسيا - وهو فى مرحلته الثانية الآن (١٩٨٩-١٩٩٣) - هو برنامج تعاونى اقليمى يضم ١١ بلدا لتطوير موارد الوقود التى تعتمد على الخشب لتلبية احتياجات المنازل والصناعات الصغيرة من الطاقة. وقد اقام المشروع شبكة تعاونية اقليمية فعالة، أصبحت تضم الآن ٣٠٠٠ شخص ومؤسسة من وكالات الطاقة والوكالات الحرجية. كما تقدم المنظمة الآن دعماً لثلاث من شبكات تسويق الاغذية فى اطار برنامج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى آسيا، والشرق الأدنى، وشمال افريقيا، وشرق افريقيا وجنوبها، لتشجيع تبادل التجارب والخبرات الفنية فيما بين وكالات التسويق فى البلدان المختلفة. ويتضمن استعراض البرنامج العام للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ دراسة مفصلة عن شبكات التعاون التقنى.

٩-٢٠ ولاشك أن تبادل الخبرات فى معالجة قضايا التنمية الريفية ونقل التقنيات المناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية يتيح فرصة فريدة للتعاون. وتغضى الجهود التعاونية مجالات مثل البحوث الخاصة بنظم الزراعة، وتطوير الغاز الحيوى، والآلات الزراعية، والائتمان الريفى، والتسويق، والمشاركة الشعبية. ويبين الدعم الذى تقدمه المنظمة لمراكز التنمية الريفية الاقليمية أهمية مثل هذا التعاون فى النهوض بأهداف التنمية الريفية للبلدان النامية من خلال آليات تنظيمية تعاونية. فقد صمم مركز التنمية الريفية المتكاملة فى آسيا والمحيط الهادى مثلاً أكثر من ٢٠ مشروعاً للبحوث تتراوح بين دراسة عن التوازن بين الريف والحضر وبين تخطيط وإدارة برامج لتنمية القبائل، وقام بتنفيذ هذه المشروعات بالفعل.

٩-٢١ وتتيح المشروعات المشتركة بين البلدان التى يدعمها النظام الانمائى فى الأمم المتحدة فرصاً أمام البلدان النامية لاقتسام التجارب والتقنيات. فالمشروعات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة

البرامج العامة للمعونة الموجهة للأعمال الإقليمية وشبه الإقليمية. ولكن هذا الدعم يحتاج إلى تعزيز. ويلعب دعم النظام الإنمائي في الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دورا تحفيزيا، ولكن قدرته في هذا المجال محدودة بمحدودية الموارد المتاحة له. فالنظام يمول الأعمال التي تتم بمقتضى هذا النوع من التعاون من الميزانيات العادية لمختلف هيئاته وأجهزته ووكالاته المتخصصة، وكذلك من خلال أرقام التخطيط الاشاري، وموارد البرنامج الخاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦-٩ وقد ساهمت موارد البرنامج العادي، بما في ذلك موارد برنامج التعاون التقني في المنظمة، مساهمة ملموسة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، فقد تعاونت المنظمة مع حكومة غانا في تنظيم حلقة دراسية عن التجارب المستفادة من مشروعات التنمية الريفية في غرب أفريقيا، واشترك في هذه الحلقة ٥٥ شخصا من الوكالات والمنظمات العاملة في مجال التنمية الريفية في غامبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون. وكانت الحلقة ترمي إلى تحديد أثر مشروعات التنمية الريفية على حياة المستفيدين المفترضين، وتبادل الخبرات في صياغة مشروعات التنمية الريفية وتنفيذها، بهدف معرفة عوامل نجاحها وفشلها باستخدام مشروعات حقيقية في هذه المنطقة. وكانت إحدى الحلقات الدراسية التي ساهمت فيها المنظمة قد أقرت بضرورة تنظيم حلقة دراسية عملية في منغوليا للاستفادة من تجارب هذا البلد الذي يعتبر أكثر بلدان العالم اعتمادا على الاقتصاد الرعوي. وبناء على ذلك فقد عقدت حلقة دراسية عملية بدعم من برنامج التعاون التقني في مدينة اولان باتور عام ١٩٩٠، حضرها مشاركون من أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا. وتعتبر هذه الحلقة الخطوة الأولى نحو تعريف هذه التجربة للبلدان المعنية، وتبادل الخبرات مع مختلف البلدان، وإقامة شبكة للتنمية الريفية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الكميات الكبيرة من المبيدات التي انتهت فترة صلاحيتها ولم تعد لازمة. وقام مشروع الأسمدة في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا بإنشاء مصانع لإنتاج الأسمدة في المنطقة، بينما قام المسؤولون في غينيا بيساو بزيارة مشروع برنامج الأسمدة في غامبيا للاستفادة من التجربة الناجحة لتوزيع الأسمدة والمساعدات الائتمانية. وكمثال على التعاون فيما بين الأقاليم، فقد قامت جمعية كبار المزارعين الوطنيين في اندونيسيا - عندما تعرضت أفريقيا للجفاف والمجاعة - بتقديم مدخلات زراعية وسمكية مثل البذور والأسمدة والمبيدات وأبقار الحليب ومعدات الحطب وشبكات صيد السمك والمحركات وغيرها من الأدوات اللازمة لمساعدة المزارعين وصيادي الأسماك في أفريقيا.

٢٤-٩ ولقد تعرضت الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى عدة عقبات، مثل نقص البنى الأساسية كإعدام وسائل الاتصال المباشرة مثلا. كما كان عدم معرفة أي معلومات عما هو متاح في البلدان النامية الأخرى عقبة خطيرة ثانية. فحتى الآن مازالت المعلومات والاتصالات بين الجنوب والجنوب تمر عادة بالشمال، وهي إحدى نتائج الماضي. ولا بد من التغلب على هذه الصعوبات بإجراءات مختلفة. فلا بد من تقديم الدعم لإنشاء وتعزيز نظم المعلومات القطرية وجمع المعلومات والبيانات وإدارتها فيما يتعلق بالقدرات والطاقات المتاحة في كل بلد. ويمكن ربط ذلك بالتالي بالشبكات شبه الإقليمية والإقليمية والأقليمية والعالمية، بحيث يصبح في مقدورها تلبية طلبات البلدان النامية بسرعة وكفاءة. وتقوم نظم المعلومات في المنظمة مثل نظام كارييس ونظام أجرييس ونظام الإعلام عن العلوم المائية ومصايد الأسماك بدور هام في هذا المضمار. كما تساعد المنظمة البلدان النامية في توفير قدراتها واحتياجاتها في نطاق اختصاصها.

٢٥-٩ وكانت المشكلات المالية للبلدان النامية - ولاسيما تلك التي تلزمها لتغطية التكاليف الخارجية لعمليات التبادل في نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - عقبة أخرى في هذا المضمار. وقد استطاعت بعض البلدان - رغم الصعوبات التي تواجهها - تخصيص مبالغ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ميزانياتها الوطنية لتغطية المصروفات المحلية. ومن بين هذه البلدان الأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين ومصر والسلفادور والهند واندونيسيا ومدغشقر وماليزيا وباكستان والفلبين وتركيا ويوغوسلافيا. وهناك بعض البلدان النامية التي تقدم الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن

الاستهلاك البشرى للحبوب فى حالات نقص الانتاج. ولعل الاتفاق العام على تجنب مثل هذه الاجراءات خلال الازمات الغذائية سيكون بمثابة اداة فعالة لتعزيز الامن الغذائى العالمى. ويجب على البلدان، فى حالات النقص الحاد والواسع النطاق فى توافر الاغذية، ان تبحث فى اتخاذ التدابير المبينة فى جدول الاعمال الذى وضعته المنظمة للتشاور والنظر فى الاجراءات الممكنة اتخاذها لمعالجة حالات النقص الحاد والواسع النطاق فى الاغذية".

١-١٠ تحقق تقدم كبير صوب ايجاد بيئة للامن الغذائى العالمى الفعال فى بعض المناطق لكنه لا يزال محدودا فى مناطق اخرى. وبالاجمال، فان الامدادات العالمية من الحبوب، بما فى ذلك المخزونات، زادت لكن لم تشارك جميع البلدان والاقاليم فى مثل هذه الزيادة. كذلك فان مشكلة تمكين الفقراء من الحصول على الاغذية لاتزال تثير قضايا رئيسية فى مجال الامن الغذائى حتى فى البلدان التى افلحت فى زيادة امداداتها. فبالنسبة للبلدان النامية ككل، زادت الامدادات من الاغذية الاساسية بصورة مطردة طول عقد الثمانينات، ولقد زاد اجمالى انتاج الحبوب بمقدار الثلث خلال العقد المذكور. كما ان صافى واردات البلدان النامية، ابان نفس الفترة، زاد بنسبة ١١ فى المائة ليرتفع من ٧٩ الى ٨٨ مليون طن. ومع ذلك، فان الزيادة السكانية حالت دون تحويل هذه الزيادة الى زيادة مكافئة فى نصيب الفرد من الاغذية المتاحة، كما اشرنا الى ذلك فى اطار الخط التوجيهى رقم (١) وبيناها فى الجدول (١-٦).

٢-١٠ ووصلت المخزونات العالمية من الحبوب، كنسبة من مجموع الاستخدام، الى مستوى قياسى بلغ ٢٧ فى المائة فى عام ١٩٨٧، فى اعقاب مواسم جيدة متتالية على الصعيد العالمى. لكن ذلك اعقبه ثلاث سنوات قل خلالها الانتاج الاجمالى من الحبوب عن حجم الاستخدام، الامر الذى استلزم السحب من المخزونات المتراكمة. وعلى ذلك فقد تراجعت المخزونات العالمية من الحبوب من ٤٥٦ مليون طن فى ١٩٨٧، الى ٣٠١ مليون طن فى ١٩٩٠، "اي ما يمثل ١٧ فى المائة من الاستخدام. ونتيجة لجودة المحصول فى موسم ١٩٨٩/١٩٩٠، فقد اشارت التقديرات الى ارتفاع ضئيل فى المخزون ليصل الى ١٨ فى المائة من الاستخدام فى ١٩٩١ (انظر الجدول ١-١٠). ومع أن هذا يعتبر تغيرا مباشرا الا انه يثير السؤال عما اذا وصل الاقتصاد العالمى من الحبوب الى نقطة تحول اخرى فى

الخط التوجيهى رقم ١٠

"ينبغى اتخاذ اجراءات لتحقيق الامن الغذائى العالمى بصورة فعالة. ويجب على جميع البلدان أن تساهم فى تحقيق الامن الغذائى العالمى وأن تشترك على قدر امكانياتها، فى الاحتفاظ بمخزونات عالمية من الحبوب على المستوى العالمى تقدر بحوالى ١٧ الى ١٨ فى المائة من الاستهلاك العالمى السنوى(١). ويجب بذل جهود متضافرة لعقد اتفاقية دولية جديدة للحبوب تهدف الى المساهمة فى استقرار الاسواق وتعمل على تحسين حالة الامن الغذائى، ووضع نظام منسق دوليا بشأن الاحتياطات الغذائية التى يحتفظ بها على المستوى القطرى. وكاجراء مؤقت، يجب على البلدان أن تتخذ فى وقت مبكر اجراءات الملاءمة لتنفيذ، على اساس طوعى، خطة عمل المنظمة الخاصة بالامن الغذائى العالمى. ويجب على صندوق النقد الدولى أن يستمر ضمن اطار تسهيلات التمويل التعويضى التى يقدمها، فى توفير مزيد من الدعم لموازن المدفوعات لمواجهة ارتفاع تكاليف الحبوب التى تستوردها البلدان الاعضاء. ويجب أن يتحقق على الفور الرقم المستهدف للاحتياطى الدولى من اغذية الطوارئ والبالغ ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب. ويجب على جميع البلدان، أن تساهم فى هذا الاحتياطى أو أن تزيد مساهمتها فيه، ولاسيما البلدان التى تساهم فيه حتى الآن. ويجب أن يظل الاحتياطى عند مستوى ٥٠٠ ٠٠. وينبغى النظر فى وقت مبكر فى الاقتراحات الخاصة بتدعيم الاحتياطى لمواجهة احتياجات حالات الطوارئ فى المستقبل. ويجب على البلدان أن تتجنب الاجراءات التى تؤثر على قدرة البلدان النامية فى تغطية احتياجاتها الأساسية من الحبوب مما قد يؤدى الى تدهور مستوى

(١) انظر تقرير الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة بشأن الامن الغذائى العالمى (CCP:GR75/9) الصادر فى اغسطس/آب ١٩٧٥، وكذلك تقرير لجنة الامن الغذائى العالمى فى دورتها الخامسة (CL 78/10).

التغيرات الدورية من الفوائض الى القلة فى الامدادات ثم تكرر الدورة من جديد.

١٠-٣ ومن المتوقع ان يتمثل معظم الزيادة فى المخزونات المرحلة من الحبوب من مخزونات القمح التى تحتفظ بها البلدان المتقدمة، وبخاصة كندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، والى حد اقل، المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وستحتفظ البلدان المصدرة الرئيسية للحبوب بنحو ٤١ فى المائة من المخزونات العالمية المتوقعة بحلول نهاية موسم ١٩٩٠/١٩٩١، مقابل ٣٩ فى المائة فى السنة السابقة. كذلك ستحقق البلدان النامية، بالاجمال، زيادة صافية فى المخزونات، وان كانت فى حدود ٣ ملايين طن فقط، فى عام ١٩٩١. فضلا عن ذلك فان هذه الزيادة تعكس، اساسا، وضع المخزونات فى البلدان الآسيوية، وبخاصة مخزونات الصين والهند، بينما يتوقع ان تنخفض، مرة اخرى، مخزونات امريكا اللاتينية وافريقيا فى عام ١٩٩١. وبالاجمال، فان التقديرات تنبئ بان تمثل المخزونات الاجمالية لدى البلدان النامية نحو ٤٢ فى المائة من المخزونات العالمية فى نهاية موسم ١٩٩٠/١٩٩١ مقابل ٤٤ فى المائة فى نهاية ١٩٨٩/١٩٩٠.

١٠-٤ وفى معظم البلدان النامية، لاتزال المخزونات تقل عن المستويات المرغوبة والضرورية لحمايتها فى مواجهة الاخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغيرها التى تتعرض لها هذه البلدان. ومع ان غالبية تلك البلدان قد اقرت، تمشيا مع مبادئ التعهد الدولى وخطة العمل الخاصة بالامن الغذائى العالمى، سياسات قطرية بشأن المخزونات برمتها او تكوين المخزونات الكافية، فانها لم تستطع تنفيذ هذه السياسات وتكوين مخزونات كافية نظرا لعدم كفاية الانتاج المحلى والافتقار الى العملة الاجنبية لاستيراد الكميات التى يحتاجون اليها. كما نظر الى تكوين المخزونات الحكومية على انه لايتفق مع المبادرات الرامية الى تحرير الاسواق المحلية وهى المبادرات التى اصبحت ظاهرة شائعة فى العديد من البلدان النامية فى السنوات الاخيرة. وبوجه عام، فان الاتجاه نحو التغيير، فيما يتعلق بتكوين المخزونات القطرية، قد تمثل فى تزايد امتناع الدولة عن تحمل مسؤولية اعباء الجزء الاكبر من تكوين هذه المخزونات. وقد ادى هذا، فى بعض الحالات، الى تخفيف قبضة المؤسسات شبه الحكومية عن المخزونات والى اعادة تنظيم ادارة المخزونات ذاتها.

١٠-٥ ويلاحظ ان فكرة تثبیت الاسواق وتحسين حالة الامن الغذائى، عن طريق ايجاد نظام منسق للاحتياجات الغذائية القطرية، لم تطرح

المخزونات العالمية، لكنه أخذ يتفاقم كمشكلة تتعلق ببعجز المجموعات الحساسة عن الحصول على الامدادات الغذائية لأسباب من بينها ضعف قوتها الشرائية (انظر اللفظ التوجيهي رقم ٦) والعقبات اللوجستية في وجه نقل الامدادات. وفي هذا الصدد، تبذل منظمة الأغذية والزراعة المحاولات لتحسين تقديرات جانب الطلب من حالة الأمن الغذائي، لاسيما عن طريق النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر برصد طائفة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، من بينها أسعار الحبوب والأغذية الأخرى في أسواق الحضر والريف، ومستويات المخزونات لدى التجار والفلاحين، وبلوغ الأسواق، ومعدلات الأجور في المناطق الحضرية والريفية، ومبيعات الأراضي والأصول الأخرى، ومعدلات السحب من القطيع للذبح، والتحركات السكانية، والاستهلاك من الأغذية غير التقليدية، ومعدلات سوء التغذية، والوفيات الناجمة عن الجوع.

٩-١٠ ان انشاء وتعزيز النظم القطرية للانذار المبكر وكذا خطط الاستعداد، من شأنها أن تمكن البلدان من الحصول على معلومات مسبقة عن حالات النقص الغذائي الممكنة ومن ثم معالجة النتائج المترتبة على هذه الحالات بطريقة أفضل. وتبذل المنظمة جهودا مكثفة في هذه المجالات لاسيما في مساعدة البلدان المعرضة لاختراق في المحاصيل. ففي اوائل عام ١٩٩١، كان هناك ٢٤ مشروعا للانذار المبكر (منها ٢١ مشروعا قطريا و ٣ مشروعات اقليمية) قيد التنفيذ اضافة الى ١٣ مشروعا قيد الاعداد. وعقدت حلقات عملية عن برامج الاستعداد القطرية، ونظم الانذار المبكر، لفائدة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، مكنت البلدان من تبادل الخبرات القطرية في تحديد حالات الطوارئ الغذائية ومعالجتها. ومن أجل مواجهة مثل هذه الحالات في البلدان النامية، وتعزيز أمنها الغذائي طويل الأمد، تتعاون هذه البلدان كذلك في تدعيم خططها الإقليمية وشبه الإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي.

١٠-١٠ ويمثل الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الآلية الدولية الوحيدة (بالإضافة الى المجموعة الفرعية الضئيلة من الموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمي) التي انشئت خصيصا لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية. والحد الأدنى السنوي المستهدف لهذا الاحتياطي هو ٥٠٠ ألف طن من الحبوب تغطيه تبرعات الجهات المانحة ويجب أن يقدم ثلثه، على الأقل، بصورة نقدية. وقد أمكن تغطية الرقم المستهدف للاحتياطي، لأول مرة، في عام ١٩٨١ ثم أصبح يغطي في السنوات التالية حتى عام ١٩٨٨. غير أن الموارد العامة ظلت تقل كثيرا عن احتياجات الطوارئ في معظم السنوات، لاسيما وأن قدرا متزايدا من موارد الاحتياطي أصبحت تخصص

للمناقشة كبنء رثيسى فى المحافل الدولية فى الماضى القريب. فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠، وافق مجلس القمح الدولى، من حيث المبدأ، على تمديد كل من اتفاقية تجارة القمح لعام ١٩٨٦، واتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦، سنتين أخريين، حتى ١٩٩٣/٦/٣٠، علما بأن هاتين الاتفاقيتين تمثلان جزءا من اتفاقية القمح الدولية الراهنة. ويشار الى ان اتفاقية تجارة القمح لعام ١٩٨٦، لم تتضمن أى احكام اقتصادية كما ان مجلس القمح الدولى، الذى يدير كلتا الاتفاقيتين، يعتبر مجرد محفل دولى لتبادل المعلومات.

٦-١٠ وعن البلدان المصدرة الرئيسية للحبوب، يشار الى ان احتياطى الولايات المتحدة من القمح للأمن الغذائى ومقداره ٤ ملايين طن، والذى انشئ فى عام ١٩٨١، لا يزال سارى المفعول. وقد اتضحت فائدة هذا الاحتياطى عندما سحب منه ٥١ مليون طن فى عام ١٩٨٨ و مليونان آخران فى عام ١٩٨٩، للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة فى مجال المعونة الغذائية دون الافراط فى السحب من المخزونات التجارية. وقررت الحكومة الأمريكية فى الآونة الأخيرة تجديد هذا الاحتياطى. اضافة الى ذلك، فقد تقرر ان يتم فى المستقبل، وطبقا للقانون الجديد لعام ١٩٩٠ المتعلق بالاغذية والزراعة والصيانة والتجارة، تجديد الاحتياطى بكامله فى غضون ١٨ شهرا من تاريخ عملية السحب.

٧-١٠ وبالاجمال، وعلى الرغم من انكماش امدادات الحبوب فى السنوات القليلة الأخيرة، فان حالة الأمن الغذائى العالمى، كما تعكسها مستويات اسعار الحبوب الدولية، لم تستدع قلقا شديدا. ومن جهة أخرى، فان حالة الأمن الغذائى لاتزال، فى بعض الاقاليم والبلدان، شديدة التقلب، لاسباب اهمها: الاضطرابات الاهلية، وندرة فرص العمل والكسب، وعدم ملاءمة السياسات القطرية، وعدم ملاءمة البيئة الاقتصادية الخارجية. وتعتبر هذه الاسباب ممالءة تثير القلق بشأن تلبية الاحتياجات من الاغذية والمستلزمات الاساسية الأخرى لأولئك الذين يعانون من الأمن الغذائى. وفى حالات الطوارئ استجاب المتبرعون فعلا بتعهداتهم بتقديم المعونة الغذائية، لكن المعونات الغذائية المتاحة لاتزال تقل عن الاحتياجات المتزايدة. اضافة الى ذلك، فان تسليم الامدادات المتعهد بها للسكان المتفرجين قد أعيق بسبب المشكلات اللوجستية فى البلدان المتبرعة والمتلقية على السواء.

٨-١٠ وعلى هذا النحو، فان الأمن الغذائى العالمى بدأ يتضاءل كمشكلة تتعلق بالامدادات الغذائية العالمية وبلاستقرار عموما وبمستويات

مرفق تمويل الحبوب للاستعراض، لآخر مرة، فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠ كجزء من مرفق التمويل التعويضى وتمويل الطوارئ التابع لصندوق النقد الدولى (انظر ايضا الخط التوجيهى رقم ٨). ومددت فترة مرفق تمويل الحبوب حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ لكن عمليات السحب منه لاتزال تخضع لحدود اجمالية للسحب تطبق على جميع اشكال التمويل التعويضى.

١٠-١٢ اما حصول البلدان المستوردة للاغذية، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض، على الامدادات الغذائية بأسعار معقولة فيمكن أن يتأثر بنتائج جولة أوروغواى الخاصة بالمفاوضات التجارية متعددة الاطراف. ويعالج الخط التوجيهى رقم (٨) القضايا ذات العلاقة والاستجابات المحتملة.

لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين التي تزايدت باطراد. وبناء على قرار لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها فقد تم تقسيم موارد الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ والمجموعة الفرعية لموارد البرنامج العادية المخصصة للطوارئ الى مجموعتين اثنتين يخصص الجزء الأكبر منهما لتغطية احتياجات عمليات اللاجئين المستديمة. وعلى هذا النحو، ورغم الاهتمام بتغطية احتياجات عمليات اللاجئين المستديمة، فقد تضاءلت بشدة قدرات الاحتياطي الحالي كالية متعددة الاطراف لمعالجة بقية حالات الطوارئ الغذائية، بالقياس بالموارد المتاحة له. وفي ضوء هذه المشكلات، فقد خضع الاحتياطي للاستعراض في الدورة الحادية والثلاثين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في مايو/ايار ١٩٩١. وقد وافقت هذه اللجنة على ضرورة الابقاء على الحد الأدنى المستهدف للاحتياطي وقدره ٥٠٠ ألف طن. ومن ناحية أخرى، ارجأت اللجنة اتخاذ أى قرارات بشأن المقترحات الأخرى المتعلقة بتدعيم المركز النقدي للاحتياطي وبالاجراءات التي تضمن الاستجابة بصورة أسرع. وسوف تناقش اللجنة هذه المقترحات من جديد في دورتها الثانية والثلاثين في ديسمبر/كانون ١٩٩١.

١٠-١١ ولقد بدأ، منذ عام ١٩٨١، تنفيذ مرفق تمويل الحبوب التابع لصندوق النقد الدولي، لكن عمليات السحب في اطار هذا المرفق كانت محدودة. وبلغ مجموع عمليات السحب في السنوات التسع من تنفيذ هذا المرفق ١٦ عملية بلغت قيمتها ١٩٢٤٢٣ مليون من حقوق السحب الخاصة، بينما لم يتجاوز عنصر استيراد الحبوب ٧٤٢٣٣ مليون من حقوق السحب الخاصة. وبلغت مسحوبات بلدان الدخل المنخفض من هذا العنصر مجرد ١٧٩ مليون من حقوق السحب الخاصة. وهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تفسر ضآلة الاستخدام الفعلي لهذا المرفق، من بينها تدهور الأسعار العالمية للحبوب في الثمانينات واستخدام البلدان المصدرة الرئيسية للأشكال المختلفة لاعانات التصدير التي ربما أتاحت، للبلدان المستوردة، مصادر بديلة للتمويل. إضافة الى ذلك، فإن مخصصات المعونة الغذائية من جانب البلدان المتبرعة كانت، الى حد ما، أكثر استجابة لمتطلبات الاستيراد المتباينة من قبل المستفيدين، لاسيما فيما يتعلق باحتياجات الطوارئ. ومع ذلك، فإن الأحكام التقييدية المضمنة في هذا المرفق نفسه، وبخاصة تلك التي تقضى بادماج التكاليف الزائدة الناجمة عن واردات الحبوب مع الزيادات المتحققة من عائدات التصدير، كثيرا ما منعت البلدان المعنية من الاستفادة من هذا المرفق عندما اعترضتها زيادات في التكاليف ناجمة عن واردات الحبوب. وخضع

١-١١ بلغت قيمة المعونة الغذائية من البلدان الأعضاء فى لجنة المعونة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (والتي تقدم معظم المعونة الغذائية) نحو ٣١١٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ اى اقل بمقدار ٦٧٩ مليون دولار عن الرقم القياسى الذى سجل فى عام ١٩٨٨ وقدره ٣٧٩٨ مليون دولار (الجدول ١-١١). ولم تتجاوز المعونة الغذائية المقدمة من بلدان لجنة المعونة الانمائية، فى عام ١٩٨٩ نسبة ٦٧ فى المائة من صافى صرفياتها من المعونة الانمائية الرسمية، وهى اقل نسبة تسجل فى الثمانينات. وفى الواقع، فان هذه النسبة اخذت بالتناقص منذ عام ١٩٨٥ وقتما كانت تزيد على ١٠ فى المائة من صافى صرفيات بلدان لجنة المعونة الانمائية من المعونة الانمائية الرسمية.

٢-١١ وبعد ان زادت نسبة قيمة المعونة متعددة الاطراف من مجموع المعونة الغذائية الى حوالى ٢٥ فى المائة فى عام ١٩٨٨، انخفضت الى ١٩ فى المائة فى عام ١٩٨٩ وهى اقل نسبة تسجلها فى الثمانينات. ومن ناحية اخرى، فان نسبة المعونة الثنائية من مجموع المعونة الغذائية، تحسنت بوجه عام. ويلاحظ ان اكثر من ثلاثة ارباع المعونة الغذائية الثنائية تقدم الآن كمنح (وهو ما يعادل تقريبا نسبة المنح الى مجموع المعونة الانمائية الرسمية الثنائية) مقابل نحو ٥٠ فى المائة فى اوائل السبعينات. وبالاجمال، فان نسبة المنح، الى مجموع المعونة الغذائية الثنائية ومتعددة الاطراف، بلغت ٨٤ فى المائة فى عام ١٩٨٩ مقابل ٦٥-٧٠ فى المائة فى بداية الثمانينات ونحو ٦٠ فى المائة فى بداية السبعينات.

٣-١١ وبلغ مجموع الشحنات من المعونة الغذائية على شكل حبوب فى ١٩٨٩/١٩٩٠ (يوليو/يونيو) (تموز/حزيران) نحو ١١٤ مليون طن وهو ما يتجاوز للسنة السادسة على التوالى الحد الأدنى السنوى المستهدف الذى اقره مؤتمر الاغذية العالمى من عام ١٩٧٤ والبالغ ١٠ ملايين طن. ويقل هذا المستوى كثيرا عن رقم الذروة الذى سجل فى ١٩٨٧/١٩٨٨ والبالغ ١٣٥ مليون طن، وان كان يزيد عن المستوى الذى سجل فى العام الماضى. وكما كان الشأن فى الماضى، فان القسم الاكبر من المعونة الغذائية على شكل حبوب قدمه عدد ضئيل من الجهات المتبرعة. فقد بلغ مجموع تبرعات الجهات الخمس الكبار (الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدانها الاعضاء، واستراليا، وكندا، واليابان) نحو ٩٧ فى المائة من مجموع المعونة الغذائية على شكل حبوب. وتم تقديم ١٩ فى المائة من هذه الشحنات عن طريق الوكالات متعددة الاطراف والوكالات غير الحكومية (الجدول ١١-٢).

الخط التوجيهى رقم ١١

"تعتبر المعونة الغذائية وسيلة انمائية مؤقتة. ويجب على المجتمع الدولى بأكمله أن يعمل على بلوغ الأهداف الحالية للمعونة الغذائية. وينبغى بذل جميع الجهود لطلب المساعدة من مساهمين جدد ولزيادة تعهدات المساهمين الحاليين. وبما أن تقدير الاحتياجات المقبلة من الحبوب قد يتجاوز، الى حد كبير، الرقم المستهدف الحالى أى ١٠ ملايين طن، ينبغى النظر فى مراجعتها صعوديا، على أن تؤخذ فى الحسبان الاحتياجات التى يقدر أنها تتراوح من ١٧ الى ١٨ مليون طن من الحبوب، وهى توفر مؤشرا مفيدا للاحتياجات الشاملة للمعونة الغذائية فى ١٩٨٥. وينبغى إعادة النظر فى هذا التقدير بصورة دورية (١). وعند النظر فى الاحتياجات السنوية للمعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥، ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان تقديرات منتجات الالبان البالغة ٣٠٠ ٠٠٠ طن وتقديرات الزيوت النباتية البالغة ٣٥٠ ٠٠٠ طن التى توفر مؤشرات مفيدة للاحتياجات السنوية. ويجب على البلدان التى تقدم المعونة الغذائية من هذه المنتجات أن تواصل جهودها، كما يجب على البلدان الأخرى القادرة أن تقدم مساهماتها، أو أن تنظر فى تقديم مساهمات لكى يمكن مواجهة الاحتياجات. ويجب أن تقدم المعونات الغذائية بصفة منحة أساسية، لمساعدة البلدان المستفيدة فى سعيها لتنمية زراعتها وكذلك فى حالات الطوارئ، وبذلك تعاونها فى تلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الفقيرة والمعرضة. ويجب على البلدان المتبرعة أن تنظر فى زيادة نسبة المعونات الغذائية التى توجه عبر برنامج الأغذية العالمى والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف. ويجب تحسين التخطيط المسبق وتحقيق تكامل أفضل بين المعونة الغذائية والمعونات المالية وغيرها من أشكال المساعدات الانمائية، والعمل على زيادة المعاملات ثلاثية الأطراف".

(١) تشير الدراسة التى أعدتها المنظمة "الزراعة عام ٢٠٠٠" الى أن الاحتياجات الى المعونة الغذائية فى ٩٠ بلدا ناميا، باستثناء الصين، ستزيد فى عام ١٩٩٠ الى ما يتراوح بين ١٥ و ٢٦ مليون طن.

٤-١١ ويستوقع أن يصل حجم شحنات المعونة الغذائية من الحبوب في ١٩٩٠/١٩٩١ الى مستوى يقارب مستواه في ١٩٨٩/١٩٩٠. كما ينتظر أن تزيد الشحنات الى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنحو ١٠ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، لكنها تظل أقل بكثير من الشحنات التي تلقتها هذه البلدان ابان الاعوام السابقة رغم حقيقة أن قدراتها على الاستيراد بشروط تجارية لاتزال، في العديد من الحالات، مقيدة بالمديونية الثقيلة والعوامل المعاكسة الأخرى. وسوف يصل حجم المعونة الغذائية من الحبوب، التي تتلقاها هذه البلدان، الى نحو ١٧ في المائة من مجموع وارداتها من الحبوب، وهو مستوى يتجاوز مستوى ١٩٨٩/١٩٩٠ لكنه يقل عن المتوسط العام الذي سجل في السنوات الأخيرة (١٩٨٥/١٩٨٦-١٩٨٧/١٩٨٨) الذي بلغ نحو ٢٠ في المائة. وفي ١٩٩٠/١٩٩١ ربما تزداد نسبة الشحنات من القمح والأرز نظرا لتراجع أسعارهما في الأسواق الدولية بالمقارنة مع أسعار الحبوب الخشنة.

٥-١١ وبعد أن زادت المعونة الغذائية من السلع من غير الحبوب بصورة ملحوظة في عام ١٩٨٨ لتصل الى ٣١ مليون طن، انخفضت في عام ١٩٨٩ الى ما يزيد قليلا عن مليون طن وبقية قريبة من هذا المستوى أيضا في عام ١٩٩٠. أما السلع الرئيسية من غير الحبوب فهي الزيوت النباتية ومنتجات الألبان. ومن جهة أخرى، شملت الشحنات من المعونة الغذائية كميات، تزايدت باطراد، من البقول والسكر والفواكه المجففة والأنواع الأخرى من الأغذية.

٦-١١ أما من حيث الجهات المتلقية للمعونة الغذائية فيشار الى أن الشحنات الى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، في ١٩٨٩/١٩٩٠، وصلت الى أقل مستوى لها منذ ١٩٨١/١٩٨٢. وفي ١٩٨٩/١٩٩٠ قدمت كميات كبيرة من المعونة الغذائية الى بلدان أوروبا الشرقية لمواجهة الصعوبات في الامدادات التي مولت، على العموم، من أموال الجهات المتبرعة من خارج ميزانياتها للمعونة الغذائية. وفي ١٩٨٩/١٩٩٠ أيضا، استأثرت أفريقيا بأعلى حصة اقليمية اذ تلقت ٤٠ في المائة من مجموع الحبوب وغير الحبوب. وحصلت آسيا على ٢٨ في المائة من الحبوب و ٣٢ في المائة من غير الحبوب، بينما حصلت أمريكا والكاريبى على ١٦ في المائة من الحبوب و ١٨ في المائة من غير الحبوب. وحملت بنغلاديش ومصر واثيوبيا والمغرب وموزامبيق والسودان والسلفادور، مجتمعة، على ٣٧ في المائة من مجموعات المعونات من الحبوب.

الجدول ١٣١١ - العمومية الإنشائية الرسمية والعمومية الإنشائية المقدمة من أعضاء لجنة العمومية الإنشائية (١)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	صافي المبيعات (٢)	
٤٦ ٦٧٩	٤٨ ١١٤	٤١ ٥٩٥	٣٦ ٦٦٣	٢٩ ٤٢٩	٢٨ ٢٤٢	٢٧ ٦١٥	٢٧ ٧٧٧	٢٥ ٥٥٠	٢٧ ٢٦٦	٢٢ ٨٢٠	مجموع العمومية الإنشائية الرسمية مجموع العمومية الإنشائية المقدمة من أعضاء اللجنة الإنشائية الرسمية (٣) منها: (١) متعددة الأقران (٤) (٢) متجانسة (٥) (٣) متجانسة مبلغ فروق	
٢ ١١٩	٢ ٧٩٨	٣ ٠٢٤	٣ ١٢٨	٣ ١١٣	٢ ٩٧٥	٢ ٥١٧	٢ ٤٧٣	٢ ٩٣٤	٢ ٦١٩	٢ ٦٩٢		
٥٨٩	٩٣٥	٦١٩	٦٨٨	٦٨٥	٦٨٧	٦١٥	٦١١	٦٢٩	٦٤٩	٤٨٢		
٢ ٥٢٠	٢ ٨٦٣	٢ ٤٥٥	٢ ٤٤٠	٢ ٤٢٨	٢ ٢٨٨	١ ٩١٢	١ ٨٦٣	٢ ٢٠٦	١ ٩٧٠	١ ٨١٠		
٢ ٠٢٠	٢ ٦١٥	١ ٨٠٨	١ ٧٢٩	١ ٥٥٦	١ ٥٩٧	١ ٢٠٦	١ ١٦٤	١ ٢٠٧	١ ٠٧٤	٩٧٥		
٥١٠	٦٤٨	٥٩٧	٧١١	٨٧٢	٦٩١	٧٠٦	٦٩٨	٩٩٨	٨٦٦	٨٢٥		
٦٧	٧٩	٧٢	٨٥	١٠٦	١٠٤	٩٢	٨٩	١١٥	٩٦	١٠٠		نسبة العمومية الإنشائية المقدمة من أعضاء اللجنة الإنشائية الرسمية
١٨٩	٢٤٦	٢٠٥	٢٢٠	٢٢٠	٢٣١	٢٤٢	٢٤٧	٢١٤	٢٤٨	٢١٠		نسبة العمومية الإنشائية المقدمة من أعضاء اللجنة الإنشائية الرسمية - الأقران التي تشمل العمومية الإنشائية المقدمة من أعضاء اللجنة الإنشائية الرسمية
٧٩٨	٧٧٤	٧٥٢	٧٠٩	٦٤١	٦٩٨	٦٣١	٦٢٣	٥٦٧	٥٤٥	٥٢٩		نسبة المتجم المتجانسة + متعددة الأقران إلى مجموع العمومية الإنشائية
٨٢٦	٨٢٠	٨٠٦	٧٧٢	٧٢٠	٧٦٨	٧٢١	٧١٨	٦٦٠	٦٥٨	٦٢٦		نسبة المتجم المتجانسة + متعددة الأقران إلى مجموع العمومية الإنشائية

- (١) لجنة العمومية الإنشائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
 (٢) مقتبسة من بيانات قمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.*
 (٣) تشمل مساهمات البلدان في لجنة العمومية الإنشائية للوكالات متعددة الأقران والتي ربما لا تتعادل مع الكليات الفعلية التي أدرجت فيها هذه الوكالات خلال السنوات النظرية.
 (٤) تشمل مساهمات المجموعة الاقتصادية الأوروبية المقدمة عن طريق الوكالات متعددة الأقران، لكنها لا تشمل المساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء عن طريق المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي أدرجت ضمن المتجم المتجانسة.
 (٥) تشمل المتجم المتجانسة المقدمة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

الجدول ٣-١١ التسليمات من المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الفئات
بما يعادلها من الحبوب بملايين الأطنان

المتوسطات السنوية للسنوات (يوليو/يونيو) (تموز/حزيران)

١٩٩٠/١٩٨٩-١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨١/١٩٨٠-١٩٧٩/١٩٧٨	فترة المعونة الغذائية
٦٨٨ (٥٦)	٦٨١ (٦٨)	البرامج (% من المجموع)
٣٠٠ (٢٥)	١٠٩ (٢١)	المشروعات
٢٢٤ (١٩)	١٠٠ (١١)	الطوارئ
١٢٢ (١٠٠)	٩٠ (١٠٠)	المجموع

تمثل الأرقام ما بين الأقواس نسبة مئوية من مجموع المعونة الغذائية .

الجدول ٢-١١ - شحنات المعونة الغذائية على شكل حبوب بولسوبونو (تموز/حزيران)

الجهات المتبرعة	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٩٠/١٩٨٩ (١)	١٩٩١/١٩٩٠ (٢)
..... ألف طن من معادل الحبوب (٣)						
الأرجنتين	٤٤	٢٤	٢٦	٢١	-	٣٥
استراليا	٣٤٥	٣٦٨	٣٥٥	٣٥٣	٣٥٥	٣٥٥
النمسا	٣٠	١٧	٢٧	٢١	١٨	٢٠
كندا	١ ٢١٦	١ ٢٤٠	١ ٠٦٢	١ ١٧٠	٩٣٠	١ ٠٠٠
الصين	٥٤					
المجموعة الاقتصادية الأوروبية						
منها:						
المجموعة	(٩١٧)	(٩٤٩)	(١ ٤٢٠)	(١ ٠٣٢)	(٢ ٥٤٧)	
اجراء قطري	(٢٩١)	(٣١٨)	(٢٧٧)	(٥٤٢)	(١٧٥)	
بلجيكا-لوكسمبرغ	(-)	(٢٤٩)	(٣٠٤)	(٧٤٧)	(١٤)	
الدانمرك	(٨٧٦)	(٢٥٦٣)	(٢١٦١)	(٢٧٩٧)	(١٦٩٦)	
فرنسا	(١٩٦٠)	(١٨٣٦)	(٣٠٠٢)	(٢٨٢٤)	(٢٥٨٩)	
المانسا	(١٤٢٢)	(٧٥٥)	(١٠٠٠)	(٥٥٣)	(٢٥٥)	
اليونان	(١٣٢)	(٤٧٧)	(٤٣٦)	(٤٣٦)	(-)	
إيرلندا	(١٢٥٣)	(١٣٢٣)	(١٣٦٤)	(١٦٨٢)	(٨٩٩)	
إيطاليا	(١٢٠٢)	(١٣٨٥)	(١٩٤١)	(٧٨٩)	(٩٨٣)	
هولندا	(٢٧٨)	(٢٣٥)	(٣٥٦)	(٣٩١)	(٢٥٣)	
إسبانيا	(٩٥٧)	(١٥٣٢)	(١٨٩٧)	(١٦١٠)	(٨٢٦)	
المملكة المتحدة						
فنلندا	٥	٤١	٣	٢٥	٢٧	٢٥
الهند	-	٧٥	-	-	-	-
اليابان	٤٥٠	٥٢٩	٥٦١	٤٤١	٤٣٠	٤٥٠
النرويج	٣١	٤٦	٥٢	٣٢	٣١	٣٠
المملكة العربية السعودية	٩٩	١١٥	١٦٦	١٠	٨	-
السويد	٦٩	٧٤	١١٥	١٣٢	٨٢	٤٠
سويسرا	٢٢	٥٨	٧٠	٦٤	٣٥	٣٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٦ ٦٧٥	٧ ٨١١	٧ ٩٤٦	٥ ٢٨٦	٦ ٤٤٧	٦ ٩٠٠
مشتريات برنامج الأغذية العالمي	٢٣	٢٢	٦٩	٢١	١٩	٥٠
آخرون	٢٦١	٢٢٥	٤٨٨	٤٩٣	٦٥	٣٠٠
مجموع الشحنات	١٠ ٩٤٩	١٢ ٦٠١	١٣ ٥٠٣	١٠ ٢٤٩	١١ ٣٩٠	١١ ١٨٠
منها:						
قمح	٧ ٩٦٠	١٠ ١٧١	١٠ ٧٠٨	٧ ٥٦٠	٧ ٨٧٥	٧ ٨٧٥
أرز	١ ١٧٥	١ ٠٧٢	١ ١١٨	٩٠٦	٦٩١	٦٩١
حبوب خشنة	١ ٨١٤	١ ٣٥٥	١ ٦٧٧	١ ٧٨٣	٢ ٨٢٣	٢ ٨٢٣
البلدان النامية	١٠ ٩٣٦	١٢ ٥٩٩	١٣ ٥٠٠	١٠ ٢٤٥	٩ ٨٠٨	٩ ٨٠٨
منها:						
أفريقيا	٥ ٩٠٤	٦ ٣٢٠	٦ ١٧٣	٤ ٧٢٤	٤ ٥٥٥	٤ ٥٥٥
آسيا	٣ ٣٧٨	٤ ٣٣٨	٤ ٧٥٠	٣ ٤٠٨	٣ ٢١٣	٣ ٢١٣
أمريكا اللاتينية	١ ٦٠٠	١ ٨٣١	٢ ٥٤٨	٢ ٠٠٧	١ ٧٨١	١ ٧٨١
بلدان نامية أخرى	٥٤	١١٠	٢٩	٩٦	٢١٩	٢١٩
بلدان الصن الغذائية ذات الدخل المنخفض	١٠ ٢١٦	١١ ٣٨٥	١١ ٩٦٧	٨ ٦٧٩	٧ ٩١٠	٨ ٨٠٠
منها:						
أفريقيا جنوب الصحراء	٣ ٨٧٢	٣ ٢٧٨	٣ ٧٢٢	٢ ٧١٥	٢ ٦٥٠	٢ ٦٥٠
قدمت عن طريق وكالات متعددة الأطراق (٤) - (ألف طن)	٢ ٩٦٩	٣ ٣٩٤	٣ ١٦٦	٢ ٩٠٣	٢ ١٦٢	٢ ١٦٢
- (في المضافة)	(٢٧١)	(٢٧٠)	(٢٢٧)	(٢٨٢)	(١٩٠)	(١٩٠)

المصدر: اقتبست من بيانات قدمتها الجهات المتبرعة، ومجلس القمح الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي وبقية المنظمات الدولية.

- (١) تخفف للتعديل.
- (٢) قدرت في جزء منها، على أساس الحد الأدنى للالتزامات في إطار اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٨، ومخصصات الميزانية والمصادر الأخرى.
- (٣) للتصحيح من المعونة الغذائية بالحبوب بمقابل الحبوب، فقد حبت شحنات القمح والأرز والحبوب الخشنة على أساس واحد مقابل واحد، أما بخصوص مشتقات الحبوب فقد استخدمت معاملات التحويل الملائمة لتحديد معادل الحبوب.
- (٤) تشمل الشحنات عن طريق الوكالات الدولية والوكالات غير الحكومية.

ضئيلة بالمقارنة مع الحبوب الأخرى. أما من حيث منشأ هذه السلع، فيلاحظ أن نحو ٦٥ في المائة اشترت في أفريقيا جنوب الصحراء، منها نحو ٦٠ في المائة في بلدان في الاقليم ليست مصدرة للحبوب عادة لكنها حققت فوائض عرضية تم بيعها.

١٠-١١ وبلغت قيمة مجموع التعهدات لبرنامج الاغذية العالمي للفترة ١٩٨٩/١٩٩٠، من قبل ٨٠ جهة متبرعة، نحو ٢١ مليار دولار أو ٨٦ في المائة من رقم التعهدات المستهدف وقدره ٢٤ مليار دولار. وبلغت القيمة الاجمالية للالتزامات الانمائية، من جانب برنامج الاغذية العالمي، في عام ١٩٩٠، نحو ٤٨٠ مليون دولار - وهي اقل مبلغ للالتزامات منذ عام ١٩٨٠. واستمر البرنامج يوجه معوناته الى اشد البلدان فقرا. أما من حيث القيمة، فقد حصلت بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، في عام ١٩٩٠، على ٨٦ في المائة من التزامات المعونة الانمائية الجديدة و ٨٥ في المائة من معونات الطوارئ و ٩٠ في المائة من المعونات للاجئين والنازحين المستديمين. وفي اطار المشروعات الانمائية، خصص البرنامج لتنمية الموارد البشرية نحو ٥٦ في المائة من مجموع التزاماته بهذه المشروعات بينما خصص الرصيد الباقي لدعم أنشطة التنمية الزراعية والريفية. وخصص البرنامج القسم الاكبر من التزاماته الانمائية، في عام ١٩٩٠، لاقليم آسيا والمحيط الهادى (١٦٤ مليون دولار، أو ٣٤ في المائة من المجموع) يليه اقليم افريقيا جنوب الصحراء (١٣٤ مليون دولار أو ٣٠ في المائة) ثم امريكا اللاتينية والكاريبي (١١٣ مليون دولار أو ٢٤ في المائة) ثم شمال افريقيا والشرق الادنى (٦٠ مليون دولار أو ١٢ في المائة).

١١-١١ وقدم البرنامج لعمليات الطوارئ واللاجئين نسبة متزايدة من موارده بلغت ٤٦٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠. وخصص من هذا المجموع التزامات لعمليات اللاجئين والنازحين المزممة بلغت ٣٣٥ مليون دولار، بينما بلغت الالتزامات لعمليات الطوارئ الأخرى، الناجمة عن اسباب طبيعية أو اصطناعية، نحو ١٣٢ مليون دولار. وفي اطار هذه الالتزامات الأخيرة، قدم البرنامج ما مجموعه ٢١٣ الف طن لاثنتين وثلاثين عملية طوارئ موزعة في ٣٠ بلدا في عام ١٩٩٠، ومولت هذه العمليات من موارد البرنامج ومن موارد الاحتياطي الدولى من اغذية الطوارئ. ويشار الى أن نحو ثلاثة ارباع مساعدات الطوارئ لغير عمليات اللاجئين والنازحين المزممة، في عام ١٩٩٠، خصصت لمواجهة الاحتياجات المترتبة عن الكوارث الاصطناعية كالحروب والاضطرابات الأهلية وغيرها. وكان التوزيع الجغرافى لهذه المساعدات (من حيث

٧-١١ واستمرت في السنوات الأخيرة الاتجاهات السابقة المتمثلة في تحول استخدام المعونة الغذائية نحو تلبية احتياجات الطوارئ. ففيما يتعلق بالمعونة الغذائية من الحبوب، هبطت المخصصات لدعم ميزان المدفوعات (المعونة الغذائية للبرامج) بنسبة ١٢ في المائة بين فترتي ١٩٧٩/١٩٧٨ - ١٩٨١/١٩٨٠ و ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٠/١٩٨٩. أما المعونة الغذائية للمشروعات فقد زادت بنسبة ٤ في المائة في نفس الفترة، بينما زادت المعونة الغذائية للطوارئ، التي تقدم تلبية للاحتياجات الغذائية العاجلة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والاصطناعية، بنسبة ٨ في المائة. وظلت المعونة الغذائية للبرامج تستأثر بالنسبة الكبرى (٥٦ في المائة) من تدفقات المعونة الغذائية من الحبوب في السنوات الأخيرة. أما المعونة الغذائية للمشروعات فقد كانت نسبتها نحو ٢٥ في المائة بينما كانت نسبة المعونة الغذائية للطوارئ نحو ١٩ في المائة (الجدول ١١-٣).

٨-١١ ومع أن معظم المعونة الغذائية تتأتى من الامدادات لدى المتبرعين أنفسهم، إلا أن بعض الكميات من هذه المعونة يتم شراؤها من السوق العالمية. وأن مجموعة جزئية من هذه المشروعات أصبحت تعرف بالمعاملات الثلاثية. وهذه يقصد بها تلك الأنواع من المعاملات التي تقدم فيها الجهات المتبرعة تبرعاتها نقدا لشراء السلع الغذائية في أحد البلدان النامية تمهيدا لتقديمها كمعونة غذائية لبلد نام آخر. كذلك تمول بعض البلدان المتبرعة المشتريات من السلع محليا في البلد المستفيد لاستخدامها كمعونة غذائية في أنحاء أخرى من نفس البلد. ففي الثمانينات اتسع نطاق المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية. وفي السنوات الأخيرة تم، من خلال هذه المعاملات، تقديم أكثر من مليون طن من الحبوب و ٨٠-١٠٠ ألف طن من السلع من غير الحبوب، بلغت قيمتها مجتمعة نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا. ومولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان نحو ثلاثة أرباع مجموع المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية. ومن بين البلدان الأخرى التي دعمت هذا النوع من المعونة الغذائية، استراليا والنمسا وكندا وفنلندا والنرويج والسويد وسويسرا. وأمكن شراء أكثر من نصف هذه المشتريات عن طريق برنامج الأغذية العالمي بموارده النقدية العادية ونيابة عن جهات التبرع الثنائي.

٩-١١ وبلغت الحبوب الخشنة نحو ثلثي حجم السلع من الحبوب التي مولت عن طريق المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية خلال ١٩٨٨/١٩٨٩، أما الأرز فقد بلغ نحو ٢٧ في المائة من المجموع، بينما كانت نسبة القمح

الخط التوجيهي رقم ١٢

"من أجل دعم التدابير التي تتخذها البلدان النامية لزيادة الاستثمار في الزراعة بدرجة كبيرة لابد من احداث زيادة كبيرة في المعونة الخارجية المقدمة من مصادر التمويل الثنائية ومتعددة الاطراف، حتى يمكن في وقت مبكر تحقيق الاحتياجات السنوية التي تقدر (بأسعار ١٩٧٥) بمبلغ ٨.٣ مليار دولار، منها ٦.٥ مليار دولار بشروط ميسرة، على ان تؤخذ في الحسبان تقديرات امانة المنظمة بان الاحتياجات الى المساعدات الخارجية بحلول عام ١٩٩٠ ستزيد الى ما بين ١١ مليار و ١٢ مليار دولار (بأسعار ١٩٧٥). ويجب تركيز قدر متزايد من المعونات الميسرة، سواء منها الثنائية او متعددة الاطراف، على البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي للجهات المتبرعة ان تتعهد بتقديم مبالغ كافية لتمويل النفقات المحلية، وان تواجه كلما امكن طلبات المشاركة المالية في النفقات المتكررة لتنفيذ مشاريع التنمية في القطاع الزراعي".

١٢-١ تشكل المساعدات الخارجية للزراعة التي قدمتها المصادر الرسمية الثنائية والمتعددة الاطراف للبلدان النامية لأغراض انمائية، جزءا من اجمالي المساعدات الخارجية لجميع القطاعات، التي تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باسم اجمالي التمويل الانمائي الرسمي. ولذا فقد يكون من المفيد اجراء استعراض وجيز لصادف تدفقات الموارد الكلية الى البلدان النامية من هذه المصادر، قبل الشروع في تحليل اتجاهات المساعدات الخارجية للزراعة ومستوياتها مقابل التقديرات، والمضمنة في الخط التوجيهي. وطبقا لآخر البيانات المتوافرة فان صافي تدفقات الموارد الكلية (باستبعاد اعباء الفائدة) تحت حساب التمويل الانمائي الرسمي التي حصلت عليها البلدان النامية، وصل في عام ١٩٨٩ الى ٦٩ مليار دولار، اي بزيادة تقدر بنحو ٥ في المائة عن عام ١٩٨٨ (١). ويعادل هذا المبلغ، بالأرقام الحقيقية، نفس مستواه في ١٩٨٦ ولكنه يقل بنسبة ٦ في

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التعاون الانمائي: تقرير ١٩٩٠ باريس، ١٩٩٠. والأرقام لعام ١٩٩٠ هي أرقام مؤقتة.

القيمة) كما يلي: ٨٥ فى المائة لثلاث وعشرين عملية فى أفريقيا جنوب الصحراء، و ١١ فى المائة لخمس عمليات فى شمال أفريقيا والشرق الأدنى، و ٢ فى المائة لثلاث عمليات فى آسيا والمحيط الهادى، و ٢ فى المائة لعملية واحدة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى.

١١-١٢ وحتى مارس/اذار ١٩٩١، بلغ مجموع التعهدات للموارد العادية لبرنامج الاغذية العالمى، للفترة المالية الراهنة ١٩٩١-١٩٩٢، من قبل ٣٥ جهة متبرعة، نحو ٨٢٨٧ مليون دولار، اى ما نسبته ٥٥ فى المائة من رقم التعهدات المستهدف وقدره ١٥٠٠ مليون دولار. ومن مجموع هذه التعهدات، مبلغ ٦٠٧٢ مليون دولار على شكل سلع و ٢٢١ مليون دولار على شكل نقود.

الجدول ١-١٢

الالتزامات الرسمية والافراج من المساعدات الخارجية
للزراعة في البلدان النامية
(الميسرة وغير الميسرة)

سنوي		المتوسط السنوي				
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	٨٩/١٩٨٧	٨٦/١٩٨٤	٨١/١٩٧٩	
..... مليار دولار.....						
الزراعة (١) بالتعريف الضيق						
الالتزامات						
١٠٠٧	١١٨٨	١٠٥٥	١١٠٠	٩٠١	٧٠١	المجموع بالأسعار الحالية
٥٥	٦٠	٥٧	٥٧	٦٢	٤٧٧	المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)
٧٤	٧٧	٧٥	٧٥	٦٢	٧١	نسبة المساعدات الميسرة
الافراج						
(٤) ٥٠	٨٧	٧٧	(٣) ٨٢	٧٧	٤٧٧	المجموع بالأسعار الحالية
(٤) ٥٠	٤٤	٤٢	(٣) ٤٣	٥٣	٣٢٢	المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)
الزراعة (١) بالتعريف الموسع						
الالتزامات						
١٤٧	١٦٠	١٤٥	١٥٠	١٢٤	١١٠	المجموع بالأسعار الحالية
٧٤	٨٢	٧٩	٧٨	٨٥	٧٣	المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)
٧٤	٧٦	٧٠	٧٣	٦٤	٧١	نسبة المساعدات الميسرة
الافراج						
١٢٤	١٤٢	١٢٢	١٢٩	١٠٨	٧٠	المجموع بالأسعار الحالية
٦٣	٧٢	٦٦	٦٧	٧٤	٤٦	المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)

(١) انظر التعاريف في الاطار ١٢-٢.

(٢) خفضت الأسعار حسب الرقم الاشاري للوحدة من صادرات السلع الممصنعة المطبق في الأمم المتحدة.

(٣) المتوسط لفترة سنتين، ١٩٨٧-١٩٨٨.

(٤) لا تتوافر أي بيانات.

المائة عن مستواه في ١٩٨٥. وهذا الانخفاض، بالأرقام الحقيقية، الذي حدث في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ يرجع، في المقام الأول، الى الانخفاض في صافي تدفقات المساعدات غير الميسرة من المصادر متعددة الأطراف.

٢-١٢ ولايشمل الخط التوجيهي التدفقات من القطاع الخاص. غير أنها كانت مصدرا رئيسيا للتمويل في البلدان النامية في أواخر السبعينات. ولقد أدى الاقتراض بشكل مكثف من المصادر الرسمية والخاصة خلال هذه الفترة، الى زيادة هائلة في المديونية الخارجية للبلدان النامية في الثمانينات. اذ قفزت ارصدة الديون الكلية (انظر التعاريف في الاطار ١٢-١) لجميع البلدان النامية من أقل من ٧٤٠ مليار دولار في ١٩٨١ الى نحو ١٢٦٠ مليار في ١٩٨٩، ثم الى ١٣٤٠ مليار دولار في ١٩٩٠ (١). وتبعاً لذلك زادت اعباء خدمة الديون بحيث أصبح صافي نزوح الأموال تحت حساب الديون (وتشمل هذه التدفقات الخارجية تسديد أصول الديون والفائدة عليها معا) سلبيا بدءاً من عام ١٩٨٣ فصاعداً. وبالتالي فإن اجمالي صافي نزوح الأموال تحت حساب الديون من البلدان النامية بلغ نحو ٤٠ مليار دولار في ١٩٨٩، في حين يقدر بقراءة ٢٨ مليار في ١٩٩٠. وخلال الفترة بين ١٩٨١ و ١٩٩٠، ارتفع نصيب المصادر الرسمية من الديون طويلة الاجل المستحقة على البلدان النامية (٢)، من ٣٦ الى ٥١ في المائة، مما يدل على مدى اعتماد البلدان النامية البالغ على التمويل الانمائي الرسمي وغيره من مصادر الاقتراض الرسمي الأخرى. ولقد حدث هذا التغيير الهيكلي اثر ازمة الديون العالمية في مستهل الثمانينات.

٣-١٢ ولاتتوافر اية بيانات عن صافي تدفقات الموارد للزراعة. وبناء على ذلك، فإن استعراض المساعدات الخارجية لهذا القطاع، في هذه الوثيقة، سيكون على اساس الالتزامات واجمالي الافراج التي يوجد توثيقها في بنك البيانات في المنظمة بشأن هذا الموضوع. وبلغت الالتزامات الرسمية للزراعة، في تعريفها الموسع (انظر التعاريف في الاطار ١٢-٢) في ١٩٨٩ نحو ١٤٧ مليار دولار، أو ١٧ في المائة من الالتزامات الرسمية لجميع القطاعات - من نسبة ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٦. ويمثل ذلك انخفاضا بمقدار نحو ٨ في المائة عن

-
- (١) البنك الدولي، جداول الديون العالمية ١٩٩٠-١٩٩١، واشنطن، ١٩٩٠. ارقام ١٩٩٠ هي ارقام تقديرية.
- (٢) تشمل ١٠٧ بلدان من البلدان التي تقدم تقارير في اطار نظام تقارير الدائنين في البنك الدولي.

من المساعدات الخارجية بحلول ١٩٩٠ ستتراوح ما بين ١١ و ١٢ مليار دولار. وكما يظهر في الجدول ١٢-١، فإن مستوى الالتزامات الرسمية للزراعة (بتعريفها "الضيقة") الذي تحقق في ١٩٨٩ لم يزد عن نصف التقديرات المشار إليها لعام ١٩٩٠. وإذا ما نظر الى الأمر من زاوية الافراج بدلا عن الالتزامات، فإن النقص ما بين الانجاز والمستهدف يبدو اكبر. وفي عام ١٩٨٨، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات، فإن مقدار الافراج البالغ ٤٤ مليار دولار، بأسعار ١٩٧٥، لا يتجاوز نحو نسبة النصف من الرقم المستهدف (الجدول ١٢-١).

٦-١٢ وفي حين أن الخط التوجيهي لا يشير الى الاقراض الخارجي للزراعة من القطاع الخاص، فإنه من الجدير بالذكر أن هذه القروض بلغت، في المتوسط، ٨٤٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩. ولايزيد هذا الرقم عن نسبة الثلث من متوسط الالتزامات السنوية في الفترة ١٩٨١/١٩٧٩ (الجدول ١٢-٢).

٧-١٢ ولعله من المفيد دراسة الاتجاهات فيما يتعلق بمصادر المساعدات الخارجية. ففي اواخر الثمانينات زادت مساهمة المصادر الثنائية في اجمالي المساعدات الخارجية للزراعة (بتعريفها "الضيقة") ووصلت الى قرابة ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩، بالمقارنة مع مايزيد قليلا عن ٤٠ في المائة في الفترة ١٩٧٩/١٩٨١ والفترة ١٩٨٤/١٩٨٦. أما فيما يتعلق بالالتزامات المتعددة الاطراف، فقد ظل البنك الدولي المصدر الرئيسي للمساعدات في اواخر الثمانينات. وكانت التزاماته للزراعة (بتعريفها "الضيقة") في ١٩٨٩ نحو ٣٢٢ مليار (٥٨ في المائة من اجمالي الالتزامات المتعددة الاطراف)، وهو وان كان مقاربا لذات المستوى في ١٩٨٨، الا أنه يقل عن الالتزامات القياسية بمبلغ ٤٧ مليار دولار في ١٩٨٦.

٨-١٢ ويشدد الخط التوجيهي على المساعدات الميسرة، وخاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض، حيث يركز على ضرورة تقديم ٦٥ مليار دولار من هذه المساعدات (بأسعار ١٩٧٥) ١ و ٧٨ في المائة من اجمالي رقم ٨٣ مليار دولار المستهدف، بشروط ميسرة. وفي الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩ زادت نسبة الالتزامات الميسرة الى ٧٥ في المائة من اجمالي الالتزامات للزراعة، بعد أن كان ٦٢ في المائة في ١٩٨٤/١٩٨٦ (التعريف "الضيقة")، الجدول ١٢-١). وبذا يكون مستوى المساعدات الميسرة الذي تحقق في ١٩٨٧/١٩٨٩ مقاربا لشروط الخط التوجيهي. ومن مجموع الالتزامات الميسرة، كانت نسبة ٥٦ في المائة في شكل منح بحتة، بالمقارنة مع نسبة ٣٢ في

عام ١٩٨٨ (الجدول ١٢-١). وبالارقام الحقيقية فان مستوى عام ١٩٨٩ بالكاد يتساوى مع المعدلات التى تحققت خلال فترة الثلاث سنوات ١٩٨١/١٩٧٩. كما ان اجمالى الافراج للزراعة، فى التعريف الموسع، كان اقل من ذلك. اذ لم يزد فى عام ١٩٨٩ عن ١٢ر٤ مليار دولار، بالمقارنة مع ١٤ر٤ مليار فى السنة السابقة. وتجدد الاشارة الى ان الرابطة بين مستويات الافراج والالتزامات فى اى سنة بعينها هى رابطة واهية للغاية. ويتحدد مقدار الافراج فى سنة بعينها تبعا لمستويات الالتزامات الماضية. وفى المعتاد يتم الافراج عن نسبة الخمس من الالتزامات خلال السنة الاولى عقب الالتزام، وقرابة نسبة الثلثين بحلول السنة الرابعة. وقد يستغرق الافراج عن الجزء المتبقى فترة تتراوح بين ٨ و ٩ سنوات. وينطبق هذا النمط على المساعدات الميسرة وغير الميسرة على حد سواء. وهناك، بالطبع، بعض الاختلافات فى نمط الافراج عن بعض القروض المعينة، تنشأ عن العديد من العوامل التى ترتبط بالاجراءات والسياسات التى تتبعها بالجهات المتبرعة والمستفيدة، اضافة الى مشكلات التنفيذ.

١٢-٤ وقد درجت العادة على تفسير الخط التوجيهى باعتباره يشير الى التعريف "الضيق" للزراعة (اى الى الانشطة التى ترتبط مباشرة بالانتاج الزراعى). وفى ١٩٨٩، بلغت الالتزامات الرسمية، تبعا للتعريف "الضيق" ١٠ر٧ مليار دولار بالاسعار الجارية (جدول ١٢-١)، وهو ما يقل بنسبة ٩ فى المائة عن الالتزامات فى ١٩٨٨. وطبقا لاسعار ١٩٧٥، فان الالتزامات فى ١٩٨٩ تعد اذنى مستوى من الالتزامات منذ اوائل الثمانينات.

١٢-٥ وعلى اساس الحساب باسعار ١٩٨٩، فان الرقم المستهدف البالغ ٨ر٣ مليار دولار سنويا، باسعار ١٩٧٥، المشار اليه فى الخط التوجيهى، يبلغ ١٦ر٣ مليار دولار. وبالتالي، فان المستوى الذى بلغته الالتزامات للزراعة (فى تعريفها "الضيق") فى ١٩٨٩ يقل بنسبة ٣٤ فى المائة عن الاحتياجات السنوية المعتادة من المساعدات الخارجية (١). كذلك يشير الخط التوجيهى الى تقديرات امانة المنظمة بان الاحتياجات

(١) تشير تقديرات الاحتياجات السنوية المعتادة من المساعدات الخارجية البالغة ٨ر٣ مليار دولار (على اساس ٦ مليار دولار بشروط ميسرة) التى ايدها مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ومجلس الاغذية العالمى، الى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠.

المائة فقط فى ١٩٨٠. وكان متوسط مكون المنح من القروض الميسرة نحو ٧٠ فى المائة، وهو مستوى امكن المحافظة عليه طوال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩. وتجدر الاشارة الى ان الاقراض غير الميسر نفسه تضمن فى ١٩٨٩ مكون منح نسبته ١٤ فى المائة، اى قرابة ثلاثة امثال مستواه فى السنوات السابقة. واجمالا، فان الالتزامات الرسمية للزراعة فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض تضمنت نسبة كبيرة من الالتزامات بشروط ميسرة بالمقارنة مع المتوسط لجميع البلدان النامية.

١٢-٩ وشكلت المساعدات الثنائية نسبة ٦٣ فى المائة، فى المتوسط، من مجموع الاقراض الميسر للزراعة (بتعريفها "الفيق") فى الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩. وتزيد هذه الحصة على متوسط ٥٤ فى المائة الذى حققته المساعدات الثنائية الميسرة خلال الفترة ١٩٧٩/١٩٨١. وتبعاً لذلك انخفض نصيب الاقراض الميسر المتعدد الاطراف من اجمالى الاقراض الميسر خلال الفترة بين ١٩٧٩/١٩٨١ و ١٩٨٧/١٩٨٩.

١٢-١٠ وفيما يتعلق بتوزيع المساعدات الميسرة حسب البلدان المستفيدة، تشير البيانات المتوافرة الى ان بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين) تحصل على نصيب اكبر من المساعدات للزراعة (بتعريفها "الموسع") بحساب نصيب الفرد، عما تحصل عليه البلدان النامية الاخرى. وينطبق هذا الوضع على المساعدات الميسرة وغير الميسرة على السواء. وفى الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩ كان نصيب الفرد من المساعدات الميسرة الذى قدم لهذه المجموعة من البلدان، ١٨ مرة قدر نصيب الفرد الذى حصلت عليه جميع البلدان النامية الاخرى (الجدول ١٢-٣). وكانت الارقام المقابلة فى ١٩٨٤/١٩٨٦ و ١٩٧٩/١٩٨١ هى ٦٣ و ٧٠ على التوالي. وبالنسبة لاجمالى المساعدات الخارجية حصلت بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين) فى الفترة ١٩٨٧/١٩٨٩، على ١٥ مرة قدر نصيب الفرد من المساعدات التى حصلت عليها جميع البلدان النامية الاخرى. وبناء على هذا، نالت بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض قدراً اكبر من الاهتمام خلال الثمانينات، سواء فيما يتصل باجمالى الالتزامات للزراعة او الالتزامات الميسرة.

١٢-١١ ويدعو الخط التوجيهى الجهات المتبرعة لان تلتزم بتقديم مبالغ كافية لتمويل النفقات المحلية، وأن تشارك فى تمويل النفقات المتكررة لتنفيذ المشروعات الزراعية. بيد أن قيود تمويل التكاليف المحلية، التى تحد من مقدار المساعدات الخارجية التى يمكن

الجدول ٢-١٢

الأرقام الخارجى الخاص للزراعة
(التعريف الموسع) فى البلدان النامية

سنوى المتوسطات السنوية

١٩٨٩ ١٩٨٨ ١٩٨٧ ٨٩/١٩٨٦ ٨٤/١٩٨٦ ٨١/١٩٧٩ ٧٦/١٩٧٤
١٩٨١ ١٩٨٠ ١٩٧٩ ٨٧/١٩٧٨ ٨٢/١٩٧٨ ٧٧/١٩٧٣

..... بملائين الدولارات الأمريكية (بالأسعار الجارية)

٧٧٥	٩١٨	٨٣٨	٣٣٤	٧٩٩	٢ ٥٩٩	١ ١٧٦	الائتمانات
٨٤٣	٨٢٣	٦٢٦	٧٢٣	١ ٠١٦	٢ ١١٣	٨٥٧	الانقراض

المصدر: البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة

الاتحادات الرسمية من المساعدات الخارجية للبراعة (بتمويلها الموحد)
بحسب المصدر، والبلد المستفيد وقدر المساعدات بالشروط المبينة

الجدول ٣-١٢

		المتوسط السنوي			
(١) ١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩/١٩٨٧	١٩٨٦/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٧٩	المجموع
ميسرة	ميسرة	ميسرة	ميسرة	ميسرة	المجموع
١٠٠٤٤	١٤٧٢٠	١٢١٣٢	١١١٠٦	١٥٠٧٠	٧٢٣٩
٧٢٩٧	٧٤٨٨	٨١٨٧	٧٢٩٨	٧١١٢	٤٤٣٠
٣٦٥٧	٧٢٢٢	٥٩٨٥	٧٠٨٠	٧٥٤٢	٤٢٤٠
					٦٢٦٠
					٧٢٣٩
					٧٢٣٩
					١٠٩٦٩

من جميع المصادر

تباينة (١)

متعددة الأفران (٢)

..... يتلخص الدولارات الأمريكية (بالأصل الجارية) (١) ١٩٨٩

الى البلدان النامية

بلدان المحرر العدائي ذات الدخل المنخفض (٤)

١٩٢	٢٢٨	٢٢٧	٢٨٢	٢٠٩	٢٥٩	١٦٥	٢٢٢	١٨٦	٧٢٧
٣٢٩	٤٠٤	٣٧٨	٤٥١	٣٤٠	٤٢٣	٢٧٠	٣٧٧	٣٠٠	٣٦٩
١٦٠	٢٢١	١٨٠	٢٦٥	١٩٠	٢٨٥	١٦٤	٢٩٨	٤٢٩	٧٥٧

البلدان النامية الأخرى

(١) بما في ذلك التعديلات المؤقتة (بالنسبة للجنة المساعدات الانمائية).

(٢) لجنة المساعدات الانمائية/المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والأيبيك (تضامية).

(٣) البنك الدولي، وبنوك التنمية الاقليمية (مرفق التنمية الأمريكية، ومرفق التنمية الإفريقي، والصدوق العربي للتنمية والصدوق الدولي للتنمية الزراعية، والأيبيك متعددة الأفران (المرفق العربي للتنمية الاقتصادية الإفريقية، ومرفق التنمية الأمريكية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة (مسابقات الأمانة وبرنامج التعاون الفني)، والمجموعة الاقتصادية للمحور الزراعية الدولية.

(٤) حتى ١٩٨٥: ٦٥ بلدا تعاني من العجز العدائي كان الدخل الفردي فيها ٧٤٠ دولارا في ١٩٨٢ (وهو المستوى الذي يستخدمه البنك الدولي في تحديد أغنية البلدان في الحصول على المساعدة من الاتحاد الدولي للتنمية). وفي ١٩٨٦ بلغ عدد بلدان العجز العدائي ٦٢ بلدا كان الدخل الفردي فيها أقل من ٧٤٠ دولارا في ١٩٨٥. وفي ١٩٨٩ بلغ عدد بلدان العجز العدائي ٧٢ بلدا كان الدخل الفردي فيها أقل من ١٠٧٠ دولارا.

استخدامها فى تمويل التكاليف المحلية، قد تكون فى الحالات التى لا تتوفر فيها اموال محلية، عاملا مثيرا فى وجه استخدام التكنولوجيا المحلية وعاشقا يحول دون استخدام المدخلات المحلية. كما ان القيود على تمويل التكاليف المتكررة من جانب الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، والرامية الى تحقيق الحد الاقصى من فعالية اموال المساعدات، وضمان الحد الأدنى من المشكلات المالية التى يحتمل نشوءها عندما تنتقل مسؤولية المشروع الممول من الجهة المتبرعة الى البلد المستفيد، قد تكون عاملا فى تأخير تنفيذ المشروع. واعترافا بوجود هذه المشكلات، اصدرت لجنة المساعدات الانمائية خطوطا توجيهية (١) بشأن امكانيات تمويل التكاليف المتكررة. ولاتتوافر اى معلومات عن مبالغ المساعدات التى قدمت. وبالنسبة للتكاليف المحلية، فان المعلومات المتوافرة تنحصر فى المساعدات الميسرة الثنائية وحدها الى جميع القطاعات، والتى تظهر ان نسبة ٤ فى المائة فقط من هذه المساعدات تم الافراج عنها لاغراض تمويل التكاليف المحلية (٢).

(١) تنص الخطوط التوجيهية التى اصدرتها لجنة المساعدات الانمائية فى ١٩٧٩، على انه يمكن للبلدان المتبرعة تمويل التكاليف المتكررة فى حالة (١) ان ينتمى البلد المستفيد الى مجموعة اقل البلدان نموا، (ب) ان يتميز البلد المستفيد بالمستوى المنخفض من الادخار او الايرادات العامة، (ج) ان يتميز المشروع الذى يحتاج الى تمويل التكاليف المتكررة بمعدل عائد اقتصادى داخلى ايجابى، (د) ان يكون تمويل التكاليف المتكررة على اساس مؤقت بشكل حاسم، و (هـ) ان توجه استراتيجية تضمن قدرة الحكومة المستفيدة على تمويل المشروع عند ايقاف المساعدات الخارجية المؤقتة.

(٢) منظمة الاغذية والزراعة، المساعدات الخارجية للزراعة: الاتجاهات والسياسات والتاثيرات، روما، ١٩٩٠.

الاطار ١٢-٢

التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالمساعدات الخارجية

المساعدات الخارجية الميسرة = المساعدات الانمائية الرسمية : وتتألف من المنح والقروض التي ينفذها القطاع العام وتهدف، أساسا، الى دعم التنمية ورفع المستوى الاقتصادى وتشمل عنصر منح لا يقل عن نسبة ٢٥ فى المائة .

المساعدات غير الميسرة : تتألف من قروض تشمل عنصر منح يقل عن نسبة ٢٥ فى المائة .

مجموع المساعدات الخارجية = التمويل الانمائى الرسمى، هو مجموع المساعدات الميسرة وغير الميسرة .

الالتزامات الرسمية من المساعدات الخارجية للزراعة

يستثنى من البيانات الواردة فى الجدولين ١٢-١ و ١٢-٣، المعونة الغذائية .

التعريف "الضيق" للزراعة والذى يشار اليه أيضا بعبارة "مباشرة الى القطاع" يشمل: تقييم الموارد الطبيعية، تنمية الموارد الطبيعية وادارتها، البحوث، توريد مستلزمات الانتاج، الأسمدة، الخدمات الزراعية، التدريب والارشاد، انتاج المحاصيل، تنمية الثروة الحيوانية، مصائد الأسماك، والزراعة (لا ترصد الاعتمادات حسب القطاع الفرعى).

التعريف "الموسع" للزراعة يشمل، بالإضافة الى البنود المذكورة اعلاه تحت التعريف "الضيق"، الأنشطة التى تعرف باعتبارها "بصورة غير مباشرة، الى القطاع": الغابات، صناعة المستلزمات، الصناعات الزراعية الأخرى، البنىات الأساسية الريفية، التنمية الريفية، التنمية الجهوية، والتنمية النهرية .

المصادر الثنائية: أعضاء لجنة المساعدات الانمائية وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط.

أعضاء لجنة المساعدات الانمائية: تتألف لجنة المساعدات الانمائية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، المانيا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وهيئة المجموعات الأوروبية .

المصادر متعددة الأطراف: البنك الدولى (البنك الدولى للانشاء والتعمير والاتحاد الدولى للتنمية) ومصارف التنمية الاقليمية (مصرف التنمية الأفريقى، صندوق التنمية الأفريقى، مصرف التنمية الآسيوى، مصرف البلدان الأمريكية للتنمية) والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، ووكالات الاقراض متعددة الأطراف التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ومنظمة الأغذية والزراعة .

التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالديون الخارجية

الديون الخارجية: دين مستحق لغير المقيمين ويسدد بالعملات الأجنبية، والسلع أو الخدمات.

الديون طويلة الأجل: الديون التي تستحق السداد أصلاً بعد أكثر من سنة، أو مددت فترة استحقاقها لأكثر من سنة.

رصيد الديون الكلية: مجموع الديون العامة طويلة الأجل، أو التي تشتملها الحكومات، والديون الخاصة طويلة الأجل بدون ضمان، واستخدام قروض صندوق النقد الدولي، والديون قصيرة الأجل.

خدمة الديون: مجموع مدفوعات الدين الأصلي والفوائد التي سددت فعلاً.

يشمل الجهات الدائنة الرسمية :

(أ) متعددة الأطراف: القروض والتسهيلات الائتمانية من مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية) ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والحكومية الدولية الأخرى. ويستثنى من هذه الفئة القروض في إطار حسابات الأمانة لدى صندوق النقد الدولي، والعمليات بموجب مرفق التكيف الهيكلي وتمديد عملية التكيف الهيكلي. كذلك يستثنى منها القروض من الصناديق التي تديرها إحدى المنظمات الدولية بالإنابة عن إحدى الحكومات المتبرعة، حيث يصنف هذا النمط من الاقراض تحت فئة الجهات الدائنة الثنائية.

(ب) الثنائية: القروض المقدمة عن الحكومات والهيئات التابعة لها، ومن الأجهزة العامة المستقلة ذاتياً.

وتشمل جهات الاقراض الخاصة :

(أ) السندات التي تصدر عن جهة عامة أو التي تودع لدى القطاع الخاص،

(ب) المصارف التجارية: القروض المالية من المصارف الخاصة ومؤسسات التمويل الخاصة الأخرى،

(ج) فئات خاصة أخرى: التسهيلات الائتمانية من المصانع والمصدرين وموردي السلع الأخرى، والائتمان المصرفي الذي تغطيه ضمانات من جهاز خاص بائتمانات التصدير.
